الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أسواق العمل في شمال أفريقيا

التحديات الهيكلية، وتأثير الفيروس التاجي (كوفيد 19)، وخارطة الطريق للتعامل مع فترة ما بعد الجائحة

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أسواق العمل في شمال أفريقيا: التحديات الهيكلية، وتأثير الفيروس التاجي (كوفيد ١٩)، وخارطة الطريق للتعامل مع فترة ما بعد الجائحة

A 21-00538

شكر وتقدير

أُعدت هذه الدراسة التي تحمل عنوان ''أسواق العمل في شمال أفريقيا: التحديات الهيكلية، وأثر الفيروس التاجي (كوفيد ١٩) وخارطة الطريق للتعامل مع فترة ما بعد الجائحة'' بتكليف من المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد أنجزها الأستاذ عمر إيبورك من جامعة القاضي عياض في مراكش (المغرب)، الخبير الاستشاري لدى المكتب، تحت إشراف السيد خالد حسين، مدير المكتب بالإنابة. واستفاد المنشور، الذي تولت التنسيقَ بشأنه السيدة أمل نجاح البشبيشي، رئيسة قسم العمالة والمهارات من أجل تنمية متوازنة، من مناقشات الحلقة الدراسية الدولية، التي نظمها المكتب في الرباط عبر الإنترنت في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢١ وحملت العنوان نفسه، ومن استنتاجاتها وتوصياتها.

المحتويات

شكر وتقدير ..... ب
ملخص ..... ط
السياق ١
مقدمة ٣
أولا– تقديم سوق العمل في شمال أفريقيا: الاتجاهات الرئيسية والتحديات الكبرى ٤
١ – عرض فرص العمل في شمال أفريقيا ٤
ألف – ديموغرافيا تغذي مخزونات الباحثين عن عمل ٥
باء – مشكلة نوعية العروض رغم التحسن في المؤهلات ٦
٢ – الطلب على العمالة في شمال أفريقيا ٢
ألف – وظائف غير كافية كمّا ونوعا ٩
باء – تغيرات قطاعية بطيئة ولكن مواتية لنمو الإنتاجية ١٠
٣ – مشاكل سير أسواق العمل في شمال أفريقيا ١٤
٤ – الاختلالات الرئيسية: البطالة، وانعدام النشاط/الإحباط، وجيل شباب ''اللاءات'' ١٧
ألف – استمرار البطالة وارتفاع معدلاتها مقابل نمو ضعيف المضمون من حيث الوظائف ١٧
باء – انخفاض المشاركة في النشاط الاقتصادي يخص الشباب والنساء بشكل رئيسي ٢١
جيم – نسبة عالية من الشباب بلا تعليم ولا عمل ولا تدريب (لا شيء) ٢٣
ثانيا– سوق العمل في شمال أفريقيا في ظل جائحة كوفيد ١٩ ..... ٢٥
١ – عمليات إغلاق تضع عوامل الإنتاج في العزل ٢٥
٢– التأثير على الطلب: الإنتاج وسير عمل المؤسسات ٢٦
ألف – تحليل أولي لأثر الجائحة على المستوى القطاعي ٢٦
باء – التأثير على سير المؤسسات ٢٨
جيم – تأثير غير متناسب على العمالة القطاعية ٣٧
٣– الأثر على الطلب: ارتفاع البطالة، وانخفاض ساعات العمل، وانخفاض الدخل، ومشاكل اجتماعية في الأفق ٤٤
ألف – أثر جائحة كوفيد–١٩ على ديناميات سوق العمل في شمال أفريقيا ٤٤
باء – زيادة الفقر في الأفق ٥٥
٤– توقعات نمو سوق العمل ٦٠
ألف – توقعات النمو إلى آفاق عام ٢٠٢٢ ..... ٦٠
باء – توقعات سوق العمل إلى آفاق عام ٢٠٢٢ ..... ٦٢
ثالثا– خارطة طريق لفترة ما بعد جائحة كوفيد ١٩ في شمال أفريقيا ٦٤
١– توصيات قصير المدى ٦٥
ألف – دعم المؤسسات والحفاظ على الوظائف ٦٥
باء – دعم الفئات الهشة ٨١

جيم – رصد مخاطر الاقتصاد الكلي ٨٨
٢– توصيات على المديين المتوسط والطويل: تسريع عملية التحوّل في اقتصادات المنطقة دون الإقليمية ٩٢
ألف – بنية الاقتصادات غير ملائمة كثيرا لاستحداث أعداد كافية من فرص العمل ... ٩٢
باء – الحاجة إلى تغيير هيكلي في مواجهة مختلف أنواع جمود السوق ونواقصها ٩٦
مراجع ١٠١
المرفقات ١٠٣
المرفق ١: الطفرة الديمغرافية للشباب في شمال أفريقيا ١٠٣
المرفق ٢: التوزيع القطاعي للعمالة في شمال أفريقيا ١٠٤
المرفق ٣: السياسات الرئيسية للتخفيف من آثار جائحة كوفيد ١٩ في شمال أفريقيا ١٠٥
ألف – الجزائر: السياق والاستجابات الرئيسية على صعيد السياسة العامة ١٠٥
باء – مصر: السياق والاستجابات الرئيسية على صعيد السياسة العامة ١٠٦
جيم – موريتانيا: السياق والاستجابات الرئيسية على صعيد السياسة العامة ١٠٨
دال – المغرب: السياق والاستجابات الرئيسية على صعيد السياسة العامة ١٠٩
هاء – السودان: السياق والاستجابات الرئيسية على صعيد السياسة العامة ١١١
واو – تونس: السياق والاستجابات الرئيسية على صعيد السياسة العامة ١١٢

قائمة الأشكال

الشكل ١: الديموغرافيا تغذي فئة الباحثين عن عمل: ضغط ديموغرافي يضع تحدي العمالة في الصدارة ٥
الشكل ٢: معدلات العمالة (نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر) ٩
الشكل ٣: تطور الإنتاجية الظاهرة للعمل في شمال أفريقيا (باللوغاريتم) ١٢
الشكل ٤: التوزيع القطاعي للعمالة والقيمة المضافة في شمال أفريقيا ١٣
الشكل ٥: ديناميات كفاءة سوق العمل في شمال أفريقيا: مؤشر الكفاءة (٢٠٠٧-٢٠١٧) ١٥
الشكل ٦: معدلات البطالة بين فئات بعينها في شمال أفريقيا (نسبة مئوية) ١٨
الشكل ٧: التفاوت في معدلات البطالة حسب مستويات التعليم التي تم بلوغها (نسبة مئوية) ١٩
الشكل ٨: معدل مشاركة المرأة على الصعيد الوطني في شمال أفريقيا (نسبة مئوية) ٢٢
الشكل ٩: معدل مشاركة الشباب في شمال أفريقيا (نسبة مئوية) ٢٣
الشكل ١٠: نسبة الشباب الذين هم بلا عمل وليسوا ملتحقين بالمدرسة ولا يزاولون تدريبا (لا شيء)، في شمال أفريقيا (نسبة مئوية) ٢٤
الشكل ١١: جائحة كوفيد ١٩: صدمة اقتصادية غير مسبوقة ٢٥
الشكل ١٢: التوزيع القطاعي للقيمة المضافة، ٢٠١٩ ..... ٢٨
الشكل ١٣: التوزيع القطاعي للعينة ٢٩
الشكل ١٤: التأثير على سير المؤسسات الجزائرية ٣٠
الشكل ١٥: التأثير على نشاط المؤسسات الجزائرية ٣٠
الشكل ١٦: خصائص العينة ٣١
الشكل ١٧: حالة سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (منتصف أيار/مايو ٢٠٢٠) ٣٢
الشكل ١٨: مبررات تغيير العمل والتوقف عن العمل المتعلقين بالجائحة (نسبة مئوية) ٣٣
الشكل ١٩: حصة المؤسسات التي توقفت أنشطتُها حسب فرع النشاط ٣٤
الشكل ٢٠: حالة سير المؤسسات التونسية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ ..... ٣٦
الشكل ٢١: وزن السياحة في إجمالي العمالة في شمال أفريقيا (مساهمة مباشرة وغير مباشرة) ٣٩
الشكل ٢٢: صافي الوظائف التي فقدت بين الربعين الثانيين من عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ حسب مكان الإقامة ٤١
الشكل ٢٣: التغير في حجم ساعات العمل أسبوعيا بين الربعين الثانيين من عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ حسب قطاع النشاط الاقتصادي (بملايين الساعات) ٤٢
الشكل ٢٤: نسبة المؤسسات التي قلصت من عدد عمالها حسب فرع النشاط ٤٣
الشكل ٢٥: توزيع الوظائف المشغولة حسب قطاع النشاط، الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ ..... ٤٤
الشكل ٢٦: النسبة المئوية للعمال الذين تغير وضعهم في سوق العمل منذ ظهور الجائحة ٤٨
الشكل ٢٧: التوزيع حسب نمط تغير الوضع في سوق العمل ٤٨
الشكل ٢٨: مبررات تغيير العمل والتوقف عن العمل المرتبطين بجائحة كوفيد-١٩ (نسبة مئوية) ٤٩
الشكل ٢٩: التغير في دخل العمل لأفراد الأسرة المعيشية منذ بداية الجائحة (نسبة مئوية) ٥٠
الشكل ٣٠: نسبة المؤسسات التي خفّضت عدد عمالها حسب فرع النشاط ٥١

الشكل ٣١: صافي الوظائف التي فقدت بين الربعين الثانيين من عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ حسب مكان الإقامة ٥١
الشكل ٣٢: التغير في حجم ساعات العمل أسبوعيا بين الربعين الثانيين من عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ حسب قطاع النشاط الاقتصادي (بملايين الساعات) ٥٢
الشكل ٣٣: تطور معدل العمالة الناقصة بين الربعين الثانيين من عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ بين فئات معينة من القوى العاملة (نسبة مئوية) ٥٢
الشكل ٣٤: تطور معدل البطالة بين الربعين الثانيين من عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ بين فئات معينة من القوى العاملة (نسبة مئوية) ٥٣
الشكل ٣٥: تطور هيكل العاطلين عن العمل حسب أسباب البطالة بين الربعين الثانيين من عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ (نسبة مئوية) ٥٣
الشكل ٣٦: توزيع الشباب العاملين حسب المركز، ٢٠١٩ ..... ٥٦
الشكل ٣٧: المرأة ممثلة بنسبة كبيرة جدا في التعليم والصحة ٥٧
الشكل ٣٨: توزيع القوة العاملة المستخدَمة، حسب المركز، ٢٠١٩ ..... ٥٨
الشكل ٣٩: توزيع اليد العاملة المستخدمة حسب فئة الدخل، ٢٠١٩ ..... ٥٨
الشكل ٤٠: نظم الحماية من البطالة، حسب نوع نظام الحماية، ٢٠١٥ أو أحدث البيانات المتاحة ٥٩
الشكل ٤١: التوزيع الإقليمي للفقراء الجدد بسبب جائحة كوفيد-١٩ ..... ٦٠
الشكل ٤٢: توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب النفقات الرئيسية، ٢٠١٩ ..... ٦١
الشكل ٤٣: الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (معدلات النمو) ٦٢
الشكل ٤٤: الخسائر بساعات العمل في الربعين الأول والثاني، في أفريقيا ٦٣
الشكل ٤٥: التأثير على رقم الأعمال – الشهر الأول من الأزمة ٦٥
الشكل ٤٦: التأثير على رقم الأعمال، ٢٠٢٠ ..... ٦٦
الشكل ٤٧: الوضع المالي واحتمال الإغلاق الدائم ٦٧
الشكل ٤٨: التأثير على دفع التكاليف الثابتة ٦٧
الشكل ٤٩: بقاء المؤسسات في مواجهة الأزمة ٦٨
الشكل ٥٠: التأثير على الإيرادات والتكاليف – الشهر الأول من الأزمة ٦٩
الشكل ٥١: التأثير على الإيرادات والتكاليف حسيب القطاع – الشهر الأول من الأزمة ٦٩
الشكل ٥٢: التأثير على الإيرادات والتكاليف، ٢٠٢٠ ..... ٧٠
الشكل ٥٣: التأثير على رقم الأعمال في نهاية آذار/مارس ونهاية أيار/مايو ٢٠٢٠، حسب نوع النشاط ٧١
الشكل ٥٤: التأثير على رقم الأعمال – التوقعات بالنسبة لبقية عام ٢٠٢٠ ..... ٧٢
الشكل ٥٥: التأثير على مبيعات المؤسسات في نيسان/أبريل ٢٠١٩/٢٠٢٠ ..... ٧٣
الشكل ٥٦: تطور المبيعات (نسبة المؤسسات) ٧٤
الشكل ٥٧: احتياجات المؤسسات من حيث الدعم ٧٥
الشكل ٥٨: الاحتياجات من حيث الدعم (نسبة المؤسسات المصرية المشمولة بالدراسة) ٧٥
الشكل ٥٩: الخدمات اللازمة للقدرة على التصدي والنمو (نسبة المؤسسات المصرية المشمولة بالدراسة) ٧٦
الشكل ٦٠: توفير الضروريات الأساسية للأسر المعيشية: التأثير والسبب ٨٢

الشكل ٦١: رضا الأسر المعيشية عن التدابير الحكومية لمواجهة الجائحة ٨٣
الشكل ٦٢: معدل انخفاض المداخيل من النشاط خلال فترة الإغلاق (نسبة مئوية) ٨٤
الشكل ٦٣: حصة التعويض عن فقدان المداخيل على إثر المعونة الحكومية (نسبة مئوية) ٨٥
الشكل ٦٤: العلاقة بين صافي القدرة على تمويل الإدارات العمومية وصافي الحاجة إلى تمويلها (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ٨٩
الشكل ٦٥: إجمالي الدين الحكومي العام (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ٩٠
الشكل ٦٦: الاستثمارات المباشرة الأجنبية: الإيرادات السنوية ٩٠
الشكل ٦٧: وزن السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في شمال أفريقيا (مساهمة مباشرة وغير مباشرة) ٩١
الشكل ٦٨: إجمالي الادخار الوطني (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ٩٢
الشكل ٦٩: الإنتاجية القطاعية والحصص في العمالة، ٢٠١٨ ..... ٩٣
الشكل ٧٠: الإنتاجية القطاعية والحصص في العمالة، ٢٠١٨ ..... ٩٤
الشكل ٧١: الإنتاجية القطاعية والحصص في العمالة، ٢٠١٨ ..... ٩٥
الشكل ٧٢: الإنتاجية القطاعية والحصص في العمالة، ٢٠١٨ ..... ٩٥

قائمة الجداول

الجدول ١: معدلات محو الأمية لدى الكبار والشباب ٧
الجدول ٢: الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي في شمال أفريقيا ٧
الجدول ٣: الدليل القياسي لرأس المال البشري في شمال أفريقيا ٨
الجدول ٤: مجموعة مؤشرات نوعية الوظائف في شمال أفريقيا ١٠
الجدول ٥: مؤشر كفاءة سوق العمل، ٢٠١٨ ..... ١٦
الجدول ٦: دراسات مختارة عن قانون ''أوكون'' في شمال أفريقيا ٢٠
الجدول ٧: نسبة المؤسسات التي استأنفت أنشطتها حسب فرع النشاط (نسبة مئوية) ٣٥
الجدول ٨: التوزيع القطاعي للعمالة في شمال أفريقيا، ٢٠١٩ ..... ٣٨
الجدول ٩: ديناميات سوق العمالة في الجزائر حسب القطاع في ظل الجائحة (نيسان/أبريل) ٣٩
الجدول ١٠: ديناميات سوق العمالة في الجزائر حسب القطاع في ظل الجائحة (أيلول/سبتمبر) ٤٠
الجدول ١١: ديناميات سوق العمل في الجزائر حسب القطاع في ظل جائحة كوفيد-١٩ (نيسان/أبريل) ... ٤٥
الجدول ١٢: ديناميات سوق العمل في الجزائر حسب القطاع في ظل جائحة كوفيد-١٩ (أيلول/سبتمبر) ... ٤٦
الجدول ١٣: مجموعة مؤشرات نوعية الوظائف في شمال أفريقيا، ٢٠١٩ ..... ٥٦
الجدول ١٤: التوقعات من حيث معدل البطالة (نسبة مئوية) ٦٤
الجدول ١٥: تقييم مستوى الحرية الاقتصادية في شمال أفريقيا، ٢٠٢٠ ..... ٨٠
الجدول ١٦: معدلات الفقر النقدي والفقر المدقع حسب الفئة الاجتماعية والمهنية لأرباب الأسر المعيشية ... ٨٧
الجدول ١٧: تحويلات المهاجرين إلى بلدان شمال أفريقيا ٩١
الجدول ١٨: مؤشر التنافسية العالمية، شمال أفريقيا (٢٠١٧-٢٠١٨) ٩٦
الجدول ١٩: الاستعداد التكنولوجي، شمال أفريقيا (٢٠١٧-٢٠١٨) ٩٧
الجدول ٢٠: جودة التعليم والتدريب، شمال أفريقيا (٢٠١٧-٢٠١٨) ٩٨
الجدول ٢١: مناخ الابتكار في شمال أفريقيا (٢٠١٧-٢٠١٨) ١٠٠

ملخص

لقد أثر ظهور جائحة الفيروس التاجي (كوفيد ١٩) على أسواق العمل في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية بطرق مختلفة وعبر قنوات متعددة، حيث فرضت جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية قيودا على عوامل الإنتاج وعلى المبادلات داخليا وخارجيا على حد سواء.

وأدت التدابير المختلفة، مقترنة بحالة عدم اليقين بشأن استمرار الأزمة الصحية، إلى زعزعة أسواق العمل في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية، الامر الذي أثَّر بشدة (على الأقل في بعض القطاعات) على الأنماط الاقتصادية المحلية والخارجية. وعلى الصعيد المحلي، تتعلق الصدمات بشكل خاص بسلاسل التوريد المحلية، والنشاط العام للمؤسسات والموقف تجاه المخاطر والاستثمار. ولذلك فهي تتعلق بساعات العمل والأجور وغيرها من الاستحقاقات التي يحصل عليها العمال. وفي غياب شبكات أمان اجتماعي كافية، فإنها تؤثر على إنفاق المستهلكين ومدخراتهم. كما أن هناك صدمات مختلفة تؤثر على العرض والطلب الدوليين، وبالتالي على مدفوعات الصادرات والواردات من المنتجات تامة الصنع، الموجَّهة للاستهلاك النهائي، والمنتجات شبه الجاهزة ذات الاستخدام الوسيط، فضلا عن انهيار السياحة والسفر لأغراض العمل. ويقدم التصور التالي لمحة عامة عن القنوات المتعددة لعمل وانتقال الصدمات الناجمة عن جائحة (كوفيد ١٩) في دائرة اقتصادية.

ومن ثم يتوقف ضُعف كل سوق من أسواق العمل في اقتصادات المنطقة دون الإقليمية على درجة التعرض لمختلف الصدمات المذكورة أعلاه، التي يتوقف التعرض لها، من حيث المبدأ، على عوامل كثيرة. ونذكر في هذا الصدد هيكل الإنتاج والوظائف، والتركيبة من حيث نوعية الوظائف، مثلما تتجلى في حصص الوظائف الهشة والعمل في الاقتصاد غير الرسمي، وحصص العمل منخفض الأجر والعمال بعقود دائمة، وكذلك من حيث قدرة الحكومات على إغاثة المؤسسات والعمال، لا سيما في حالة فقدان الدخل الذي قد يوقِعهم في شرك الهشاشة والفقر.

ويشير تقييم للآثار على قطاعات النشاط، وفقا لمنظمة العمل الدولية، إلى أن أكثرها تضررا هي التي تعتمد على تنقل الأشخاص، وعلى التجمعات و/أو على روابط الإمداد (والتسليم) المتصلة بسلاسل القيمة العالمية.

ووفقا لتصنيف منظمة العمل الدولية، من المفروض ألا تتأثر قطاعات مثل الزراعة والأغذية تأثرا مباشرا بالجائحة، حيث لا توجد عموما قيود صريحة؛ ومع ذلك، من المتوقّع حدوث آثار غير مباشرة، بما في ذلك ارتفاع التكاليف. وبالنسبة للشحن والصيد البحريين، من المحتمل أن يكون للقيود وانخفاض الطلب الدولي تأثيرٌ بدرجات متفاوتة على الإنتاج والوظائف. أما المخاطر بالنسبة للأنشطة المالية والتأمينية فمنخفضةٌ على المدى المتوسط، شأنها شأن الصناعات الاستخراجية، باستثناء جانب انخفاض الأسعار، الذي من المفترض أن يؤثر من حيث المبدأ على النمو في البلدان الغنية بالموارد، مثل الجزائر. ويكون الخطر أقل حدّة في القطاع العام وقطاع التعليم، لا سيما في مجال الصحة البشرية والعمل الاجتماعي.

ويشير تحديد سمات بلدان المنطقة دون الإقليمية، وفقا لهذا التصنيف القطاعي الذي وضعته منظمة العمل الدولية، إلى أن نحو نصف الناتج ونصف النمو يأتيان من قطاعات عالية المخاطر أو ذات المخاطر المتوسطة إلى عالية. ويبرز التصنيف التمثيل الكبير للقطاعات عالية المخاطر وذات المخاطر المتوسطة إلى عالية في القيمة المضافة. ويتراوح هذا التمثيل من ٤٠ في المائة إلى ما يزيد قليلا على النصف. ومن ناحية أخرى، فإن ٣٠ في المائة أو ثلُث القيمة المضافة موزعة بين القطاعات منخفضة المخاطر مثل الزراعة وأنشطة التعدين (يعاني بعضها من مخاطر الأسعار مثل المحروقات المنتجة في

الجزائر). وتساهم القطاعات ''الأساسية'' التي تمثلها الإدارة العامة والتعليم والصحة بنحو ١٠ في المائة في مصر وموريتانيا والمغرب، بينما تساهم بخُمس القيمة المضافة في الجزائر وتونس، و٥ في المائة فقط في السودان.

وبالنظر إلى السمات القطاعية والشكوك بشأن الطلب المحلي والخارجي، يَتوقعُ عددٌ من الخبراء حدوث انخفاض في معدلات النمو في المنطقة دون الإقليمية. وباستثناء مصر، حيث يبدو أن النشاط الاقتصادي أخذ في التحسن إلى حد ما في الأشهر الأخيرة، بعد انكماش بنسبة ١,٧ في المائة على أساس سنوي في الربع الثاني، فإن التوقعات تشير إلى وقوع جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية في دائرة الخطر. ويبدو أن الزيادة الإجمالية في نشاط القطاع الخاص غير النفطي، والتراجع النسبي لحالات الإصابة الجديدة بكوفيد ١٩، واستمرار جهود الإنفاق العام، قد أدت إلى زيادة في النشاط الاقتصادي في مصر في الربعين الثالث والرابع من العام الحالي.

وفي الجزائر، يواجه الاقتصاد أثرا مزدوجا ناجما عن القيود التي فرضتها الجائحة وانخفاضِ عائدات النفط، وهو ما يلقي بثقله على المالية العامة وجهود الإنفاق (في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، بلغ إنتاج النفط أدنى مستوى له منذ عقدين).

وفي المغرب، انكمش الاقتصاد بنسبة ١٥ في المائة تقريبا في الربع الثاني وبنسبة ٩ في المائة في الربع الثالث، على أساس سنوي، بسبب ضعف أداء القطاع الزراعي (رغم أنه من المتوقع أن يزداد إنتاجه في النصف الثاني من العام)، واستمرار الانكماش في قطاعي الصناعة والخدمات، وقطاع السياحة الذي تضرر بشدة من هذه الأزمة. ويمكن أن يزداد هذا الأداء الضعيف حدّة من جراء الشعور بعدم الثقة وحالة الانتظار والترقب.

وفي تونس، تأثر الاقتصاد تأثرا شديدا نتيجةَ الانكماشِ الحاد في النشاط في الربع الثاني من السنة، الناجمِ عن الجائحة. وفضلا عن ذلك، تضرر قطاع السياحة بشدة، وتأثر قطاعا التعدين والطاقة تأثرا كبيرا بفعل تباطؤ الطلب في الأسواق الدولية. وفي هذا السياق، حدث تلاشٍ في الطلب المحلي.

وفي السودان، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٩، تحت تأثير انكماش قطاع الخدمات والاستثمار في العقارات وخدمات الأعمال التجارية. ومن المتوقع أن يزداد انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠، بسبب ضعف الطلب المحلي على الاستهلاك والاستثمار، بما في ذلك استثمارات القطاع الخاص، التي لا يشجعها عدم اليقين السياسي وضعف بيئة الأعمال. وقد أدى ذلك إلى كبح الثقة وإبطاء الإنتاجية في الصناعة التحويلية والبناء، وإلى التأثير على الزراعة بسبب نقص المدخلات.

وفي موريتانيا، من المتوقع أن ينكمش النشاط الاقتصادي بنحو ٣,٢ في المئة، وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي. وتستند هذه التوقعات إلى تراجع الاستثمارات العامة المنتظرة لعام ٢٠٢٠، من ١٠,٦ في المائة إلى ٧,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفقا للسلطات الموريتانية. وتأثر النمو الاقتصادي أيضا بفعل انكماش الطلب العالمي على الحديد والنحاس. وقد خلّف هذا الانكماش آثارا على المداخيل وعلى الاستثمار المباشر الأجنبي، الذي يتوقع أن يتحقق ثلثاه فقط (٩٣٧ مليون دولار بدلا من ٥٩٤ مليون دولار).

وبالموازاة مع ذلك، جرَّت الجائحة أسواق العمل في المنطقة دون الإقليمية إلى سلسلة من المشاكل. فقد ضربت نشاط المؤسسات بشدة، ودمرت فرص العمل، وكشفت عن التكاليف الاجتماعية المنخفضة لنسبة كبيرة من الوظائف.

وبالإضافة إلى فقدان الوظائف، وهو الأمر الذي ميّز القطاعات عالية المخاطر وذات المخاطر المتوسطة إلى عالية بوجه خاص، كرّست هذه الجائحة الوضع الهش لبعض الفئات من السكان في أسواق العمل في المنطقة دون الإقليمية وجعلتهم في أوضاع صعبة اجتماعيا، بما في ذلك إيقاعهم في الفقر والهشاشة.

واستنادا إلى تصنيف منظمة العمل الدولية، تمثل القطاعات عالية المخاطر وذات المخاطر المتوسطة إلى عالية ٦٠ في المائة في تونس، وحوالي نصف الوظائف في الجزائر (٥٤ في المئة)، ونصفها في مصر (٥٣ في المئة)، و٤٧ في المائة في موريتانيا، و٣٣ في المائة في المغرب، و٤٤ في المائة في السودان. وتمثل التجارة، التي تأثرت بشدة بالقيود وبانخفاض الطلب في المنطقة العربية، حصة كبيرة في العمالة في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية، إذ تتراوح بين ١٣ في المائة في مصر ونحو ١٦ في المائة في موريتانيا والجزائر. وهيمنت على العمالة الصناعية في تونس بشكل خاص أنشطةُ التصنيع، حيث بلغت حصتها في المجموع حوالي ١٩ في المائة في عام ٢٠١٩. وتبلغ هذه الحصة حوالي ١٠ في المائة في بقية البلدان، وتهيمن عليها الصناعات النفطية في الجزائر. وتحتل خدمات النقل والإيواء والإطعام مكانة كبيرة في الخدمات السوقية لاقتصادات المنطقة دون الإقليمية. فهي تمثل ١٢ في المائة من الوظائف في تونس، و١١ في المائة في مصر والسودان، و٨ في المائة في موريتانيا والجزائر، و٥ في المائة في المغرب.

وتشير الأرقام الرسمية إلى تحسن أوضاع سوق العمل في مصر حيث من المتوقع أن يبلغ معدل البطالة نحو ٨,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠، مقابل ٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٩، وذلك بالموازاة مع توقع تحقيق نمو إيجابي قدره ٣,٥ في المائة تقريبا. وفي الجزائر، من المتوقع أن يتجاوز معدل البطالة ١٤ في المائة في عام ٢٠٢٠، مقابل ١١,٣ في المائة في عام ٢٠١٩. ويتوقع أن يرتفع هذا المعدل إلى ١٤,١ في المائة في عام ٢٠٢٠ وأن يتفاقم إلى ١٤,٣ في المائة في عام ٢٠٢١. وأفادت الوكالة الوطنية للتشغيل في الجزائر أن انخفاضا حادّا في الطلب والعرض بخصوص الوظائف قد طرأ بين يناير/كانون الثاني ٢٠١٩ وأبريل/نيسان ٢٠٢٠. فقد انخفض الطلب من ١٠٤ ٨٧ وظائف إلى ٥٧٩ ٨ وظيفة، في حين انخفض العرض من ٣٤٨ ٤٥ وظيفة إلى ٤٢٣ ٥ وظيفة فقط. وأفادت دراسة استقصائية أجرتها وزارة العمل عن أثر جائحة فيروس كورونا بفقدان نحو ٥٠ ألف وظيفة بصورة مؤقتة أو دائمة. وفي المغرب، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع معدل البطالة في عام ٢٠٢٠ إلى نحو ١٢,٥ في المئة، بعد أن كان ٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٩. وأفادت المندوبية السامية للتخطيط، على سبيل التنويه، أن نحو ٦٠٠ ألف وظيفة في المجموع، و٣٠٠ وظيفة بأجر فقدت بين الربع الثاني من عام ٢٠١٩ والربع الثاني من العام الحالي، أي نحو ٥ في المائة من الوظائف، أو ما يمثل أكثر من نصف ساعات العمل في القطاعات غير القطاع الزراعي. وهكذا، فإن أكثر من ٣٦٠ ألف من القوة العاملة النشطة توجد في وضع يتسم بالعمالة الناقصة. وهناك حاليا نحو ١,٤٨٢ مليون مغربي عاطل عن العمل. وتقدر تونس عدد الوظائف المفقودة في أوضاع الأزمة الصحية الراهنة بنحو ٢٠٠ ألف وظيفة. واستنادا إلى المعهد الوطني للإحصاء، فإن معدل البطالة، الذي ارتفع من ١٥ في المائة إلى ١٨ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، قد يصل إلى ٢١,٦ في المائة بحلول نهاية العام. ولذلك، من المتوقع أن تصل زيادة العاطلين عن العمل إلى حوالي ٥٠٠ ٢٧٤ عاطل إضافي طوال عام ٢٠٢٠. وفي السودان، من المتوقع أن يزيد تأثير الجائحة من الضغوط المختلفة على النمو وعلى سوق العمل (المذكورة أعلاه)، ومن المتوقع أن ينكمش النمو بأكثر من ٨ في المائة ومن المتوقع أن تتفاقم البطالة لتصل إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠٢٠، بعد أن كانت ٢٢,١ في المائة في عام ٢٠١٩، ولا يبدو أن الوضع سيتحسن كثيرا في السنوات المقبلة.

وتُعتبر فئات الشباب والنساء وذات الأجور الضعيفة أكثر الفئات عُرضة للارتفاع المتوقع من حيث البطالة في المنطقة دون الإقليمية. وإذا نظرنا إلى خصوصيات العمل والعمال، نجد أن النساء والشباب والعاملين في القطاع غير الرسمي يتأثرون بشكل غير متناسب.

وكما هي الحال في أماكن أخرى من العالم، يواجه الشباب مخاطر من حيث تكوين رأس المال البشري، في حين أن التباعد الاجتماعي، الذي تعاني بلدان المنطقة دون الإقليمية من قلّة الاستعداد له، كان استراتيجية ضرورية للحد من انتشار الفيروس التاجي. ويتزايد قلق الخبراء من الآثار الطويلة الأجل على التعلّم، لا سيما في البلدان النامية، لأنها أقل تجهيزا بالهياكل الأساسية في مجال التكنولوجيا والاتصالات. وفيما يتعلق بالاندماج المهني، يواجه الشباب تحديات مختلفة. وتشمل هذه الصعوبات عدم اليقين بشأن فرص التدريب الداخلي وفرص العمل، لا سيما بالنسبة للطلاب المتخرجين حديثا، ومخاطر تسريح العمال ذوي المهارات المنخفضة، حيث تشير الأدلة إلى أن الشركات تميل، في الأوقات الصعبة، إلى الاستغناء عن الأشخاص ذوي المهارات المنخفضة الذين ليس لهم رأسمال بشري محدد (في مقابل رأسمال عام) يساهمون به. وتشمل أيضا التعرض لمخاطر انعدام الحماية الاجتماعية، ويتجلى ذلك بصورة خاصة في ''أشكال العمالة غير النمطية''، بما في ذلك العمل بدوام جزئي، والعمل في القطاع غير الرسمي، والعمالة الهشة. والواقع أن نسبة كبيرة من شباب شمال أفريقيا يعملون فيما يسمى بالوظائف الهشة، التي تشمل وظائف تدخل ضمن طائفة العمل لدى أُسر والعمل الحر. وهذه الحصص مرتفعة نسبيا في المغرب (أكثر من ٦٠ في المئة)، والسودان (٦٠ في المئة) وموريتانيا (٥٣ في المئة)، وتتراوح نسبتهما بين ٢٠ و٣٠ في المائة في بقية بلدان المنطقة.

وبالنسبة إلى المرأة، وبالإضافة إلى ما قيل، فإنها تمثل نسبة كبيرة جدا في العدد الإجمالي للوظائف الهشة في مصر (٣٤ في المئة)، وموريتانيا (٦٨ في المئة)، والمغرب (٦١ في المئة) والسودان (٦٥ في المئة). ونسبتهن في هذه الوظائف منخفضة نسبيا في الجزائر (٢٣ في المئة) وتونس (١٤ في المئة).

وبالإضافة إلى خطر فقدان الوظيفة والعمل في ''الأشكال غير النمطية للعمالة''، فإن المرأة اليوم تمثل نسبة كبيرة جدا في الأعمال الخطرة، لا سيما في القطاعات التي تشكل خط الدفاع الأول ضد الجائحة، أي مجالات الصحة البشرية والعمل الاجتماعي. ووفقا لأرقام منظمة العمل الدولية، فإن النسبة المئوية لهذه المجالات في مجال عمالة المرأة تفوق بكثير وزنها في مجموع العمالة على الصعيد الوطني، كما هي الحال في الجزائر، حيث يعمل في التعليم ٣١ في المائة من النساء العاملات، مقارنة بنسبة ١٠ في المائة فقط على الصعيد الوطني.

ورغم الهشاشة التي تميز عمالة الشباب والمرأة، فإن جزءا كبيرا من الوظائف، في سياق الأزمة الصحية الراهنة، تندرج ضمن خانة ''الوظائف الهشة''. ويشكل العاملون لحسابهم الخاص والعاملون لدى أسر حوالي نصف القوة العاملة في موريتانيا والمغرب والسودان. وهم يمثلون ثلث الوظائف في الجزائر، وخُمُسها في مصر وتونس. ويحصل هؤلاء العمال عموما على دخل منخفض ولا يستفيدون، من حيث المبدأ، من الحماية الاجتماعية. ومن ثم فإنهم يتعرضون بدرجة كبيرة لمخاطر الفقر والهشاشة، في حالة فقدان العمل، وبالتالي الدخل.

وإلى جانب هذا المركز، فإن نسبة كبيرة من القوة العاملة المستخدَمة يقل دخلها عن ٥,٥ دولار (تكافؤ القوة الشرائية). وبذلك يصنَّف حوالي نصف العمال على أنهم فقراء وضعفاء في مصر والمغرب والسودان. وتنخفض هذه النسبة إلى حوالي ٢٠ في المائة في الجزائر وموريتانيا، وإلى أقل من ١٠ في المائة في تونس. وهذا يمثل مشكلة في أوقات الأزمات هذه، في حين أن التغطية القانونية لخطط التأمين ضد البطالة للعمال في القطاع الرسمي تبلغ حوالي ٣٨,٤ في المائة في شمال

أفريقيا، وأن ثلاثة بلدان تملك نظام تأمين اجتماعي عام إلزامي أو مع مساعدة اجتماعية، وهي المغرب والجزائر ومصر. وفي هذه البلدان الثلاثة، تتراوح نسبة القوة العاملة المشمولة بخطط التأمين ضد البطالة بين ثلث القوة العاملة وثلثيها. وفي تونس، لا توجد سوى المساعدة الاجتماعية.

والنتيجة المباشرة لهذا المزيج من التغطية المنخفضة للتأمين الاجتماعي وتزايد عدم المساواة، الذي يدل عليه الانخفاض الناجم عن ذلك في متوسط الدخل، هي احتمال حدوث زيادة في مستويات الفقر والهشاشة. وتشير تقديرات أعدها المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع للأمم المتحدة تتعلق بالسكان ككل إلى أنه من المتوقع حدوث زيادة بنسبة ٠,٨ في المائة تقريبا في معدل الفقر في شمال أفريقيا (على افتراض حدوث زيادة موحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) لترتفع بذلك إلى نحو ٨ في المائة عند عتبة ١,٩٠ دولار في اليوم، بعد انكماش بنسبة ٥ في المائة في دخل الفرد (أو الاستهلاك)؛ ويمكن أن يقع ٣ ملايين شخص في براثن الفقر المدقع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسيشهد ٩ ملايين شخص انخفاضا في دخلهم إلى ما دون عتبة ٣,٢ دولار في اليوم، و١٦ مليون شخص دون عتبة ٥,٥ دولار في اليوم.

وفي ضوء هذه التطورات، نُفذت عدة استجابات للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-١٩ في شمال أفريقيا. ومن حيث المبدأ، تهدف هذه السياسات الظرفية إلى حماية الصحة والحياة وتوفير الدعم الاقتصادي للمؤسسات والطلب، بما في ذلك تدابير الحماية الاجتماعية. غير أنه ينبغي أن تكون هذه التدابير ذات طابع مخصص، ولا يزال يتعين مواجهة بعض التحديات الهيكلية الرئيسية من أجل تعزيز الاقتصادات وأسواق العمل المنتجة والمناسبة لإيجاد فرص عمل لائقة.

لقد أدت الأزمة المرتبطة بالجائحة، التي أثارت استجابات ظرفية لصالح المؤسسات وتدابير اجتماعية لصالح الأسر المعيشية، وسلطت الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات هيكلية طويلة الأجل من أجل تعزيز وظائف لائقة واقتصاد أكثر مرونة، إلى عدد من مخاطر الاقتصاد الكلي التي يجب الانتباه إليها، لا سيما فيما يتعلق بالمالية العامة وبهامش الحركة المتاح على الصعيد الضريبي. ويمكن أن ينعكس ذلك من خلال عدد من المؤشرات، بما في ذلك ميزانية الدولة والتزاماتها الداخلية والخارجية، فضلا عن الوضع الخارجي العام لاقتصادات منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية.

وإلى جانب الوضع الاقتصادي، سطلت الأزمة الصحية الضوء على الحاجة إلى معالجة عدد من أوجه القصور الهيكلية. ويتعلق الأمر أساسا بالتعجيل بالتحول الهيكلي للاقتصادات من أجل تلبية الطلب على الوظائف، كمًّا وجودةً، لملايين الأشخاص الذين يدخلون أسواق العمل في المنطقة دون الإقليمية كل عام. بيد أن هذا التحول يصطدم بالعديد من أوجه الجمود الهيكلي، وبعدم ملاءمة مناخ الأعمال، وبضعف تأهيل اليد العاملة لتعزيز تنقل القوى العاملة المتسارع وغير المكلف داخل القطاعات وفيما بينها.

والجديد في الأمر أن أسواق العمل في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية تنطوي على عدد من التحديات المتعلقة بسير العمل، بالإضافة إلى تحديات فائض العرض من العمالة والافتقار إلى الفرص الاقتصادية القادرة على الاستجابة لهذا الأمر المستجد من حيث الكم والجودة. والواقع أن الأسواق المعنية غير قادرة على الربط بين العمال والوظائف على نحو فعال وبأنسب طريقة. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن مجموعة السياسات والمؤسسات القائمة لا تحبذ وجود تخصيص فعال للعمل قادرٍ على التشجيع على تحقيق ملاءمة أفضل، كمًّا ونوعا، بل ومستويات إنتاجية أفضل، على الأقل بالنسبة لرأس المال البشري.

وباستثناءات قليلة، مثل حالة موريتانيا من حيث التعاون في العلاقات بين أرباب العمل والعمال وتكاليف التسريح، وحالة المغرب من حيث المرونة في تحديد الأجور، فإن أسواق العمل في بلدان شمال أفريقيا تشهد درجة عالية من الجمود. وهذا يعني أن قدرة هذه البلدان على إعادة تخصيص الإنتاج لقطاعات أكثر إنتاجية و/أو ناشئة، وعلى تكييف القوى العاملة مع احتياجات القطاعات الجديدة، محدودة، بل محدودة جدا. وفي ظل غياب نظام فعال للتدريب المهني والتعلّم مدى الحياة، وعدم وجود مستويات معقولة من استحقاقات حماية البطالة (التي من المرجح أن تزيد من مستوى ومدة البطالة بهدف تحقيق ملاءمة أفضل، كما قال عاصم أغلو وشيمر (٢٠٠٠)، لا سيما في القطاع الخاص، فإن المرونة في بلدان المنطقة دون الإقليمية بعيدةٌ كل البعد عن أداء وظيفتها بشكل جيد.

وفيما يتعلق بتخصيص اليد العاملة والمواهب بكفاءة، تشير التقييمات إلى أن أسواق العمل في بلدان منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية بحاجة إلى بذل جهود كبيرة من حيث تعزيز تراكم رأس المال البشري واستخدام المواهب بكامل إمكاناتها، بما في ذلك تعزيز نظم التدريب المهني المزدوج وتعزيز إرادة أرباب العمل وحوافزهم لتدريب الموظفين، وكذا من حيث مشاركة المرأة في سوق العمل.

وبالإضافة إلى ما يتعلق بسوق العمل بصورة بحتة، فإن اقتصادات منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية تتسم بأوجه قصور وتشوهات تؤثر على فعالية هذه الاقتصادات في مجملها. وكما يتبين من تقييمات مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٢٠، فإن أوجه القصور هذه تؤثر، من حيث المبدأ، على مختلف الأسواق، لا سيما سوق السلع والخدمات، والنقد ورؤوس المال، وعلى سوق النقد الأجنبي أيضاً. وبالفعل، فإن بلدان المنطقة دون الإقليمية تنتمي إلى فئات الاقتصادات الأقل حرية (وفي الغالب ليست حرة) والاقتصادات المكبوتة (الجزائر). والمغرب هو الوحيد الذي يصنف على أنه اقتصاد حر إلى حد ما، وذلك بفضل مستوى حماية حقوق الملكية، ومستوى حرية الأعمال والاستثمار، ومستوى حرية سوق العملات. ومع ذلك، تَبيَّن أن سوق العمل في المغرب هي من بين الأقل حرية، بل ومكبوتة، وفقا لبيانات عام ٢٠٢٠، الواردة في الجدول أدناه.

وعلى صعيد آخر، وهو إعداد الاقتصادات لاعتماد التكنولوجيات واستخدامها، لا تزال بلدان منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية تسجل أوجه تأخر كبيرة. فعندما يتعلق الأمر بتوافر أحدث التكنولوجيات واستيعاب التكنولوجيا ونقلها على مستوى المؤسسات، يبدو أن المغرب هو الوحيد الذي يقترب من المعايير الدولية. وفيما يتعلق باستخدام هذه التكنولوجيا، فإنه لا يزال ضعيفا جدا في موريتانيا، وعند مستوياتِ تطوُّرٍ غير كافية في بقية المنطقة دون الإقليمية.

ومن ناحية أخرى، ورغم الزيادة في مستوى تعليم الأجيال الشابة في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية، لا يزال هناك ضعف ملحوظ من حيث مستويات إتقان المهارات الأساسية، ومن حيث جودة التدريب المهني أيضا.

ثم إن الفجوات في تنمية رأس المال البشري، بالإضافة إلى أوجه القصور المؤسسية الأخرى، وضعف جودة مؤسسات البحث العلمي، وإخفاقات السوق، تشكل معا حواجز أمام الابتكار، وهو محرّك الإنتاجية والقدرة التنافسية والنمو. وفي هذا الصدد، فإن القدرة على الابتكار في بلدان المنطقة دون الإقليمية ضعيفة إلى حد كبير. كما أن تشجيع الابتكار غير متطور نسبيا، كما تشير إلى ذلك مؤسسات البحث والتطوير، والتعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير، وأهمية المشتريات العامة لمنتجات التكنولوجيا الفائقة.

وبالتالي، فقد نتج عن الجائحة عدد من التحديات، والدروس المطلوب استخلاصها فيما يتعلق بأسواق العمل في شمال أفريقيا، وفي مقدمتها القضايا الصحية، التي يمكن أن تكون لها آثار على رأس المال البشري على المدى الطويل. وثمة خطر آخر يتعلق بنزيف الوظائف في قطاعات محددة، وهو ما يعرض فئات معينة، مثل الشباب والنساء والأشخاص ذوي الأجور الضعيفة، لمخاطر الفقر والهشاشة. ويتمثل التحدي الهيكلي في القدرة على تلبية الطلب المتزايد على الوظائف من حيث العدد والجودة. ويرتبط التحدي الثاني بإدارة الحالة الاقتصادية في سياق ضعف القطاع الخاص المحلي، وتزايد الضغط على ملاءة البلدان، وتقلص إمكانيات تمويل الخروج من أزمة سوق العمل، وتمويل التنمية بوجه عام. وأخيرا، من الضروري الاستعداد للتطورات التكنولوجية الجديدة وظهور نماذج أعمال جديدة. وسيكون من الضروري أولا سد الفجوة بين العرض والطلب في التدريب والمهارات، وكذلك لتشجيع التعلم مدى الحياة. وما لم يتحقق ذلك، فإن الفرص التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة لن تغتنم قطعاً. كما أنها لن تُغتنم أيضا بدون الحصول على التكنولوجيا واستخدامها، لا سيما التكنولوجيات المتقدمة، التي لا تزال محدودة في شمال أفريقيا بسبب حالة الهياكل الأساسية وقدرة السكان على استخدامها.

السياق

إن الأزمة الناجمة عن جائحة الفيروس التاجي تهوي بالاقتصاد العالمي إلى مستوى لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، وهو ما يزيد من مشاكل الاقتصاد الذي كان يكافح أصلاً للتعافي من أزمة ما قبل عام ٢٠٠٨. وبالفعل، فوفقا لأحدث توقعات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن يتعافى الاقتصاد العالمي بشكل طفيف فقط في العام المقبل. وإلى جانب تأثير الجائحة على صحة الإنسان (وهو ما تجلّى في أعداد الإصابات بهذا المرض والوفيات بسببه)، فإنها تلحق ضررا بالغا بالاقتصاد العالمي من خلال الانخفاض المباشر في النشاط الاقتصادي بسبب عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة، وغير مباشر من خلال تعطيل سلاسل القيمة العالمية (التي تمثل ما يقرب من نصف التجارة العالمية) في اقتصاد عالمي شديد الترابط.

وتتوقع الأمم المتحدة أن ينخفض النمو في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية إلى -١,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠، أي بخسارة تتجاوز ٥,٤ نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات السابقة التي نشرت في كانون الثاني/يناير من هذا العام.[١]

وفي أسوأ السيناريوهات، ستتقلص اقتصادات شمال أفريقيا بنسبة ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠، في حين ستشهد منطقة شمال أفريقيا في أفضل الأحوال نموا لا يتجاوز نسبة ٠,٣ في المائة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٢٠).

وستكون النتيجة زيادة كبيرة في العمالة الناقصة والبطالة. ووفقا لمنظمة العمل الدولية (٢٠٢٠)، في أبريل/نيسان ٢٠٢٠، أثرت تدابير التجميد الجزئي على ما يقرب من ٢,٧ مليار عامل، أي حوالي ٨١ في المائة من اليد العاملة في العالم. وتشير التقديرات العالمية لمنظمة العمل الدولية في ١ نيسان/أبريل إلى أن وقت العمل سينخفض بنسبة ٦,٧ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، أي ما يعادل ١٩٥ مليون عامل متفرغ. وقد يبلغ فقدان الوظائف المكافئة بدوام كامل في شمال أفريقيا ٥ ملايين وظيفة في عام ٢٠٢٠.

وعلى الصعيد الاجتماعي، يُتوقع أن يَطال فقدان الوظائف والدخل أشد الفئات هشاشة، أي العاملين في القطاع غير الرسمي، والعمال ذوي المهارات المنخفضة والأجور الضعيفة، والشباب والنساء، وهو ما يوسع الفجوة في عدم المساواة في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية. وقد شهد العمال المعالين في القطاع غير الرسمي انخفاضا في مصدر دخلهم بسبب تدابير الإغلاق، الأمر الذي ترك ملايين الأسر بلا مورد وتعتمد على الدعم المالي العام. فعلى سبيل المثال، هناك ٤,٣ مليون أسرة معيشية مغربية مؤهلة للحصول على دعم مالي من الصندوق الوطني الخاص بجائحة كوفيد-١٩ الذي أنشئ مؤخرا.

وتزيد هذه الجائحة في تفاقم الوضع الحرج نوعا ما للعمالة في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية. وفي الواقع، فإن للمنطقة دون الإقليمية معدلَ بطالة مرتفعا من الناحية الهيكلية، حيث بلغ ١١,٨ في المائة في عام ٢٠١٩ (منظمة العمل الدولية)، وأحد أدنى معدلات العمالة نسبة إلى السكان في القارة (٤١,٣ في المئة، مقارنة بمتوسط قاري قدره ٥٩,٣ في المائة في عام ٢٠١٧)، ومشاركة منخفضة في سوق العمل، وخاصة بالنسبة للنساء، وأحد أعلى معدلات البطالة بين

---

[١] يتعلق الأمر بسيناريو أساسي يستند إلى فرضيتين: أولا، تدابير الحجر ستجعل انتشار الفيروس يتباطأ بدرجة كبيرة قبل نهاية الربع الثاني؛ ثانيا، ستبدأ معظم البلدان في إعادة فتح اقتصاداتها تدريجيا بعد فترة أولية من أربعة إلى ثمانية أسابيع، مع الاحتفاظ بشكل من أشكال التباعد الاجتماعي.

الشباب في العالم. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، بلغ معدل البطالة بين الشباب في شمال أفريقيا ٢٩,٥ في المائة عام ٢٠١٧، مقارنة بمتوسط عالمي قدره ١٣ في المئة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الفجوة بين معدلات بطالة الذكور وبطالة الإناث مرتفعة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، وذلك بالنسبة للبالغين والشباب على حد سواء، مع بلوغ معدل البطالة بين الشابات ٤١ في المائة تقريبا. ولم يكن النمو الاقتصادي والاستثمار الإنتاجي المسجَّل خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كافيا لاستيعاب الوافدين إلى سوق العمل. ولا يزال القطاع الخاص متخلفا، وقدرة القطاع العام على استيعاب الطلب على اليد العاملة محدودة لاعتبارات متعلقة بالميزانية.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما هي الحال في المناطق دون الإقليمية الأخرى من القارة، توجد نسبة عالية من العمال في قطاع العمالة الهش، الذي يتسم أساسا بهيمنة المؤسسات غير الرسمية، وبانخفاض الدخل ومستوى الحماية الاجتماعية. وهذه الحالة حرجة لأن شمال أفريقيا هو الجزء من القارة الذي سيعاني من أسرع معدل للشيخوخة بين سكانه. فمن المتوقع أن تتضاعف شريحة من تجاوزوا الستين من العمر في المنطقة دون الإقليمية في غضون ما يزيد قليلا عن ٢٠ عاما، وهو ما يثير تحديات كبيرة من حيث توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وبالإضافة إلى ذلك، تَحرُم بلدان شمال أفريقيا نفسها من الكثير من مواردها البشرية بسبب انخفاض مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية. وتُبين النسبة بين معدل مشاركة المرأة والرجل درجةَ مشاركة المرأة في الاقتصاد، وبالتالي درجة استقلالها المالي. وهذه النسبة هي من بين أدنى المعدلات في العالم، في حين أن التطورات الأخيرة لا تشير إلى حدوث أي تحسن في المستقبل.

وهناك أيضا أوجه عدم مساواة إقليمية داخل كل بلد من بلدان منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية إنْ من حيث انتشار الفقر أو من حيث القدرة على إيجاد فرص عمل لائقة. وهذا ناتج عن نمط من التنمية الإقليمية غير المتوازنة إلى حد كبير في الغالب، على حساب المناطق الريفية والداخلية.

وفي هذا السياق بالذات، يجري المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا تحليلا لأثر الفيروس التاجي على العمالة في شمال أفريقيا ويقترح خارطة طريق لإدارة فترة ما بعد الجائحة. وستكون نتائج هذا التحليل بمثابة الأساس الوقائعي الذي يسمح لحكومات مختارة بوضع سياسات عامة محددة تتماشى مع خارطة طريق ما بعد الجائحة.

مقدمة

سيعرض هذا العمل بإيجاز الاتجاهات الرئيسية في العرض والطلب في أسواق العمل في بلدان شمال أفريقيا. ويتعلق الأمر، بصورة خاصة، بالتركيز على اتجاهات وأوجه قصور معينة تفاقمت حدّتها بسبب الجائحة. وسنتحدث عن العمالة، التي تمثل تحدي السنوات المقبلة في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية، من حيث الكم والنوعية. وستتناول المناقشة أيضا مسألة العرض، التي تُبرز لدى مقارنتها بديناميات الطلب، بما في ذلك النمو، ومضمونُه من حيث العمالة ودوافعه القطاعية المحرِّكة، من بين أمور أخرى، وجودَ ضغوط ديمغرافية. ومن شأن هذه المقارنة أن تُمكِّن أيضا من تحديد أوجه قصور عديدة، كمية ونوعية، بما في ذلك ثلاثة اختلالات رئيسية، نقدمها هنا، وهي: البطالة، لا سيما بين الشباب والخريجين والنساء؛ والإحباط وانعدام النشاط؛ وولادة جيل جديد من شباب ''اللاءات'' (لا عمل ولا تعليم ولا تدريب). ثم نتناول بعض الجوانب المتعلقة بأداء سوق العمل ومجالات الإنتاج والاستهلاك من أجل التركيز على بعض الأسباب التي أدت إلى نشأة التحديات (المذكورة أعلاه) التي تواجهها أسواق العمل في بلدان شمال أفريقيا.

وسيتناول هذا العمل بعد ذلك مناقشة أثر الجائحة على اقتصادات منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية من حيث النمو والعمالة، وكذلك من حيث الإدارة الظرفية والإصلاحات الهيكلية والمخاطر التي يتعين رصدها في الأجلين القصير والمتوسط.

وسيركز تحليل النمو على الآثار القطاعية وعلى الاضطرابات والشكوك التي أثَّرت على سلوك الفاعلين المقيمين وغير المقيمين، لا سيما المؤسسات. وفيما يتعلق بتحليل الأثر على مقدمي عروض العمل، سيكون من الضروري معالجة الآثار على فئات معينة من العمال، لا سيما الشباب والنساء والفئات ذات الأجور الضعيفة.

وفيما يتعلق بالإدارة الظرفية، فإن الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩، التي أدت إلى استجابات ظرفية لصالح المؤسسات، واستجابات اجتماعية لصالح الأسر المعيشية، أدت في الوقت نفسه إلى عدد من المخاطر الاقتصادية الكلية التي يتعين رصدها، لا سيما فيما يتعلق بالتمويل العام وهوامش الحركة الممكنة على الصعيد الضريبي. ويمكن أن ينعكس ذلك في عدد من المؤشرات، بما في ذلك ميزانية الدولة والتزاماتها الداخلية والخارجية، وكذلك الوضع الخارجي العام لاقتصادات منطقة شمال إفريقيا دون الإقليمية.

وسلطت الأزمة الضوء فضلا عن ذلك على الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية طويلة الأجل لتعزيز فرص العمل اللائق واقتصاد أكثر مرونة. وستتم مناقشة أربعة عوامل رئيسية للاستجابات، وهي: الحاجة إلى تسريع النمو وصلته بتحول هيكل الاقتصادات التي تمت دراستها؛ والتصدي لتحديات رأس المال البشري والابتكار وعدم الملاءمة؛ وتحسين مناخ الأعمال، لا سيما فيما يتعلق بالإفادة من العوامل ومن قابليتها للتنقل؛ ونظام المعلومات، الذي يجب إعادة هيكلته حتما من أجل تحسين المعرفة بسوق العمل وتمكين تطوير المؤهلات وفقا للاحتياجات الحالية والمستقبلية للمؤسسات.

ولهذا الغرض، يقترح هذا العمل هيكلا في ثلاثة أقسام رئيسية. سيعرض الأول أسواق العمل في المنطقة دون الإقليمية وتحدياتها الرئيسية. ويتمثل الثاني في تجربةٍ لتقييم أثر الجائحة على الإنتاج وفرص العمل وفئات العمال. وسيقدم القسم الأخير عددا من التوجيهات لفترة ما بعد الجائحة.

أولا– تقديم سوق العمل في شمال أفريقيا: الاتجاهات الرئيسية والتحديات الكبرى

سيُقدم هذا القسم بإيجاز الاتجاهات الرئيسية على صعيد العرض والطلب في أسواق العمل في بلدان شمال أفريقيا. وتشير مقارنة هذه الاتجاهات إلى وجود عدة ثغرات وتحديات، كمية ونوعية، بما في ذلك ثلاثة اختلالات رئيسية، وهي: البطالة، لا سيما بين الشباب والخريجين والنساء؛ والإحباط وانعدام النشاط؛ وكذلك ولادة جيل جديد من شباب ''اللاءات'' (لا عمل ولا تعليم ولا تدريب). وسيتناول الجزء المتبقي من هذا القسم الجوانب المتصلة بأداء سوق العمل ومجالات الإنتاج والاستهلاك بغية إبراز عدم ملاءمة مجموعة السياسات والمؤسسات القائمة. ويبدو أن هذه الأخيرة لا تحبذ وجود تخصيص فعال للعمل قادرٍ على التشجيع على تحقيق ملاءمة أفضل، كمًّا ونوعا، بل وتحقيق مستويات إنتاجية أفضل، على الأقل بالنسبة لرأس المال البشري.

١ – عرض فرص العمل في شمال أفريقيا

تمر المنطقة دون الإقليمية بمرحلة انتقال ديمغرافي متقدمة. ويقترن هذا الأخير بطبيعة الحال بزيادة وتيرة التمدُّن، وزيادة في الاحتياجات من حيث الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم والصحة)، ويقترن كذلك بالطلب الاجتماعي القوي على العمل اللائق. غير أن تحقيق هذه الجوانب لا يتم بصورة آلية، بل يظل خاضعا للقدرة على تسريع عملية الإصلاحات التي يمكن أن تحسن رأس المال البشري وبالتالي إنتاجية العمل. ويتعلق الأمر، من بين أمور أخرى، بالعناصر التالية:

- التعليم واكتساب المهارات؛
- الصحة والرفاهية؛
- نوعية المؤسسات؛
- إدماج الشباب؛
- الإدماج الاقتصادي للمرأة؛

غير أن تحليل مسألة عرض فرص العمل في شمال أفريقيا يكشف عن السمات الرئيسية التالية:

- نقص استغلال نعمة الديمغرافية كمّا ونوعا؛
- ديموغرافيا تغذي مخزونات الباحثين عن عمل؛
- تراجع مستمر في المشاركة، تتميز بضعفها، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالنساء والشباب؛
- نوعية لا تزال منخفضة رغم التحسن في المؤهلات.

ألف– ديموغرافيا تغذي مخزونات الباحثين عن عمل

تضم منطقة شمال أفريقيا سبعة بلدان هي تونس والجزائر والسودان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا. وليبيا ليست مشمولة بهذا العمل. وقد بلغ عدد سكان البلدان الستة الباقية حوالي ٢٤٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٩، وفقا لبيانات من الأمم المتحدة (شعبة السكان). ومصر هي البلد الأكثر سكاناً في المنطقة دون الإقليمية، حيث يبلغ عدد سكانها أكثر من ١٠٠ مليون نسمة، أي ٤٢ في المائة من سكان شمال أفريقيا. وفي الطرف الآخر، فإن موريتانيا، التي يبلغ عدد سكانها ٤,٥ مليون نسمة، هي أقل البلدان سكاناً في المنطقة دون الإقليمية، حيث تبلغ حصتها نحو ٢ في المئة. وفيما يتعلق بالبلدان الأخرى، يبلغ عدد سكان تونس حوالي ١١,٧ مليون نسمة (٥ في المائة من سكان المنطقة)، والمغرب ٣٦,٥ مليون نسمة (١٥ في المئة)، والسودان ٤٢,٨ مليون نسمة (١٨ في المئة)، والجزائر ٤٣ مليون نسمة (١٨ في المئة).

ومن مجموع هذه الكتلة السكانية، يشكل الأشخاص الذين هم في سن العمل (الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و٦٤ عاما) حوالي ٦٠ في المائة من السكان (انظر الشكل ١). ومع أن الأمر يتعلق بشريحة من السكان يجب أن ينظر إليها باعتبارها قوة دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تشكل أيضاً ضغطا ديمغرافيا لا يستهان به على سوق العمل، إذ تساهم في زيادة عدد الباحثين عن عمل. ويتوقع أن تستمر هذه الزيادة، حيث إن السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة يمثلون ما بين رُبع وخُمسي السكان، حسب البلد (ما بين ٢٤ في المائة في تونس و٤٠ في المائة في موريتانيا). وبالإضافة إلى ذلك، ستستمر ''الطفرة الديمغرافية للشباب'' لمدة عقدين على الأقل (انظر المرفق ١)، حيث إن ما يقرب من ١٧ في المائة من سكان المنطقة دون الإقليمية هم من الفئة العمرية ١٥–٢٤ سنة، وحوالي ٢٥ في المائة تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و٣٠ سنة.

الشكل ١:

الديموغرافيا تغذي فئة الباحثين عن عمل: ضغط ديموغرافي يضع تحدي العمالة في الصدارة

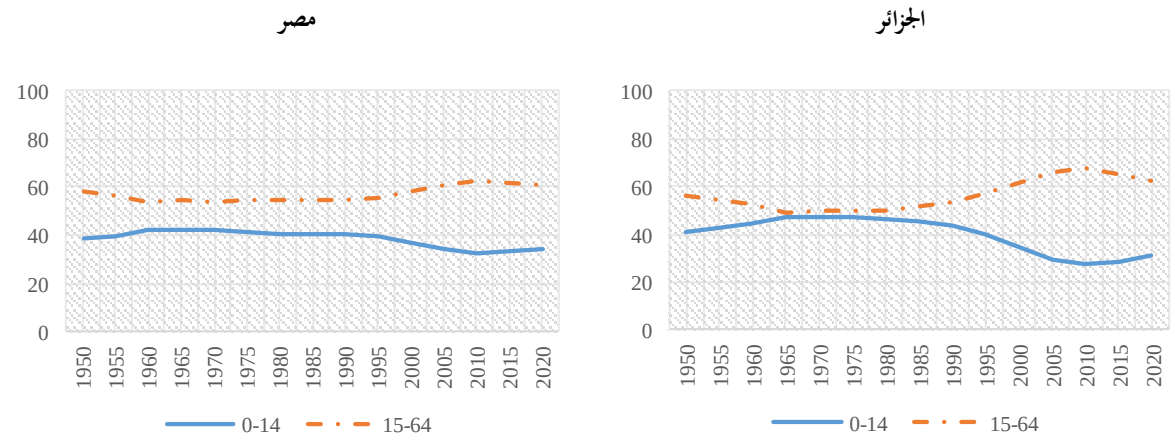

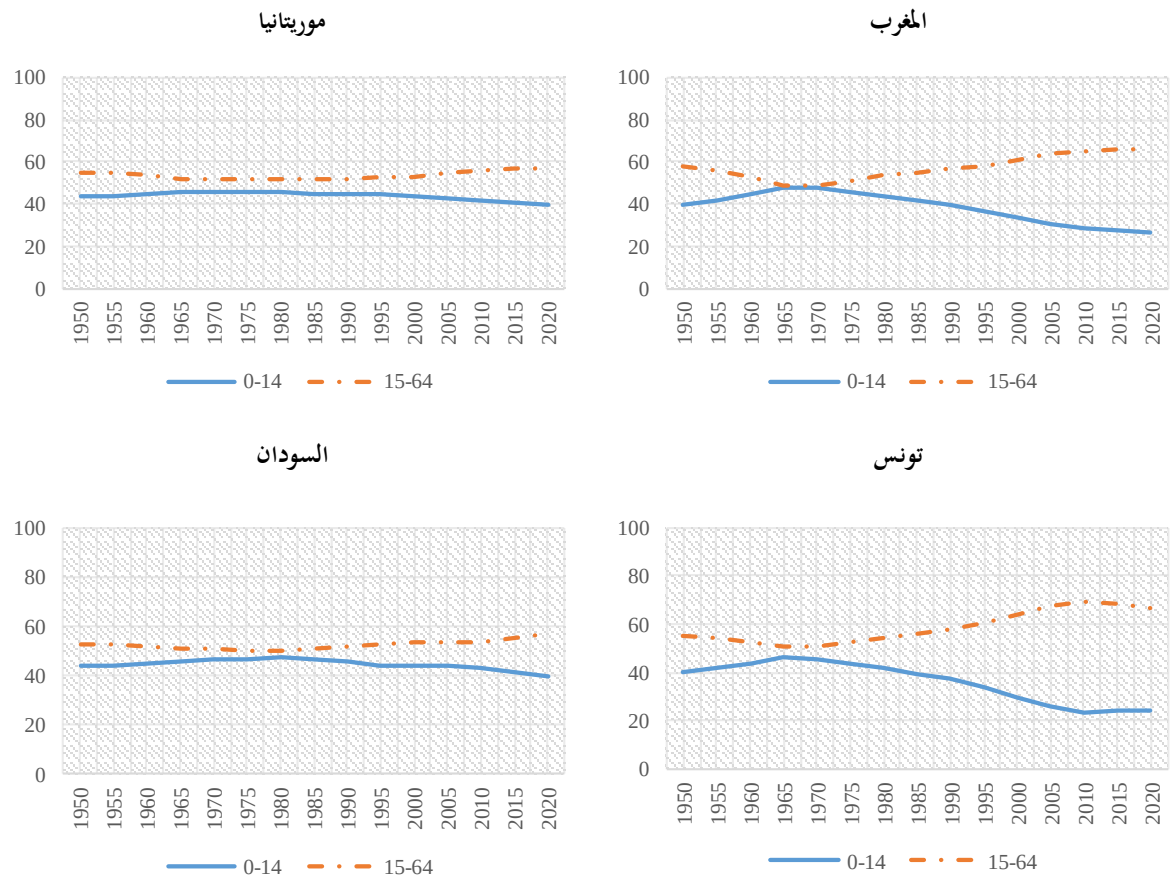

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٢٠.

باء– مشكلة نوعية العروض رغم التحسن في المؤهلات

يبين تحليلنا الكمي الموجز لعروض العمل في أسواق العمل في شمال أفريقيا أن الأمر يتعلق بعروض محتملة ذات وزن كبير. وهي عروض يمكن أن تحتفظ بهذه الخاصية لمدة عقدين على الأقل، وهو ما سيزيد من ارتفاع الطلب على الوظائف في أسواق العمل في المنطقة دون الإقليمية.

وفيما يتعلق بنوعية العروض الممكنة للعمل، يُظهر المستوى الأول من التحليل تحسنا في محو الأمية لدى الكبار في غضون ١٠ سنوات على الأقل، وذلك حسب البلد. ويتراوح معدل محو الأمية لدى الكبار بين ٥٣,٥ في المائة في موريتانيا (في ٢٠١٧) و٨١,٤ في المائة في الجزائر (في ٢٠١٨)، بينما كان يتراوح بين ٤٥,٥ في المائة في موريتانيا (في ٢٠٠٧) و٧٤,٣ في المائة في تونس (في ٢٠٠٤) (انظر الجدول أدناه). ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في تحسُّن معدلات محو الأمية بين الكبار، حيث يلاحظ حدوث تحسن بين الأصغر سنا في السنوات الأخيرة. وعلى سبيل المثال، كان، في عام ٢٠١٨، أكثر من ٩٧ في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما في المغرب و٧٣ في المائة منهم في السودان مُلمِّين بالقراءة والكتابة، مقارنة بنسبة ٧٤ في المائة و٦٠ في المائة من البالغين، في البلدين على التوالي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحسن في المهارات المرتبطة بعروض العمل، في شمال أفريقيا، ينعكس في التطور الإيجابي والواسع الانتشار (وإن كان متباينا) لمعدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي. وبالفعل، تُظهر الملاحظات أنه، ومنذ عام ٢٠٠١، زادت هذه النسبة من ٦٨ في المائة إلى ١٠٠ في المائة في الجزائر، ومن ٨٣ في المائة إلى ٨٦ في المائة في مصر، ومن ٢٠ في

المائة إلى ٣٢ في المائة في موريتانيا، ومن ٤٠ في المائة إلى ٨٠ في المائة في المغرب، ومن ٣٤ في المائة إلى ٤٦ في المائة في السودان، ومن ٧٦ في المائة إلى ٩٣ في المائة في تونس.

الجدول ١:

معدلات محو الأمية لدى الكبار والشباب

	الجزائر	مصر	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس
البالغون (نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر)	٦٩,٨٧ (٢٠٠١)	٦٧,٣٣ (٢٠٠٥)	٤٥,٥٠ (٢٠٠٧)	٥٢,٣٠ (٢٠٠٤)	٥٣,٥١ (٢٠٠٨)	٧٤,٢٩ (٢٠٠٤)
	٨١,٤٠ (٢٠١٨)	٧١,١٦ (٢٠١٧)	٥٣,٤٩ (٢٠١٧)	٧٣,٧٥ (٢٠١٨)	٦٠,٦٩ (٢٠١٨)	٧٩,٠٣ (٢٠١٤)
الشباب (نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة)	٩٧,٤٢ (٢٠١٨)	٨٨,١٩ (٢٠١٧)	٦٣,٩٤ (٢٠١٧)	٩٧,٧٣ (٢٠١٨)	٧٣ (٢٠١٨)	٩٦,٢٠ (٢٠١٤)

المصدر: اليونيسكو، ٢٠٢٠.

وإلى جانب التحسن في المؤهلات، لا يزال متوسط عدد سنوات التعليم محدودا إلى حد ما، وهو ما يتجلى في معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي. وتبقى هذه المعدلات ضعيفة بشكل ملحوظ في موريتانيا والسودان. وعلى سبيل المثال، فإن معدل الالتحاق بالتعليم العالي لا يتجاوز ٥,٦ في المائة في موريتانيا و١٧ في المائة فقط في السودان. وفي بقية البلدان، يبلغ هذا المعدل نحو الثلث. وفي التعليم الثانوي، يبلغ المعدل الإجمالي للالتحاق حوالي الثلثين في الجزائر ومصر وتونس. وتبلغ هذه النسبة ٥٥ في المائة في المغرب و٤٠ في المائة في السودان و٢١ في المائة فقط في موريتانيا.

الجدول ٢:

الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي في شمال أفريقيا

	الجزائر	مصر	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس
المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي (٢٠١٥)	٣٦,٧٨ (٢٠١١)	٣٥,٠٢	٥,٦١	٢٨,٤٠ (٢٠١٢)	١٦,٩١	٣٥,١٩
المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي، الإناث	٤٥,٠٥	٣٤,٣٣	٣,٧٣	٢٧,٧٨	١٧,٠٦	٤٤,٠٧
المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية (٢٠١٥)	٦٢,٥ (٢٠١١)	٦٧,٢٨	٢١,٥	٥٥,٠١ (٢٠١٢)	٣٩,٢١	٧٧,٩٤
المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية، الإناث	٧٢,٧٩	٦٦,٥١	٢٠,٠١	٥٢,٤٧	٤٠,٢٨	٨٩,٧٩

المصدر: اليونيسكو، ٢٠٢٠.

ورغم معدلات الالتحاق بالتعليم، التي تميل إلى الضُّعف بالانتقال من مستوى إلى آخر، فإن بلدان المنطقة دون الإقليمية متخلفة كثيرا من حيث نوعية التعلُّم. ومؤشر رأس المال البشري، الذي نشره البنك الدولي، يشهد على ذلك. وتشير قراءة إنجازات بلدان شمال أفريقيا إلى أن تحسين ظروف تراكم رأس المال البشري – الصحة والتعليم – من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب في الإنتاجية والنمو في جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية. وفي ظل الظروف الحالية، سيكون

الأطفال حديثي الولادة أقل إنتاجية بمقدار النصف مقارنة بالأطفال الذين يوجدون في ظروف صحية وتعليمية مرجعية (٦٠ عاما من العمر المتوقع الصحي، ومتوسط العمر المتوقع في المدرسة ما يقرب من ١٤ عاما من التعليم، ومعدل الفقر في التعلم صفر).

الجدول ٣:

الدليل القياسي لرأس المال البشري في شمال أفريقيا

	الجزائر	مصر	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس
الدليل القياسي لرأس المال البشري (٢٠٢٠)	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٥
معدل ضعف أنشطة التعلُّم	٦٨ (٢٠٠٧)	٧٠ (٢٠١٦)	–	٦٦ (٢٠١٦)	–	٦٥ (٢٠١٦)

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٢٠.

الدليل القياسي لرأس المال البشري

تستند صياغة الدليل إلى مقياس معياري لرأس المال البشري لكل عامل:

$$h_i = e^{\emptyset s_i + \gamma z_i}$$

- h_i: هو رأس المال البشري للفرد i
- s_i: هو عدد سنوات التعلُّم للفرد بعد التكييف i
- z_i: هو صحة الفرد الكامنة i (محدَّدة استنادا إلى التأخر في النمو، ومعدل البقاء على قيد الحياة إلى بلوغ سن الرشد، مستقبلا)
- $\emptyset, \gamma$: يمثلان ''أداء'' التعليم والصحة، على التوالي.

يُعبَّر عن الدليل القياسي بإزاء النقطة المرجعية للتعليم الكامل $(s*)$ وبزاء الصحة الكاملة $(p*, z*)$:

الدليل القياسي $= \frac{p}{p^*} \times e^{\emptyset(s_{NG} - s*)} \times e^{\gamma(z_{NG} - z*)}$; NG: العام المستوى

ويقيس الدليل القياسي الإنتاجية المتوقعة للطفل المولود اليوم كما لو كان عاملا في المستقبل مقارنة بمرجع التعليم الكامل $(s*)$ والصحة الكاملة $(p*, z*)$، أي ٠ < دليل قياسي ≤ ١

٢ – الطلب على العمالة في شمال أفريقيا

يسمح تحليل الطلب على العمالة في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية بتقديم ثلاث ملاحظات رئيسية. الأولى هي أنه لا يكفي من حيث الحجم لتلبية المعروض من العمالة، في سياق يتسم بعائد ديمغرافي. وتتعلق الملاحظة الثانية بسوء نوعية جزء كبير من الوظائف، وهو ما تعكسه مراكز أفراد القوة العاملة النشطة في البلدان التي شملتها الدراسة. وتتعلق الملاحظة الثالثة بالإنتاجية، في حين أن هناك تركيزا للعمل في القطاعات المنخفضة الإنتاجية (القدرة التنافسية والأجور).

ألف– وظائف غير كافية كمّا ونوعا

تبين قراءة معدلات العمالة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٠ في بلدان المنطقة دون الإقليمية أن الوظائف غير كافية من حيث العدد وأنها تنمو بوتيرة معتدلة أو متواضعة. وكانت هذه المعدلات، لدى قياسها بإزاء السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فما فوق، مستقرة تقريبا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٠، وتُبين أن الوظائف لا تُمثل سوى ما بين ٣٦ في المائة (الجزائر) و٤٢ في المائة (مصر) من الفئة السكانية المرجعية. ومن المتوقع أن تكون هذه الفترة قابلة للمقارنة من حيث المبدأ بما هو عليه المتوسط في بلدان المنطقة العربية، لكنها بعيدة عن أن تكون كذلك مقارنةً بالبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (٥٢ في المئة) والبلدان ذات الدخل المتوسطة (٥٦ في المئة). وإذا ما نظرنا إلى السكان في سن العمل (١٥–٦٤ سنة)، فإن معدلات الوظائف لا تتغير بشكل كبير إلا في السودان (٥٠ في المائة بدلا من ٤٠ في المائة في عام ٢٠٢٠). أما في البلدان الأخرى، فلا يلاحظ تغيير كبير يذكر، لأن ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فما فوق هم جزء من الفئة في سن العمل (٩٨ في المائة في تونس).

الشكل ٢:

معدلات العمالة (نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر)

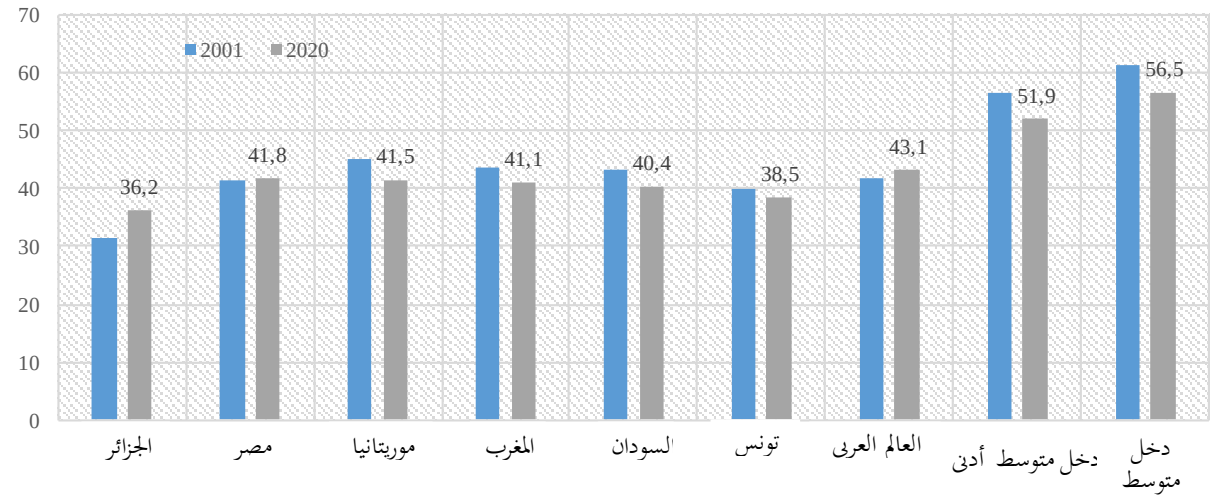

المصدر: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠.

وإلى جانب عدم كفاية الطلب على العمالة من حيث الكم، وهو ما يتجلى في انخفاض معدلات التوظيف، فإن جزءا كبيرا من الكميات المطلوبة تفتقر للنوعية، مثلما تعكسه معدلات الوظائف في القطاع غير الرسمي ومعدلات الوظائف الهشة. وغالبا ما يرتبط العمل في الاقتصاد غير الرسمي بانخفاض الدخل والفقر والهشاشة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/منظمة العمل الدولية، ٢٠١٩).[٢] وفي الواقع، تمثل العمالة غير الرسمية نحو ٤٠ في المائة من مجموع العمالة غير الزراعية في تونس والجزائر والمغرب. وتتجاوز هذه النسبة نصف العمالة غير الزراعية في البلدان الثلاثة المتبقية، مع زيادة التمثيل في السودان وموريتانيا. ففي السودان، يعمل ٦٥ في المائة من العمال الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٥٤ سنة في القطاع غير الرسمي (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤).[٣] أما في موريتانيا، فيشكل القطاع غير الرسمي المصدر الرئيسي

[٢] https://doi.org/١٠,١٧٨٧/٩٣٩b٧bcd-en.

[٣] https://www.ilo.org/wcmsp٥/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---sro-cairo/documents/publication/wcms_٣٣٤٨٧٨.pdf.

للوظائف، حيث يعمل فيه أكثر من ٦٣ في المائة من القوة العاملة النشطة؛ وأكثر من نصف هذه الوظائف موجود في القطاع غير الرسمي غير الزراعي.

وبالإضافة إلى الطابع غير الرسمي، تشير البيانات المتعلقة بهشاشة الوظائف إلى أن مثل هذه الهشاشة تصيب نحو نصف الوظائف في السودان والمغرب وموريتانيا، وأن النساء موجودات بصورة كبيرة جدا عموما في مجالات الوظائف الهشة، باستثناء تونس والجزائر.

وتوضِّح القراءة من زاوية أخرى أن الحماية الاجتماعية أبعد ما تكون عن شموليتها جميع السكان. كما أن نظم الحماية من البطالة محدودة جدا من حيث الخدمات والتغطية. فعلى سبيل المثال، لا يوجد في التشريع السوداني برنامج للحماية من البطالة. وفي تونس والجزائر ومصر، تغطي هذه البرامج ما بين ثلث وثلثي القوة العاملة النشطة، وفقا للتقرير العالمي للحماية الاجتماعية (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٧).[٤]

الجدول ٤:

مجموعة مؤشرات نوعية الوظائف في شمال أفريقيا

	العمالة غير الرسمية (نسبة مئوية من إجمالي العمالة غير الزراعية)	نسبة مئوية من السكان المشمولين بنظم الحماية الاجتماعية	العمالة الهشة، المجموع (نسبة مئوية من إجمالي العمالة)	العمالة الهشة، الإناث (نسبة مئوية من عمالة المرأة)
الجزائر	٣٨ (٢٠١٤)	٦٤ (٢٠١٠)	٢٧,٠٥	٢٣,٣١
مصر	٥٤	٣٧ (٢٠١٦)	٢١,١٢	٣٤,٠٠
موريتانيا	٩١[٥] (٢٠١٧)	غير متاح	٥٢,٨٢	٦٨,٢١
المغرب	٤٠ (٢٠١٤)	٦١ (٢٠١٧)	٤٨,١٠	٦١,٠٢
السودان	٧٧ (٢٠١١)	غير متاح	٥٠,٠٤	٦٤,٦٦
تونس	٤٠ (٢٠١٤)	٥٤ (٢٠١٧)	٢٠,٠٨	١٤,٤٥

المصدر: البنك الدولي (٢٠٢٠) والدراسات الاستقصائية الفردية عن العمالة.

باء- تغيرات قطاعية بطيئة ولكن مواتية لنمو الإنتاجية

إذا كانت الملاحظات الواردة أعلاه تشير إلى عدم كفاية الطلب على العمالة كمًّا ونوعا في البلدان التي شملتها الدراسة، فإن هذا القسم سيسلط الضوء على الجوانب المتصلة بتأثير هيكل العمالة على إنتاجية (القدرة التنافسية) اقتصادات المنطقة دون الإقليمية، وهو مؤشر على استدامة العمالة (البنك الدولي، ٢٠١٧).[٦]

[٤] https://www.ilo.org/wcmsp٥/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_٦٠٤٨٨٢.pdf.

[٥] تتعلق هذه الإحصائية بالقوة العاملة في القطاع الخاص غير الزراعي، وفقا لمكتب الإحصاء الوطني في موريتانيا.

[٦] https://ieg.worldbankgroup.org/sites/default/files/Data/Evaluation/files/industry-competitiveness-and-jobs.pdf.

وتتيح التحليلات الواردة في هذا القسم تجميع البلدان المشمولة بالدراسة ضمن فئتين: فئة أولى أظهر فيها تطور إنتاجية العمالة الواضحة تحسنا مستمرا، وهو ما يعكس تنقل العمالة نحو قطاعات أكثر إنتاجية، في المتوسط؛ وفئة ثانية، تضم الجزائر والسودان وموريتانيا، حيث شهدت الإنتاجية فترات من الركود خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٩.

وفي الجزائر، فإن الطلب على العمالة، المقدَّر على وجه التقريب باستعمال عدد من التطابقات الفعلية، يأتي في معظمه من القطاع غير الزراعي. ولم تكن الزراعة تشكل سوى ٩ في المائة من إجمالي الوظائف في عام ٢٠١٩ (بيانات منظمة العمل الدولية). وهذه المساهمة هي نتيجة انخفاض مستمر في حصة القطاع من العمالة منذ عام ٢٠٠٠، بينما كان نحو ٢١ في المائة من الوظائف في الزراعة. وعلاوة على ذلك، ففي ذلك انخفاض يعكس تحسنا في الإنتاجية، بالنسبة لقطاع لم يطرأ عليه أي تغيير تقريبا في حصته في القيمة المضافة (حوالي ١٠ في المئة). أما خارج قطاع الزراعة، فإن البيانات المقارنة لعام ٢٠٠١ تعكس (فقط) تغييرات طفيفة من حيث المساهمات في العمالة في جميع القطاعات. ومن ناحية أخرى، فإن التغيرات التي لوحظت فيما يتعلق بالمساهمات في القيمة المضافة تُظهر انخفاضا في حصص الخدمات لصالح الصناعات. وقد أصبحت هذه الأخيرة بذلك أكثر إنتاجية في وقت تدهورت فيه الإنتاجية في مجال الخدمات، ويرجع ذلك أساساً إلى المساهمة المهيمنة للإدارة العامة. ومع ذلك، حققت إنتاجية العمالة الظاهرة قفزة منذ عام ٢٠١٤، في حين أنها كانت راكدة تقريبا منذ أوائل التسعينيات.

ويوجد معظم أفراد القوة العاملة، حسب كل قطاع فرعي، في الصناعة التحويلية والإدارة العامة والتعليم والقطاع الصحي. ففي عام ٢٠١٩، كان ثلث الوظائف موجودا في الإدارة العامة والتعليم والقطاع الصحي. ويعتبر قطاع الصناعة التحويلية ثاني أكبر مساهم، حيث تبلغ حصته حوالي ١١ في المئة. ويليه قطاع البناء (١٧ في المئة)، ثم تجارة الجملة وخدمات المطاعم والفندقة (١٥ في المئة).

وفي موريتانيا، يمكن التمييز بين فترتين رئيسيتين عند الحديث عن تطور الإنتاجية: الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٧، وهي الفترة التي شهدت عودة التحسن في الإنتاجية؛ وفترة بعد ذلك العام عندما كانت الإنتاجية راكدة تقريبا. ومع ذلك، فإن الاتجاه في الإنتاجية الظاهرة للعمالة في موريتانيا في ارتفاع طفيف، بين عامي ١٩٩٦ و٢٠١٩ (وكذلك بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٩).

وبملاحظة التغيرات التي طرأت على هياكل العمالة والقيمة المضافة في موريتانيا يمكن التأكيد على هيمنة الزراعة في الوظائف، والخدمات في القيمة المضافة. وقد شهدت حصة كل منهما، من حيث الوظائف والقيمة المضافة، تغييرات طفيفة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٠، بما جعل الإنتاجية مدفوعة بعد ذلك بفعل تحسنها في الصناعات (بما في ذلك قطاع البناء).

وفي السودان، وبعد فترة من التحسن المستمر بدءاً من عام ١٩٩٦، أصبحت الإنتاجية الظاهرة للعمل راكدة منذ عام ٢٠٠٨. وتشير ملاحظة الاتجاهات في هياكل العمالة والقيمة المضافة إلى أنه، وراء التحسن الملحوظ، هناك زيادة في حصة القيمة المضافة للصناعات مقابل تمثيل شبه مستقر في الوظائف، حوالي ١٤ في المائة، وانخفاض في العمالة في الزراعة، ينعكس في حصة ارتفعت من حوالي ٥١ في المائة إلى ٤٠ في المائة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٩.

الشكل ٣:

تطور الإنتاجية الظاهرة للعمل في شمال أفريقيا (باللوغاريتم)

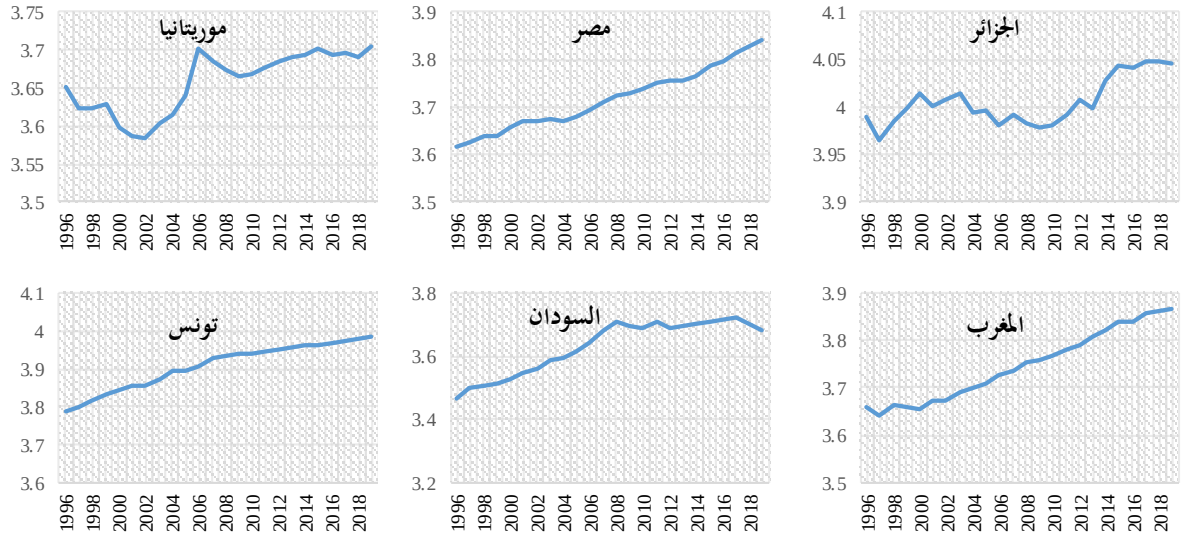

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٢٠.

وفي مصر، تساهمت الزراعة بنسبة ٢٣ في المائة من العمالة في عام ٢٠١٩ (و٣١ في المائة من عمالة المرأة). وفي ظرف ٢٠ عاما تقريبا، انخفضت هذه المساهمة بنحو ٥,٥ في المائة من ٢٨,٥ في المائة في عام ٢٠٠١. وارتفعت حصة الزراعة في القيمة المضافة من حوالي ١٥ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ١١ في المائة في عام ٢٠١٨، وهو ما يعكس وضعا شبه مستقر في الإنتاجية، مقدّرة على وجه تقريبي بنسبة المساهمة في القيمة المضافة إلى المساهمة في الوظائف. وإلى جانب الزراعة، فإن قطاعات التصنيع والإدارة العامة والتعليم والصحة هي أكبر الجهات التي توفر فرص العمل، حيث بلغت حصتها حوالي ١٧ في المائة في عام ٢٠١٩. ويعد قطاع تجارة الجملة وخدمات المطاعم والفندقة ثاني أكبر مساهم، بحوالي ١٦ في المائة. وعموما، فإن قطاع الخدمات مهيمن في مجموع الوظائف، حيث تبلغ حصته النصف تقريبا. وفرص العمل في الصناعات في مصر مدفوعة بقطاع التصنيع (١٣ في المائة من مجموع الوظائف) وقطاع البناء (١٤ في المائة). ففي عام ٢٠١٩، شكلت الصناعات، بما في ذلك البناء، ٣٠ في المائة من الوظائف وأحدثت ٣٥ في المائة من القيمة المضافة.

وفي المغرب، كانت السنوات العشرون الماضية إيذانا بفقدان القطاع الزراعي مكانته باعتباره الجهة الرئيسية التي توفر فرص العمل (٣٥ في المائة)، لصالح قطاع الخدمات (٤٣ في المائة). ويعكس هذا التغيير تحسنا في إنتاجية القطاع الزراعي والاقتصاد ككل، وهو ما يمكن أن يتبيّن من التحولات التي طرأت على هياكل العمالة والقيمة المضافة، في وقت ظلت فيه حصص الصناعة في العمالة والقيمة المضافة متغيرة قليلا جدا. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في الاستخدام في المغرب، حيث يعمل أكثر من ٣٥ في المائة من اليد العاملة المغربية في الزراعة ويعمل ما يقرب من ٤٢ في المائة منها في أعمال غير مدفوعة الأجر، وهو ما يعني الإضرار بالإنتاجية. واستأثر قطاعا الصناعة التحولية (١١ في المائة من إجمالي الوظائف) والبناء (١٠ في المائة من إجمالي الوظائف) بالجزء الأكبر من الوظائف في القطاع الصناعي في عام ٢٠١٩. وفي قطاع الخدمات، تأتي الوظائف بوجه أخص من التجارة وخدمات المطاعم والفندقة (٢٠ في المائة من مجموع الوظائف) والإدارة العامة (١٠ في المائة من مجموع العمالة).

كما تُظهر الملاحظات المتعلقة بتونس تحسنا مستمرا في الإنتاجية الظاهرة للعمالة. ويرجع ذلك إلى التغيرات في هياكل العمالة والقيمة المضافة لصالح القطاعات الأكثر إنتاجية. وخلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٨، كانت مكاسب الإنتاجية مدفوعة بتحسن في إنتاجية الزراعة والخدمات. وبالفعل، فإن حصص الزراعة في الوظائف انخفضت من حوالي ٢٠ في المائة إلى ١٣ في المائة، في حين لم تتغير مساهمتها في القيمة المضافة إلا قليلا، حيث ظلت حوالي ١٠ في المائة. كما ارتفعت حصة الخدمات في العمالة من ٤٨ في المائة إلى ٥٣ في المائة خلال الفترة نفسها، مقارنة بتغير حصتها في القيمة المضافة من ٥٢ في المائة إلى ٥٩ في المائة. وعلى مستوى القطاعات الفرعية، اتسم تطور هياكل العمالة أساسا بانخفاض مساهمة الزراعة والصناعة التحويلية (-١,٦ في المائة)، مقارنة بزيادة في حصص التجارة وخدمات المطاعم والفندقة (+١,٩ في المائة)، وقطاع النقل والتخزين والاتصالات (+١,٥ في المائة)، والقطاع المالي وخدمات العقارات والأعمال (+١,٦ في المائة). وأكبر الجهات الموفرة للوظائف هي الإدارة العامة والتعليم والصحة (٢٠ في المائة)، تليها الصناعة التحويلية (١٨ في المائة) والتجارة وخدمات المطاعم والفندقة (١٧ في المائة).

الشكل ٤:

التوزيع القطاعي للعمالة والقيمة المضافة في شمال أفريقيا

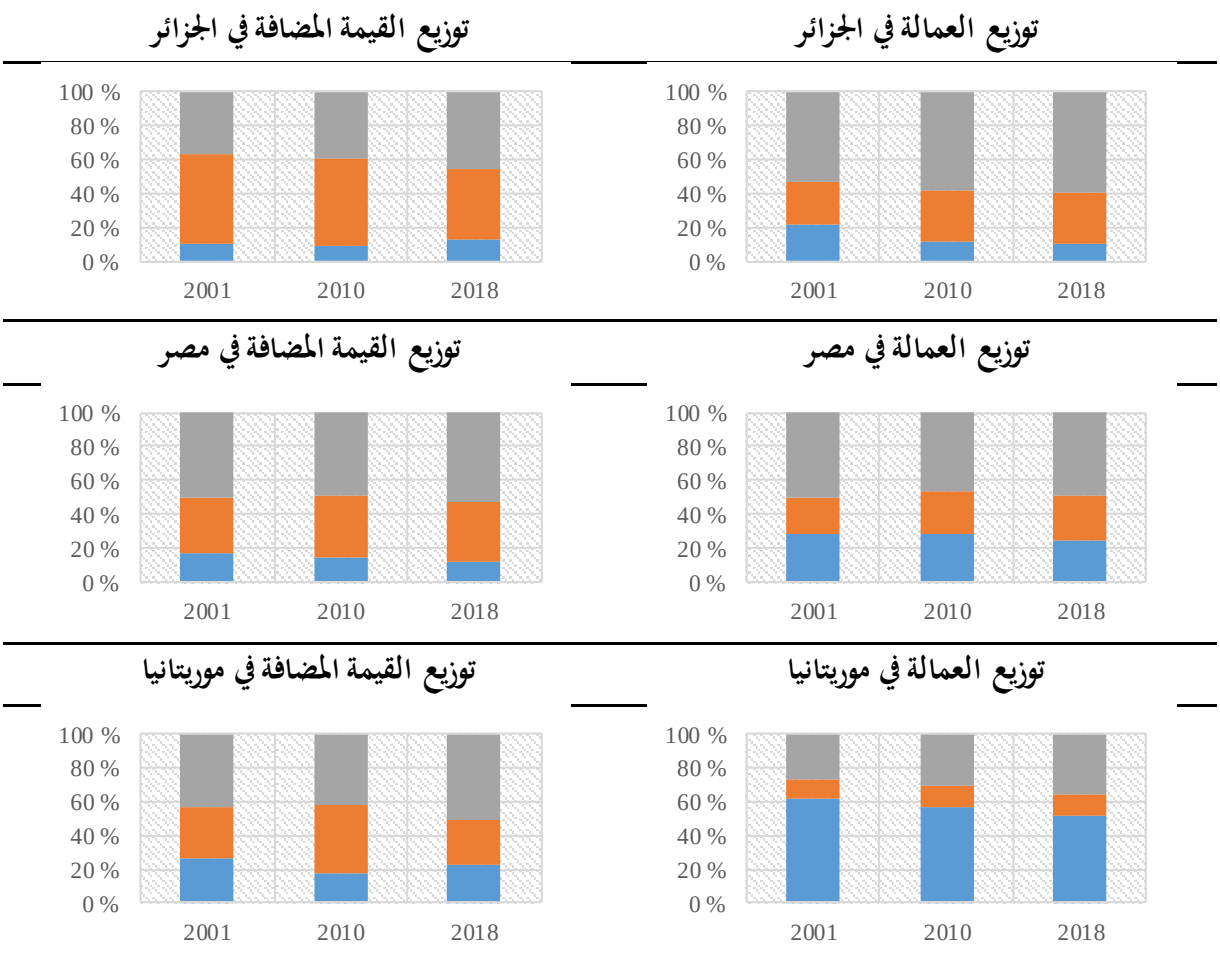

توزيع العمالة في المغرب

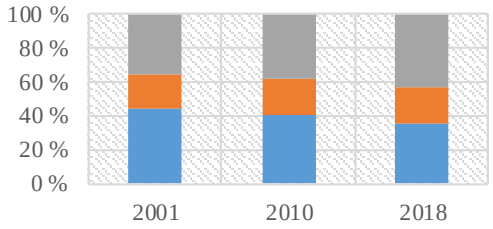

توزيع القيمة المضافة في المغرب

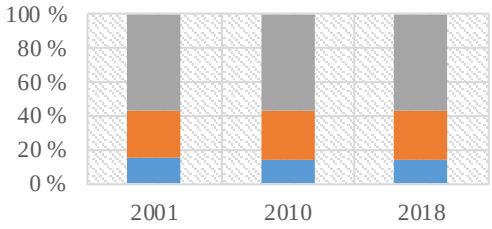

توزيع العمالة في السودان

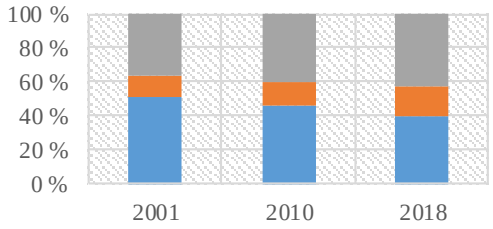

توزيع القيمة المضافة في السودان

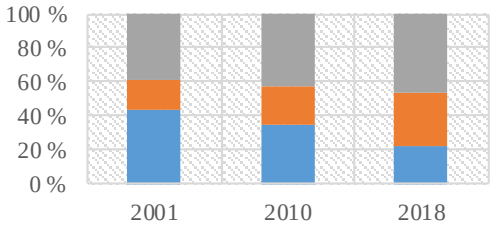

توزيع العمالة في تونس

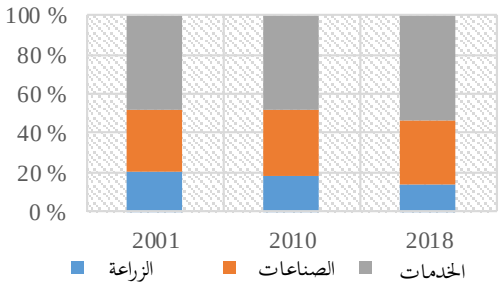

توزيع القيمة المضافة في تونس

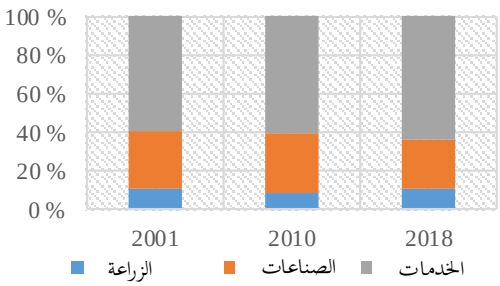

المصدر: البنك الدولي، (٢٠٢٠).

٣- مشاكل سير أسواق العمل في شمال أفريقيا

تواجه أسواق العمل في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية عددا من التحديات التشغيلية. فمجموعة السياسات والمؤسسات القائمة تتسم بالجمود (مصرف التنمية الأفريقي، ٢٠١٤؛ منظمة العمل الدولية، ٢٠١٧؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٩) ولا تحبذ وجود تخصيص فعال للعمل قادرٍ على التشجيع على تحقيق مواءمة أفضل، كمًّا ونوعا، بل وعلى تحقيق مستويات إنتاجية أفضل أيضا.

ويمكن توضيح ذلك من خلال مؤشر كفاءة أسواق العمل الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي. وبالإشارة إلى هذا المؤشر، تشير تقييمات عام ٢٠١٨ إلى أن بلدان منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية سجّلت مستويات كفاءة منخفضة، على سُلّم تصاعدي من ١ إلى ٧. والواقع أن درجات الكفاءة في المنطقة دون الإقليمية أقل من المتوسط في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، وهو ما جعل بلدان المنطقة تحتل مرتبة ضمن الربع الأخير، أي أعلى من المرتبة ١١٩ من أصل ١٣٧ بلدا. وهذا يدل على درجة عالية من الجمود (مقارنة بالمرونة) فضلا عن الافتقار إلى الكفاءة من حيث توزيع اليد العاملة والمواهب في البلدان المعنية.

الشكل ٥:

ديناميات كفاءة سوق العمل في شمال أفريقيا: مؤشر الكفاءة (٢٠٠٧–٢٠١٧)

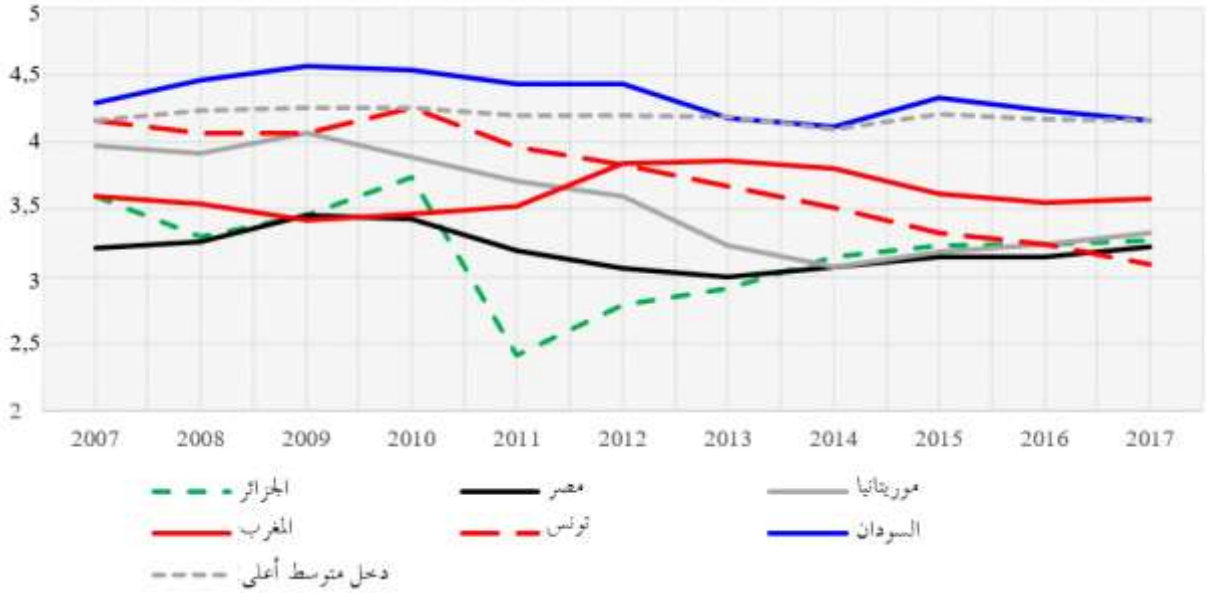

المصدر: صندوق النقد الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر التنافسية العالمية.

وفيما يتعلق بالمرونة، فإنها تُقيَّم بواسطة خمسة عناصر أساسية هي: مستوى التعاون في العلاقات بين أرباب العمل والعمال؛ وممارسات التوظيف والتسريح من العمل، فضلا عن تكاليف التسريح باعتبارها مؤشرات للسلاسة بين العرض والطلب؛ والمرونة في تحديد الأجور؛ وتأثير الضرائب على تفضيلات الفاعلين في سوق العمل. وتكشف التقييمات الواردة في الجدول أدناه عن وجود قصور، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون في العلاقات بين أرباب العمل والعمال، والمرونة وممارسات التوظيف والتسريح من العمل، كما يتجلى ذلك في ترتيب بلدان المنطقة دون الإقليمية.

وفيما عدا استثناءات قليلة، مثل موريتانيا من حيث التعاون في العلاقات بين أرباب العمل والعمال وتكاليف التسريح، والمغرب من حيث المرونة في تحديد الأجور، تبيّن أن أسواق العمل في بلدان شمال أفريقيا تتسم بدرجة عالية من الجمود، مقارنة بالمؤشّر المرجعي. وهذا يعني أن لهذه البلدان قدرة محدودة على إعادة تخصيص الإنتاج لقطاعات أكثر إنتاجية و/أو ناشئة وعلى تكييف اليد العاملة مع احتياجات القطاعات الجديدة. وهكذا، ففي ظل غياب نظام فعال للتدريب المهني والتعلّم مدى الحياة، ونظرا لعدم وجود مستويات معقولة من استحقاقات الحماية من البطالة (التي من المرجح أن تدعم زيادة طوعية في مستوى البطالة ومدتها بغية تحقيق تطابقات أفضل، كما قال عاصم أوغلو وشيمر (٢٠٠٠))، لا سيما في القطاع الخاص، فإن المرونة في بلدان المنطقة دون الإقليمية بعيدة كل البعد عن أداء وظيفتها بشكل جيد.

وفيما يتعلق بتخصيص اليد العاملة والمواهب بكفاءة، يقترح تقرير القدرة التنافسية العالمية أيضا تقييما يستند إلى خمسة أبعاد رئيسية، هي: درجة مواءمة الأجر مع الإنتاجية والأداء (بالنسبة للإنتاجية، يتعلق الأمر بسياسة أثبتت فوائدها)؛[٧] ودرجة استخدام الإدارة المهنية؛ والقدرة على جذب المواهب والاحتفاظ بهم؛ ونسبة المرأة إلى الرجل في القوة العاملة. وتشير التقييمات في هذا الخصوص إلى أن أسواق العمل في بلدان منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية بحاجة إلى بذل جهود كبيرة

(٧) https://www.aeaweb.org/articles?id=١٠,١٢٥٧/aer.٩٠,٥,١٣٤٦.

لتعزيز تراكم رأس المال البشري واستخدام المواهب بكامل إمكاناتها، بما في ذلك تعزيز نظم التدريب المهني المزدوجة وتعزيز استعداد أرباب العمل واللجوء إلى الحوافز لتدريب الموظفين، فضلا عن تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل. ويتجلى ذلك من شغل البلد رتبة من رتب ذيل التصنيف، كحال المغرب الذي تجاوز تصنيفه المركز ١٢٧ من أصل ١٣٧ بلدا.

الجدول ٥:

مؤشر كفاءة سوق العمل، ٢٠١٨

		الجزائر	مصر	موريتانيا	المغرب	تونس
التعاون في العلاقات بين أصحاب العمل والعمال، ١–٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٣,٩٣	٣,٩٨	٤,٦٩	٣,٧٩	٣,٦٦
	الترتيب	١٠٧	١٠٤	٤٤	١١٥	١٢٣
ممارسات التوظيف والتسريح من العمل، ١–٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٣,٣٤	٣,٧٤	٣,٣١	٣,٣٠	٢,٦٨
	الترتيب	١٠٤	٧٠	١٠٧	١٠٩	١٣٠
المرونة في تحديد الأجور، ١–٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٤,٥٧	٤,٥٥	٤,٧١	٥,٣٧	٣,٦٩
	الترتيب	٩٤	٩٨	٨٢	٣٦	١٢٨
أثر الضرائب على حوافز العمل، ١–٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٣,٦٧	٤,١٣	٤,١٩	٤,١٨	٣,٦٦
	الترتيب	٨٥	٥٥	٥١	٥٢	٨٧
تكاليف التسريح من العمل، أسابيع من الأجور	القيمة	١٧,٣٣	٣٦,٨٣	١٠,٤٧	٢٠,٦٩	٢١,٥٧
	الترتيب	٧٤	١٢٩	٣٧	٨٨	٩٢
المرونة	**القيمة**	**٤,٢٤**	**٣,٨٦**	**٤,٧١**	**٤,٣٧**	**٣,٧٥**
	الترتيب	**٩٣**	**١٢٢**	**٤٥**	**٧٩**	**١٢٦**
الأجر والإنتاجية، ١–٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٣,٣٣	٣,٤٤	٢,٤٢	٣,٥٥	٣,٠٧
	الترتيب	١١٦	١٠٧	١٣٧	٩٦	**١٢٦**
اللجوء إلى إدارة مهنية، ١–٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٢,٩٠	٣,٨٧	٢,١٠	٤,٠٣	٣,٩١
	الترتيب	١٣٢	٩٢	١٣٧	**٧٩**	٨٨
القدرة على الاحتفاظ بالمواهب، ١–٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٢,٤٦	٢,٩٥	٢,٦٤	٣,١٥	٢,٦٨
	الترتيب	١٢٣	١٠٣	١١٣	٩٠	١١١
القدرة على جذب المواهب، ١–٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٢,٠٥	٢,٤٠	٢,٠٥	٣,٣٠	٢,٣١
	الترتيب	١٢٧	١١٦	**١٢٦**	٦٩	١١٩
المرأة في القوة العاملة، النسبة إلى الرجل	القيمة	٠,٢٤	٠,٣١	٠,٤٦	٠,٣٤	٠,٣٦
	الترتيب	١٣٤	١٣١	**١٢٢**	١٣٠	١٢٥
الاستخدام الفعال للمواهب	**القيمة**	**٢,٢٩**	**٢,٥٩**	**١,٩٥**	**٢,٨٠**	**٢,٤٣**

	الترتيب	١٣٥	١٣١	١٣٧	١٢٧	١٣٤
كفاءة سوق العمل	القيمة	٣,٢٧	٣,٢٢	٣,٣٣	٣,٥٨	٣,٠٩
	الترتيب	١٣٣	١٣٤	١٢٩	١٢٠	١٣٥

المصدر: صندوق النقد الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر التنافسية العالمية.

٤- الاختلالات الرئيسية: البطالة، وانعدام النشاط/الإحباط، وجيل شباب ''اللاءات''

نظرا للضغوط الديمغرافية على أسواق العمل، والجمود الهيكلي، وضعف ديناميات الطلب، من الطبيعي ملاحظة ترشيد الوظائف في البلدان التي شملتها الدراسة. وهذا يعني تشكيل كتلة من العاطلين عن العمل، ولكن تبقى حالات أخرى ممكنة. وبعضها يعكس نقص استخدام العوامل، من قبيل حالات عدم الملاءمة، والبعض الآخر هي مظاهر إقصاء، مثل البطالة طويلة المدى، وبطالة الباحثين عن الإدماج لأول مرة، والإحباط. ونحاول في هذا القسم أن نعرض بإيجاز ثلاثة من الاختلالات الرئيسية التي لوحظت في سوق العمل في بلدان شمال أفريقيا، وهي: البطالة، وانعدام النشاط، وتَشكُّل كتلة من شباب ''اللاءات'' (لا عمل، ولا تعليم، ولا تدريب).

ألف- استمرار البطالة وارتفاع معدلاتها مقابل نمو ضعيف المضمون من حيث الوظائف

البطالة هي أحد أكبر الاختلالات في أسواق العمل في بلدان شمال أفريقيا. ففي عام ٢٠١٩، بلغت المعدلات الوطنية للبطالة حوالي ١٠ في المائة في أربعة بلدان، هي: الجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا. وفي تونس والسودان، كانت هذه المعدلات أعلى قليلا، حيث بلغت نحو ١٦ في المائة. وخلاصة القول إن المعدلات الملاحظة في المنطقة دون الإقليمية لا تزال مرتفعة نسبيا، مقارنة بالبلدان متوسطة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تطور معدلات البطالة في شمال أفريقيا، خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٩، يعكس مستوى معينا من الثبات. وباستثناء الجزائر، حيث انخفض معدل البطالة بشكل كبير من ٢٧ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ١١ في المائة في عام ٢٠١٩، ظل معدل البطالة مستقرا تقريبا في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

والشباب، الذين يشكلون الآن نسبة كبيرة من السكان، هم الذين يعانون بشكل خاص من ارتفاع معدلات البطالة، بحيث يمكن تصنيفها كأعلى المعدلات في العالم (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٧).[٨] وباستثناء موريتانيا (١٤ في المئة)، تجاوزت معدلات البطالة بين الشباب ٢٠ في المائة في بقية بلدان المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠١٩، وبلغت ٣٠ في المائة في تونس والسودان ومصر.

وإلى جانب حالة الشباب، هناك حالة النساء، اللاتي تعد معدلات البطالة بينهن أقل نسبيا. ففي عام ٢٠١٩، تراوحت هذه المعدلات بين ١١ في المائة في المغرب و٢٨ في المائة في السودان، لكنها تظل أعلى بكثير من متوسط المعدلات في البلدان متوسطة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسطة الأدنى. وباستثناء موريتانيا (١٢ في المائة) وفي المغرب، تجاوز معدل البطالة بين النساء ٢٠ في المائة في بقية البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية (في عام ٢٠١٩).

[٨] https://www.ilo.org/wcmsp٥/groups/public/---africa/---ro-abidjan/documents/meetingdocument/wcms_٥٧٧٣٠٦.pdf.

الشكل ٦:

معدلات البطالة بين فئات بعينها في شمال أفريقيا (نسبة مئوية)

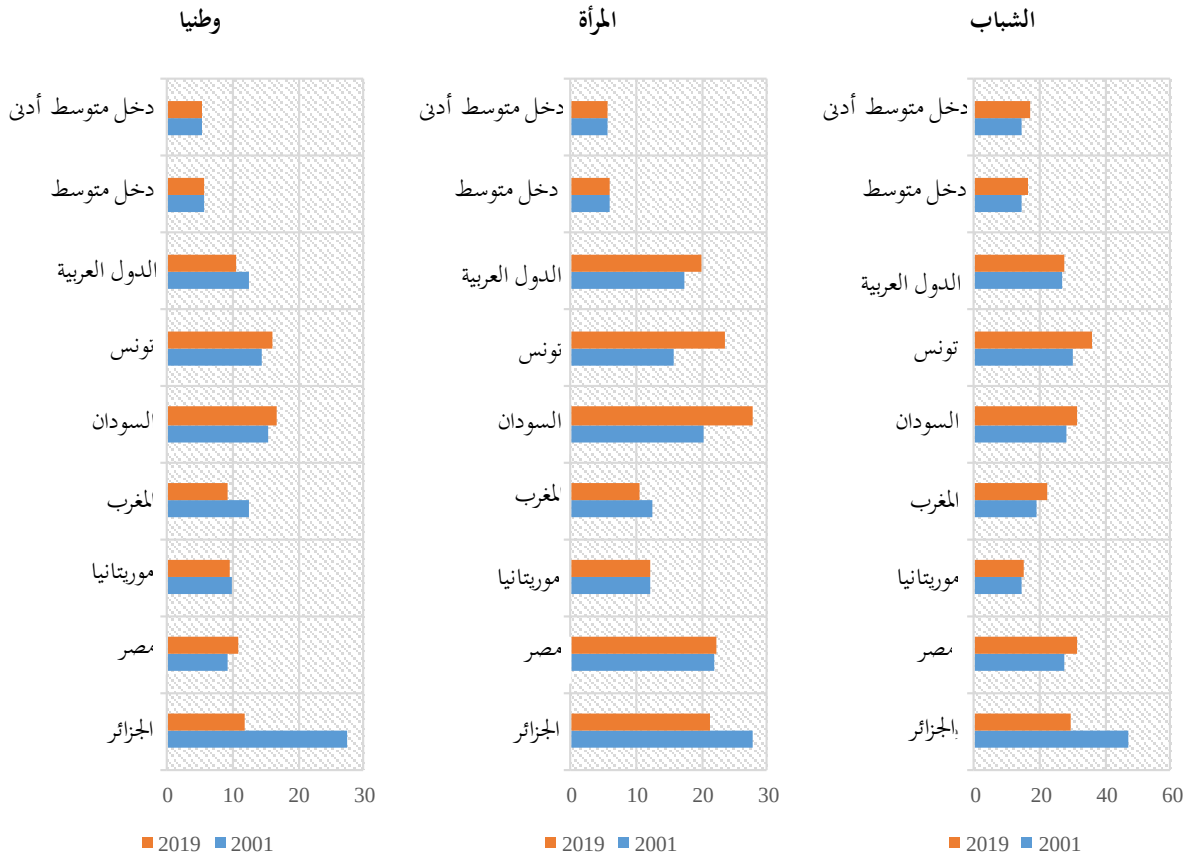

المصدر: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن البطالة في شمال أفريقيا تمثل نوعا من التفاوت الذي لا يخدم الفئات حاملة الشهادات. ويمكن اعتبار ذلك مؤشرا على الصعوبات التي تواجهها هذه الفئة من حيث الاندماج المهني (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٧). وتنطبق هذه الحال بصفة خاصة على تونس والسودان ومصر والمغرب. ويُعد التفاوت في معدلات البطالة في هذه البلدان أكبر نسبيا مقارنة بما يلاحظ في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، في المتوسط. وفيما يخص الجزائر وموريتانيا، فإن تفاوت معدلات البطالة ضعيف نسبيا، ويكون مركَّزا عند مقارنة خريجي التعليم العالي بمن لديهم مستوى تعليمي ابتدائي.

الشكل ٧:

التفاوت في معدلات البطالة حسب مستويات التعليم التي تم بلوغها (نسبة مئوية)

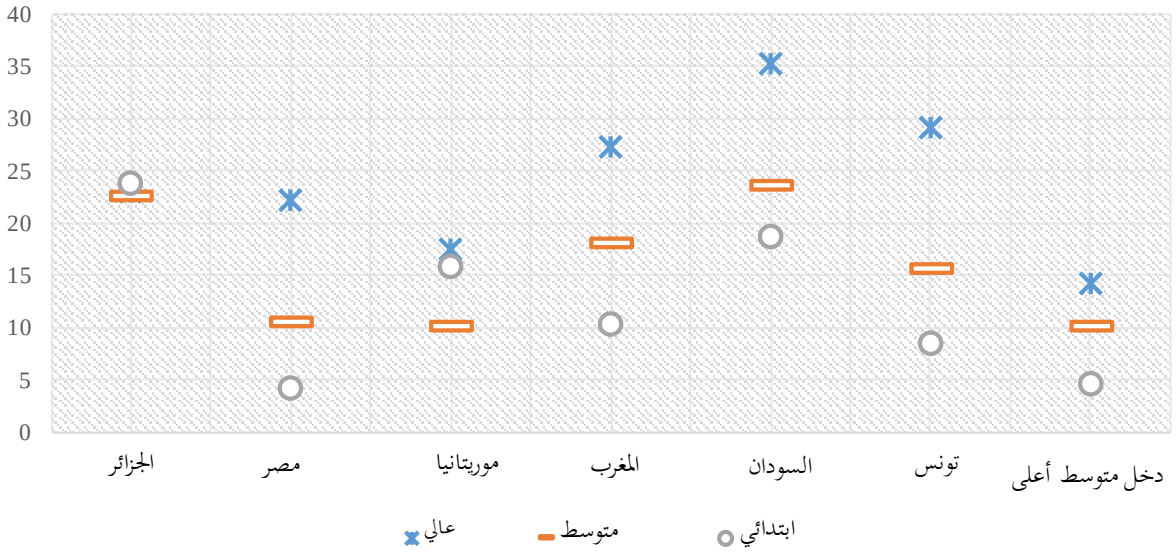

المصدر: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠.

وثمة ملاحظة أخرى خاصة بالبطالة في شمال أفريقيا تتعلق بضعف تكيّف البطالة مع النمو. وتؤكد عدة دراسات تناولت قانون ''أوكون'' (Okun) هذه النتيجة في شمال أفريقيا.

ففي الجزائر، خلُصت مجموعة واسعة من البحوث إلى نتيجة مؤدّاها عدم تحقق هذا القانون (كيلر ونبيل، ٢٠٠٢؛ وموسى، ٢٠٠٨؛ يوسفات، ٢٠١١؛ ودريوش ٢٠١٣). وقد أبرزت هذه الأعمال عدم التكيف التلقائي للبطالة مع النمو، وتعزو تقلبات معدلات البطالة في الجزائر إلى متغيرات أخرى مثل هيمنة الأنشطة المتعلقة بقطاع النفط والغاز (٥٣ في المائة من القيمة المضافة في عام ٢٠١١، وفقا للإحصاءات الوطنية) وعدم وجود مرونة في سوق العمل (فورسيري، ٢٠١٢). والواقع أن التعدين واستخراج النفط يتسم بكثافة رأس المال، وهو نشاط منخفض النمو عموما من حيث العمالة. كما أن جمود سوق العمل يمكن أن يؤثر على جملة أمور منها مدى سهولة انتقال عوامل الإنتاج، ومناخ الأعمال، والطلب على اليد العاملة.

وفي حالة المغرب، يبدو أن النمو والبطالة مرتبطان ارتباطا سلبيا. ومع ذلك، فإن قانون ''أوكون'' ليس مهمًّا بشكل عام. ولتفسير ضعف العلاقة بين البطالة والنمو في المغرب، يشير العديد من المحللين إلى التفاوت بين هياكل العرض والطلب في الوقت الذي يشهد فيه هيكل العمالة في المغرب تغيُّرات دون أن يواكب هيكل المهارات تلك التغيّرات (موسى، ٢٠٠٨؛ مسعود وآخرون، ٢٠١٢؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المغرب، ٢٠١٣؛ البنك الدولي، ٢٠١٣؛ بوجروم وآخرون ٢٠١٤). ويشير آخرون إلى جمود سوق العمل (أغينور والعيناوي، ٢٠٠٣؛ البنك الدولي، ٢٠١٤؛ بوغروم وآخرون ٢٠١٤). ويضيف إيبورك والعينوي (٢٠١٦) مسألة تقلبَ النمو في التسعينيات كعامل يفسر عدم تبعية البطالة للنمو الاقتصادي في المغرب.

أما التقديرات الخاصة بتونس فغير حاسمة. فعلى سبيل المثال، يُظهر إيبورك والعينوي (٢٠١٦) أن قانون ''أوكون'' ينطبق في تونس في أربع سمات محددة؛ ويتفاوت معامل ''أوكون'' من -٠,٢٦ إلى -٠,٧٥. وهذه التقديرات مماثلة للنتائج التي أوردها بوعزيز وأنداري (٢٠١٥)، رغم أن تقدير هذه النتائج الأخيرة أجري استنادا على بيانات فصلية. وفي المقابل، لا تتفق النتائج التي أوردها موسى (٢٠٠٨) مع كون القانون ينطبق في تونس. ومع ذلك، قد يكون نطاق تطبيق نتائج موسى محدودا بسبب بُعدين مترابطين. يتعلق الأول بفترة الدراسة. فموسى (٢٠٠٨) يحشد بيانات للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥. والبعد الثاني هو أن الصلة بين البطالة والنمو أصبحت أقوى في تونس منذ عام ٢٠٠٠.

وفي مصر، العلاقة صحيحة، من حيث المبدأ، من منظور مواصفات مختلفة جرى الأخذ بها. ويقدر إيبورك والعينوي (٢٠١٦) معامل ''أوكون'' لهذا البلد في حدود -٠,٩٥ إلى -١. ومن حيث كثافة العلاقة، فإن المعاملات متسقة مع الكتابات الموجودة عن قانون ''أوكون'' في مصر (موسى ٢٠٠٨؛ الشامي، ٢٠١٣؛ البنك الدولي، ٢٠١٤؛ الهدي وآخرون، ٢٠١٥). ومع ذلك، نلاحظ أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن وجود تبعية طويلة الأجل بين البطالة والنمو (الشامي، ٢٠١٣؛ البنك الدولي، ٢٠١٤؛ الهدي وآخرون، ٢٠١٥).

الجدول ٦:

دراسات مختارة عن قانون ''أوكون'' في شمال أفريقيا

المؤلفون	الخصائص ومنهجية البحث	العينة	النتائج الرئيسية
شمال أفريقيا			
فورسيري (٢٠١٢)	نمذجة فجوة الناتج. تراجع في البيانات الطولية الثابتة (MCO) والبيانات الطولية الدينامية (ECM)	الجزائر ١٩٨٠-٢٠٠٨	القانون صالح، ولكن هناك ضعف في معامل ''أوكون'' (-٠,٠٥). تؤثر هيمنة قطاعات الوظائف ذات النمو المنخفض وجمود مؤسسات سوق العمل تأثيرا كبيرا على البطالة ورد فعلها على النمو.
دريوش (٢٠١٣)	نمذجة فجوة الناتج و الاختلافات. تحليل الدمج المشترك (ECM)	الجزائر ١٩٨٠-٢٠١١	غياب علاقة الدمج المشترك بين معدل البطالة ومعدل النمو
الشامي (٢٠١٣)	نمذجة فجوة الناتج. تحليل الدمج المشترك (ECM)	مصر ١٩٧٠-٢٠١٠	معامل ''أوكون'' سالب وكبيرٌ إحصائيا فيما يتعلق بالمديين الطويل واللقصير
البنك الدولي (٢٠١٤)	نمذجة فجوة الناتج و الاختلافات.	مصر الربع الأول ٢٠١٣- الربع الأول ٢٠١٣	للنمو تأثير سلبي على معدل البطالة الوطني ومعدل البطالة بين النساء. أما بالنسة للرجال، فالعلاقة سلبية ولكن ليست كبيرة.
الهادي وآخرون (٢٠١٥)	نمذجة الاختلافات. تحليل الدمج المشترك (ECM)	مصر الربع الأول ٢٠٠٦- الربع الثاني ٢٠١٣	عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو والبطالة يعزى إلى هيمنة القطاعات كثيفة رأس المال.
الزاهدي والعلوي (٢٠١٤)	نمذجة الاختلافات	المغرب ١٩٩٩-٢٠٠٩	نقطة نمو إضافية تجعل معدل البطالة ينخفض بنسبة ٠,١٤ في المائة

بوعزيز والعندري (٢٠١٥)	نمذجة فجوة الناتج. تحليل الدمج المشترك (ECM)	تونس الربع الأول ١٩٩٠– الربع الأول ٢٠١٤	قانون ''أوكون''صالح في تونس بمعامل يبلغ حوالي – ٠,٧	
موسى (٢٠٠٨)	نمذجة فجوة الناتج. تحليل الدمج المشترك (ARDL)	تونس/الجزائر/ مصر/المغرب ١٩٩٠– ٢٠٠٥	قانون ''أوكون'' غير صالح لأسباب ثلاثة: عدم التطابق بين عروض العمل والطلب عليها، وجمود مؤسسات سوق العمل، وهيمنة القطاع العام وقطاعات النفط والغاز والتعدين.	

المصدر: Ibourk et El Aynaoui, 2016. Policy Lessons from Okun's Law for African Countries

باء– انخفاض المشاركة في النشاط الاقتصادي يخص الشباب والنساء بشكل رئيسي

تكمن إحدى النتائج الطبيعية للبطالة وانعدام الفرص الاقتصادية في التثبيط العام على المشاركة في سوق العمل. ورغم أن عوامل شتى تدخل في الاعتبار في قرار المشاركة في سوق العمل، بما في ذلك معدلات الأجور، ويسر التنقل الجغرافي (النقل، والإيجار، وما إلى ذلك) والمفاوضات الأسرية، وهياكل الإنتاج، وما إلى ذلك، فإن هذه العوامل تنحو جميعها إلى أن عدم وجود فرص اقتصادية هو المصدر الرئيسي لانخفاض المشاركة في شمال أفريقيا. وفي الواقع، فإن معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية تقل عن متوسط المعدلات في البلدان متوسطة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.

ولا تزال معدلات مشاركة بعض الفئات، مثل الشباب والنساء، في النشاط الاقتصادي متدنية للغاية. فبالنسبة للمرأة، تقل المشاركة بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ في المائة عن المتوسط الوطني. ثم إن الفجوة في المشاركة بين المرأة والرجل في المنطقة دون الإقليمية هي الأعلى في العالم. وبالنظر إلى الاتجاهات السائدة في الدول العربية، فقد تقلصت الفجوة بين الجنسين في عام ٢٠١٥ إلى حوالي ٥٨ في المئة، من ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٥ (٢٧ نقطة في المتوسط العالمي). ويعود انخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي إلى عدة أسباب، منها التوزيع التقليدي للأدوار في الأسرة، وزيادة الالتحاق بالمدارس وإطالة فترة تعليم الفتيات، فضلا عن الحالة الاجتماعية، لا سيما بالنسبة للمرأة المتزوجة.

الشكل ٨:

معدل مشاركة المرأة على الصعيد الوطني في شمال أفريقيا (نسبة مئوية)

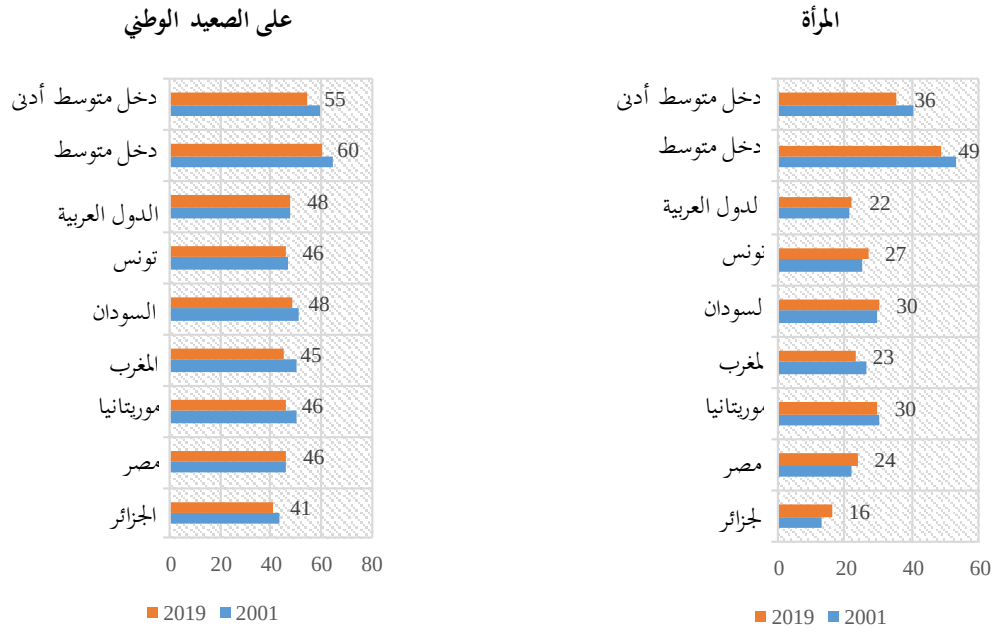

المصدر: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠.

وبالإضافة إلى انخفاض مشاركة المرأة في أسواق العمل في بلدان شمال أفريقيا، تجدر الإشارة إلى انخفاض مشاركة الشباب، لا سيما الشابات. ففي كل هذه البلدان، نشهد تراجعا في مشاركة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما بين الفترة ٢٠٠١ و٢٠١٩، ويرجع ذلك، من بين أمور أخرى، إلى زيادة عدد سنوات الدراسة، وكذلك إلى نقص الفرص الاقتصادية في حين أن معدلات الالتحاق بالتعليم العالي لا تتجاوز ٤٠ في المائة، في أفضل الحالات (٥ في المائة في موريتانيا في عام ٢٠١٥). وتبلغ معدلات مشاركة الشابات نحو ٥٠ في المائة مما يلاحظ لدى جميع الشباب. وباستثناء تونس، حيث يبلغ معدل نشاط الشابات ٢١ في المائة، فإن معدلات نشاطهن في بقية بلدان المنطقة دون الإقليمية تقل عن ٢٠ في المائة.

الشكل ٩:

معدل مشاركة الشباب في شمال أفريقيا (نسبة مئوية)

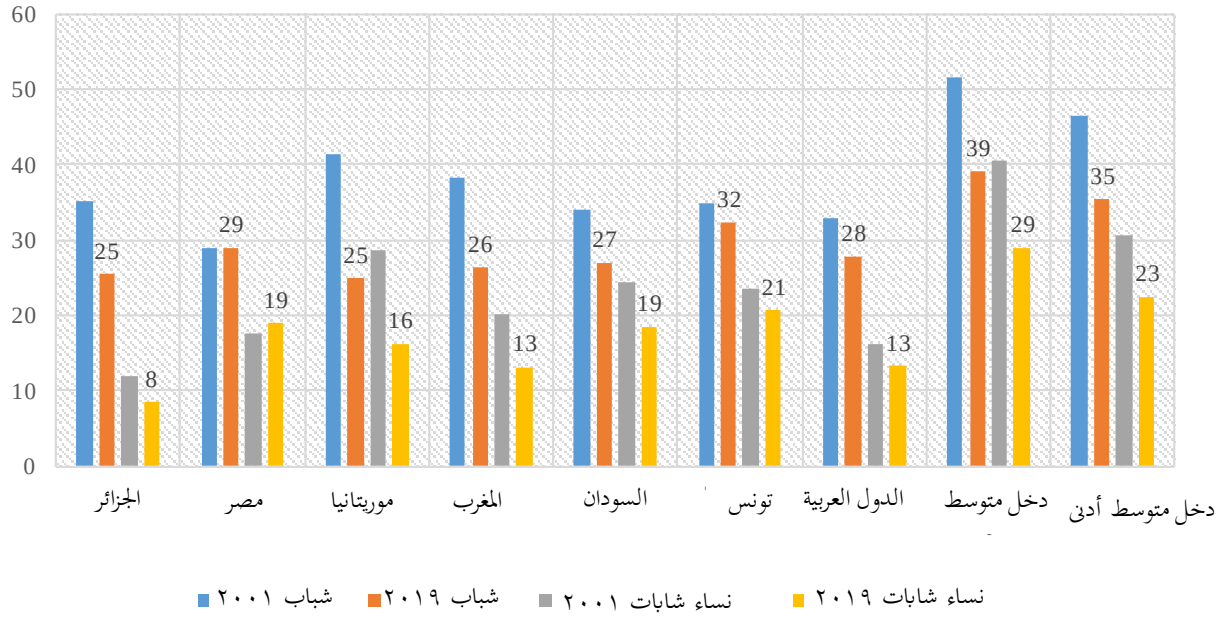

المصدر: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠.

جيم– نسبة عالية من الشباب بلا تعليم ولا عمل ولا تدريب (لا شيء)

في ضوء النتائج التي جرى التوصل إليها بشأن البطالة والنشاط والفرص الاقتصادية، يُتوقع أن تتشكل مجموعة من الشباب بلا تعليم ولا عمل ولا تدريب.

وهذه الحقيقة تعكسها من حيث المبدأ نسبة شباب ''اللاشيء'' أو ''اللاءات''، وهي نسبة الشباب المحبطين الذين لا يمكنهم إيجاد وظيفة في سوق العمل وليس لهم الإمكانية أو الحافز لتحسين مهاراتهم من خلال التدريب والتعليم.

وتُظهر بيانات البنك الدولي للفترة ٢٠٠٥–٢٠١٩ أن حالة ''اللاشيء''، بالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما، أشد وطأة على الشباب ذوي مستوى التعليم الابتدائي والمتوسط وكذلك بالنسبة للشابات. وتبلغ نسبة النساء في مثل هذا الوضع نحو ٤٦ في المائة في موريتانيا والمغرب والسودان، وما بين ٣٠ في المائة وأقل من ٤٠ في المائة في الجزائر ومصر وتونس. وعلى الصعيد الوطني، تبلغ حصة شباب '' اللاشيء'' حوالي الربع في الجزائر ومصر وتونس، وحوالي الثلث في موريتانيا والمغرب والسودان. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يزيد عدد اللذين هم في هذا الوضع من الشباب عما هو عليه الحال في أي منطقة أخرى.

الشكل ١٠:

نسبة الشباب الذين هم بلا عمل وليسوا ملتحقين بالمدرسة ولا يزاولون تدريبا (لا شيء)، في شمال أفريقيا (نسبة مئوية)

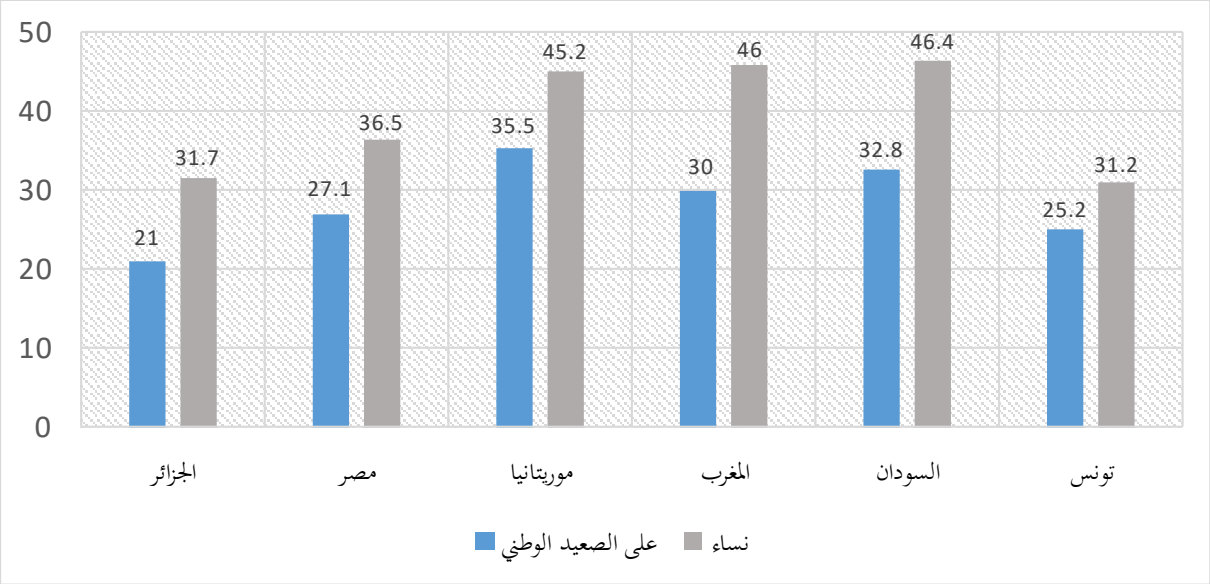

المصدر: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠.

ثانيا– سوق العمل في شمال أفريقيا في ظل جائحة كوفيد ١٩

١– عمليات إغلاق تضع عوامل الإنتاج في العزل

لقد أثر ظهور جائحة كوفيد ١٩ على أسواق العمل في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية بطرائق مختلفة وعبر قنوات متباينة. فقد فرضت جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية قيودا [٩] على عوامل الإنتاج وعلى المبادلات داخليا وخارجيا.

وأدت التدابير المختلفة، مقترنة بعدم اليقين بشأن استمرار الأزمة الصحية، إلى زعزعة أسواق العمل في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية، وهو ما أثر بشدة (على الأقل في بعض القطاعات) على الأنماط الاقتصادية المحلية والخارجية. وعلى الصعيد المحلي، أثرت الصدمات بشكل خاص على سلاسل التوريد المحلية، والنشاط التجاري العام للمؤسسات، والمواقف تجاه المخاطر والاستثمار. وبالتالي فقد أثرت على ساعات العمل والأجور وغيرها من استحقاقات العمال. وفي ظل غياب شبكات أمان اجتماعي كافية، فإنها تؤثر على إنفاق المستهلكين ومدخراتهم. كما أن هناك صدمات مختلفة تؤثر على العرض والطلب الدوليين، وبالتالي على مدفوعات الصادرات والواردات من المنتجات تامة الصنع، المعدة للاستهلاك النهائي، والمنتجات شبه المصنعة للاستخدام الوسيط، فضلا عن انهيار السياحة والسفر لأغراض العمل. ويقدم الرسم البياني التالي لمحة عامة عن القنوات المتعددة لانتقال الصدمات الناجمة عن الجائحة في دائرة اقتصادية.

الشكل ١١:

جائحة كوفيد ١٩: صدمة اقتصادية غير مسبوقة

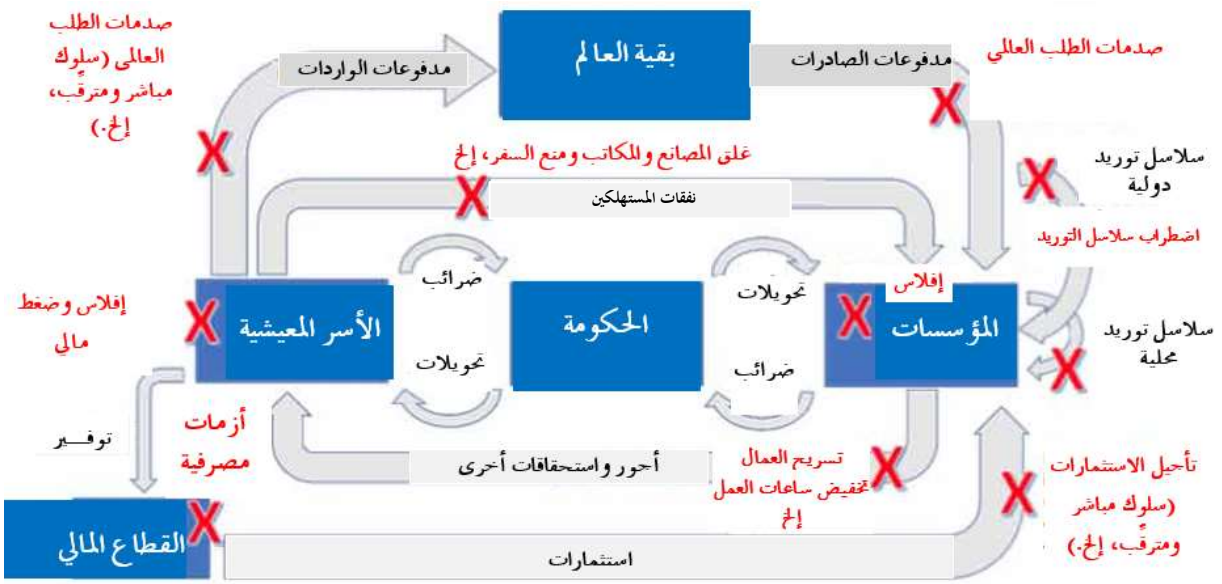

المصدر: Baldwin, R. 2020. Keeping the lights on: Economic medicine for a medical shock.

وتجدر الإشارة إلى أن ضعف كل سوق من أسواق العمل في اقتصادات المنطقة دون الإقليمية يتوقف على درجة تعرضها لمختلف الصدمات المذكورة أعلاه، وهو التعرض الذي يتوقف، من حيث المبدأ، على عوامل كثيرة، منها هيكل

[٩] على غرار ما حدث في عدة بلدان ومناطق أخرى، أغلقت بلدان شمال أفريقيا المطاعم والمحلات التجارية والمدارس والجامعات، فضلا عن الطرق والنقل الدولي. كما تم فرض حظر التجول.

الإنتاج والعمالة، وتكوين العمالة من حيث نوعيتها مثلما يمكن أن تعكسه حصص العمالة الهشة والعمل في الاقتصاد غير الرسمي، وحصص العمل المنخفض الأجر والعمال أصحاب العقود الدائمة، وكذلك قدرة الحكومات على إنقاذ المؤسسات والعمال، وخاصة أولئك الذين عانوا من خسائر في الدخل بحيث يمكن أن تجرهم إلى فخ الهشاشة والفقر.

٢- التأثير على الطلب: الإنتاج وسير عمل المؤسسات

ألف- تحليل أولي لأثر الجائحة على المستوى القطاعي

لقد أصابت الجائحة شتى قطاعات الاقتصادات على نحو متتالٍ على مدى فاصل زمني. ومن بين أكثر المتضررين نجد القطاعات القائمة على تنقل الناس و/أو التجمعات و/أو روابط الإمداد (والتسليم) مع سلاسل القيمة العالمية. وبهذا الخصوص، تشير تقييمات مختلفة لبلدان شمال أفريقيا إلى أن الخطر أكبر على مستوى الأنشطة التجارية والتصليح والتصنيع والعقارات والسياحة والنقل، بالإضافة إلى خدمات أخرى مثل بعض الأنشطة الترفيهية والثقافية. وكان من المفروض ألا تتأثر قطاعات مثل الزراعة والأغذية تأثرا مباشرا بالجائحة، إذ لا توجد بشأنهما عموما قيود واضحة. أما بالنسبة للشحن والصيد البحريين، فمن المرجح أن يكون للقيود وانخفاض الطلب الدولي تأثيرٌ كبير بدرجات متفاوتة على الإنتاج وفرص العمل. على أن هذا الخطر ضعيف على المدى المتوسط بالنسبة للأنشطة المالية والتأمينية، وكذلك بالنسبة للصناعات الاستخراجية، باستثناء انخفاض الأسعار، التي من المفروض أن تؤثر من حيث المبدأ على النمو في البلدان الغنية بالموارد، مثل الجزائر. وهو خطر ضعيف في القطاع العام وقطاع التعليم، لا سيما في مجال الصحة البشرية والعمل الاجتماعي.

استمرار أنشطة الأغذية والبيع بالتجزئة، والشكوك حول الشحن والصيد البحريين

بسبب انهيار الطلب الاستهلاكي على سلع معينة، داخليا وخارجيا، نتيجة للتدابير التقييدية، تأثر عمال التجزئة بشكل خاص. أما المتاجر (والعمال) في مجال الأغذية وغيرها من السلع الأساسية فقد استمرت أنشطتها أو زادت (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠).[١٠] وهذه أنشطة كثيفة العمالة أثبتت أنها ضرورية للأمن الغذائي، ولبقاء الاقتصاد أيضا. والحال أن الأمر يتعلق بفئة من العمال ذوي المهارات المنخفضة الذين يحصلون على أجور منخفضة واستحقاقات ضمان اجتماعي غير كافية، فيما عدا المحافظة على أعمال تجارة التجزئة ومحلات البقالة، فضلا عن أعمال خدمات التنظيف، بل وزيادتها (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠).[١١]

قطاع الشحن والصيد البحريين

رغم أن قطاع الشحن والصيد البحريين مُورّد رئيسي للمنتجات الغذائية، فقد وجد القطاع نفسه تحت تأثير تدابير (القيود المفروضة على سفر البحارة الدوليين وقيود الحجر الصحي عليهم، والقيود المفروضة على إمكانية نزولهم إلى البر لتلقي العلاج، والقيود المفروضة على إمداد السفن بالمستلزمات الطبية الأساسية والوقود والماء وقطع الغيار والمؤن، إلخ.) تمنع السفن من مغادرة الموانئ (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠).[١٢] وعندئذ واجهت ملايين الوظائف خطر التوقف المؤقت أو الدائم.

---

[١٠] https://www.ilo.org/sector/Resources/publications/WCMS_٧٤١٣٤٢/lang--en/index.htm.

[١١] المرجع نفسه.

[١٢] https://www.ilo.org/sector/Resources/publications/WCMS_٧٤٢٠٢٦/lang--en/index.htm.

ويسمح إجراء تقييم للمخاطر المتولدة أو التي ستعاني منها بلدان منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية، وفقا لهذا التصنيف الأول للقطاعات حسب درجة التعرض، بتحديد لمحة أولية عامة عن البلدان وفقا للمخاطر التي تؤثر على الإنتاج.

ففي الجزائر، على سبيل المثال، ساهمت القطاعات عالية المخاطر وذات المخاطر المتوسطة إلى عالية بنسبة تصل إلى ٢٧ في المائة في القيمة المضافة، وشهد قطاع الصناعات الاستخراجية، الذي يساهم بنحو ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ضغوطا تدفع بالأسعار إلى الانخفاض. ومن ناحية أخرى، تبلغ حصة الإدارة العامة والتعليم والصحة حوالي ٢٠ في المائة، في حين تمثل الزراعة نحو ١٢ في المائة.

وفي مصر، أنتجت القطاعات عالية المخاطر وذات المخاطر المتوسطة إلى العالية ما يربو قليلا عن ثلث القيمة المضافة في عام ٢٠١٩. ومثل التعدين ٢٦ في المائة من القيمة المضافة. ومثلت القطاعات منخفضة المخاطر، مثل الإدارة العامة والتعليم والصحة، أقل من ١١ في المائة من القيمة المضافة (الخدمات الرئيسية هي الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات المالية، وتجارة الجملة والتجزئة)، ومثلت الزراعة ١٢ في المائة.

وفي موريتانيا، تتجاوز حصة القطاعات عالية المخاطر وذات المخاطر المتوسطة إلى عالية في القيمة المضافة نسبة ٢٨ في المائة. ويأتي خمس القيمة المضافة من التعدين وربعها من الأنشطة الزراعية. وتمثل قطاعات الإدارة العامة والتعليم والصحة أقل من ١١ في المائة من القيمة المضافة.

وفي المغرب، تبلغ حصة القطاعات عالية المخاطر وذات المخاطر المتوسطة إلى عالية في القيمة المضافة نحو ٣١ في المائة، في حين تبلغ حصة القطاعات منخفضة المخاطر، مثل الإدارة العامة والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي، حوالي ١٠ في المائة. وتمثل الزراعة نحو ١٣ في المائة، والتعدين نحو الخمس من إجمالي القيمة المضافة.

التأثير على قطاع الصناعات التحويلية: مثال صناعات السيارات والمنسوجات

أدت الجائحة إلى انخفاض حاد في الطلب والاستثمارات، وهو ما ضرب صناعات السيارات. وساهم التوقف المفاجئ والواسع النطاق للنشاط الاقتصادي وتعطل سلاسل الإمداد في تقليص العمالة في هذا القطاع، وكذلك في القطاعات المرتبطة به (من خلال الروابط في مراحل الإنتاج الابتدائية والنهائية). ففي بلد مثل المغرب، حيث تشكل صناعة السيارات محركا هاما للنمو الاقتصادي، ومؤخرا للعمالة، تأثرت العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل غالبية العمالة في مراحل الإنتاج الابتدائية (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠).[١٣]

صناعات المنسوجات والملابس والجلود والأحذية

أدت عمليات الإغلاق ودعوة المستهلكين للبقاء في منازلهم إلى انخفاض حاد في مبيعات صناعات النسيج والألبسة والجلود والأحذية. وكان تأثير الجائحة ملموسا من خلال انخفاض أسعار جميع العلامات التجارية الكبرى منذ الأزمة (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠).[١٤]

[١٣] https://www.ilo.org/sector/Resources/publications/WCMS_٧٤١٣٤٣/lang--en/index.htm.

[١٤] https://www.ilo.org/sector/Resources/publications/WCMS_٧٤١٣٤٤/lang--en/index.htm.

وردا على ذلك، لجأ المشغِّلون في هذا القطاع إلى أساليب مثل التجارة الإلكترونية والشحن المجاني و/أو التخفيضات. ومع ذلك، قد يؤدي تزايد عدم اليقين وانخفاض المداخيل، بسبب ارتفاع معدلات البطالة، إلى زيادة الضغط على القطاع.

وفي السودان، ينشأ ثلث القيمة المضافة من قطاعين منخفضي المخاطر، هما الزراعة (٢٣ في المائة) والتعدين (١٠ في المائة). وتمثل مجالات الإدارة العامة والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي حصة تبلغ نحو ٥ في المائة. أما بالنسبة لحصة القطاعات عالية المخاطر وذات المخاطر المتوسطة إلى عالية في القيمة المضافة، فهي في حدود النصف، مع نشأة خمس القيمة المضافة من التجارة، و١٣ في المائة من النقل، وحوالي ١٥ في المائة من الخدمات (باستثناء تلك المذكورة في بداية الفقرة).

وفي تونس، تمثل مجالات الإدارة العامة والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي حوالي ٢٠ في المائة من القيمة المضافة. ويأتي الثلث من قطاعات أخرى ذات مخاطر منخفضة أو متوسطة: الزراعة (٩ في المائة)، والتعدين (١٨ في المائة)، والبناء (٤ في المائة). أما بالنسبة للقطاعات عالية المخاطر وذات المخاطر المتوسطة إلى عالية، فتبلغ حصتها حوالي ٣٦,٥ في المائة.

الشكل ١٢:

التوزيع القطاعي للقيمة المضافة، ٢٠١٩

	الخطر	الجزائر	مصر	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس
أنشطة أخرى	ضعيف	٢١ في المائة	٢٣ في المائة	٢٥ في المائة	٣٢ في المائة	٢٢ في المائة	٣٢ في المائة
الزراعة، الصيد، الحراجة، الصيد البحري	ضعيف إلى متوسط	١٢ في المائة	١٠ في المائة	٢٢ في المائة	١٢ في المائة	٢٣ في المائة	٩ في المائة
أنشطة الاستخراج والتصنيع وإنتاج الكهرباء، والغاز والماء	متوسط	٢٩ في المائة	٢٦ في المائة	١٩ في المائة	٢٠ في المائة	٩ في المائة	١٨ في المائة
البناء	متوسط	١١ في المائة	٥ في المائة	٦ في المائة	٥ في المائة	٤ في المائة	٤ في المائة
النقل، التخزين، الاتصال	متوسط إلى عالٍ	١١ في المائة	٨ في المائة	٦ في المائة	٦ في المائة	١٣ في المائة	١٠ في المائة
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات المطاعم والفندقة	عالٍ	١٢ في المائة	١٤ في المائة	١٥ في المائة	١٠ في المائة	٢٢ في المائة	١٣ في المائة
أنشطة التصنيع	عالٍ	٤ في المائة	١٤ في المائة	٧ في المائة	١٥ في المائة	٧ في المائة	١٤ في المائة
حصة القطاعات ذات المخاطر العالية		١٦ في المائة	٢٨ في المائة	٢٢ في المائة	٢٥ في المائة	٢٩ في المائة	٢٦ في المائة
حصة الإنتاج الهش		٢٧ في المائة	٣٦ في المائة	٢٨ في المائة	٣١ في المائة	٤٢ في المائة	٣٦ في المائة

المصدر: أونكتاد، ٢٠٢٠.

باء- التأثير على سير المؤسسات

مع ظهور الجائحة في شمال أفريقيا، اتخذت عدة تدابير للحد من انتشار الفيروس، لا سيما فرض حظر التجول، والإغلاق المؤقت و/أو الدائم لأماكن التجمع، ووقف السفر الدولي أو تقييده، وتشجيع العمل عن بعد، وما إلى ذلك. وقد شكلت التدابير المتخذة استجابةً للجائحة تهديدا لعمل المؤسسات وقدرتها على البقاء.

الجزائر: أدى الإغلاق، مقترنا بانخفاض أسعار النفط، إلى إجبار الحكومة الجزائرية على تأجيل العديد من نفقاتها ومشاريعها. وكان لهذا أثر كبير على قدرة المؤسسات على البقاء، لا سيما المؤسسات متناهية الصغر. وتشير إحصائية أعدها اتحاد الصناعيين والمنتجين الجزائريين بالتشاور مع السلطات إلى أن ٦٠ في المائة من المؤسسات توقفت عن جميع أنشطتها في نيسان/أبريل. وقد تأثر بالجائحة عدد من المؤسسات الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر. وقدرت المنظمة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف اليدوية أن هذا العدد بلغ، في أيار/مايو ٢٠٢٠، قرابة المليون مؤسسة، العديد منها على وشك الإفلاس.

وتشير دراسة أجرتها أكاديمية ''إيفدنسيا'' للأعمال في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ على عينة من ٢٥٠ مؤسسة جزائرية، بمساعدة نادي التجارة والصناعة الجزائري الإسباني، إلى صعوبة الوضع الذي واجهته هذه الشركات بسبب الجائحة وما ترتب عنها من آثار، بما في ذلك الحجر؛ وتعمل ٥٠ في المائة من الشركات المشمولة بالدراسة في الخدمات (غير التجارية)، و٢٥ في المائة في الصناعة، و١٣ في المائة في قطاع البناء، و١٢ في المائة في التجارة.

الشكل ١٣:

التوزيع القطاعي للعينة

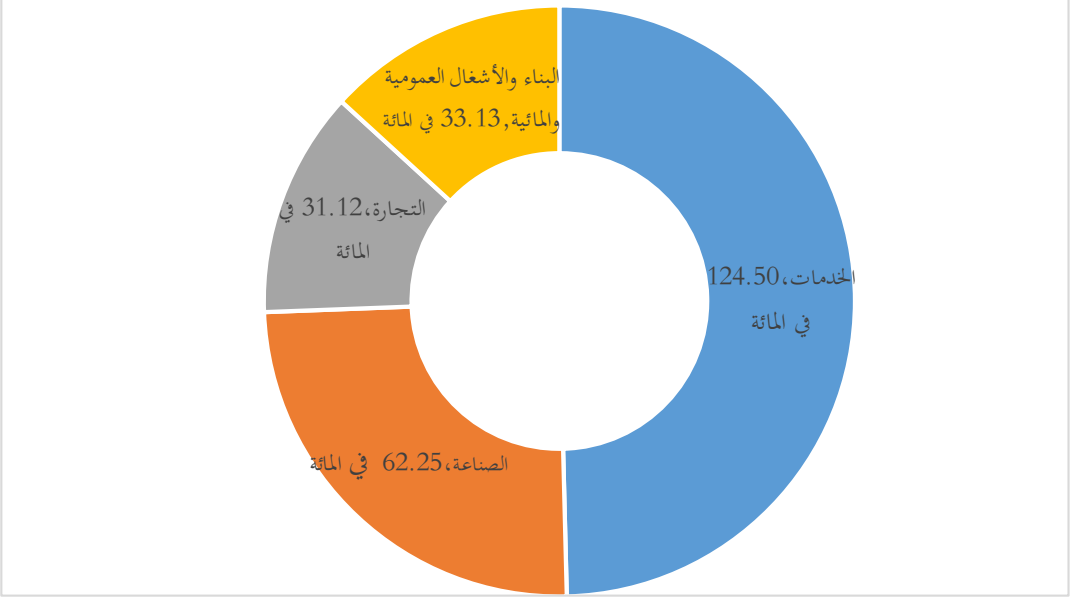

المصدر: Evidencia - impact économique du coronavirus sur les entreprises algériennes, avril 2020.

وقد استندنا إلى هذه الدراسة لتقديم نظرة عامة عن حالة سير المؤسسات، وتأثير ذلك على المبيعات والعمالة، وعوامل الخطر والتدابير المرجوة، وتلك القائمة بالفعل، وكذلك آليات التكيف التي اعتمدتها المؤسسات الجزائرية في بداية الجائحة.

وفيما يتعلق بسير المؤسسات، صرّحت ٤,٥ في المائة منها فقط أنها لم تتأثر. وفي المقابل، واجه جزء كبير منها مشاكل على مختلف مستويات النشاط، بما في ذلك اللوجستيات، وسلاسل التوريد، وخطط الاستثمار، وخطط الاتصالات، ودفع المرتبات، والمتطلبات من النقد. وأعربت أكثر من نصف المؤسسات عن تعرضها لمشاكل على هذين المستويين الأخيرين

(انظر الشكل أدناه)؛ واضطر ثلث المؤسسات إلى تقليص أنشطته في مجال الاتصالات، واضطرت ٢٩ في المائة إلى تأجيل استثماراتها، وواجه ربعها مشاكل في الإمدادات، و١٨ في المائة مشاكل لوجستية.

الشكل ١٤:

التأثير على سير المؤسسات الجزائرية

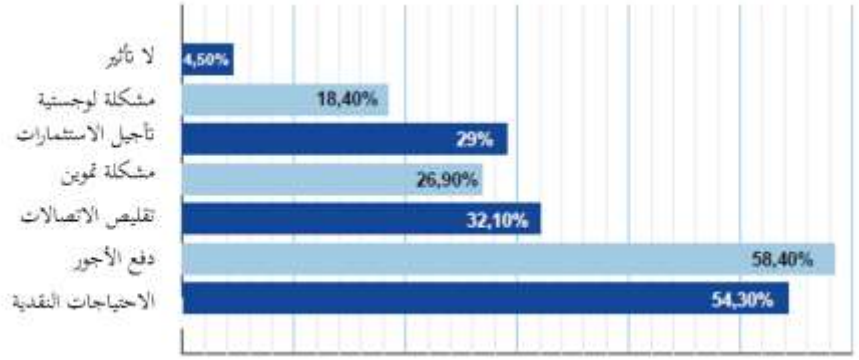

المصدر: Evidencia - impact économique du coronavirus sur les entreprises algériennes, avril 2020.

وبالإضافة إلى ذلك، تشير دراسة ''إيفدنسيا'' إلى أن الإغلاق فُرض على نحو ٥٥ في المائة من المؤسسات، وأن ٦٠ في المائة منها شهدت انخفاضا في المبيعات. وقد شهد ربع المؤسسات انقطاعا في الإمدادات، وشهد ربع آخر تقليص في عدد الموظفين.

الشكل ١٥:

التأثير على نشاط المؤسسات الجزائرية

المصدر: Evidencia - impact économique du coronavirus sur les entreprises algériennes, avril 2020.

مصر: مع ظهور الجائحة في مصر (١٤ شباط/فبراير ٢٠٢٠)، أُتخذت العديد من التدابير للحد من انتشار الفيروس (حظر التجول، الإغلاق المؤقت و/أو الدائم لأماكن التجمع، القيود المفروضة على السفر الدولي، إنشاء مراكز اختبار، تشجيع العمل عن بعد).

وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، أعلنت الحكومة أنها تنوي إعادةَ الفتح ووضع خطة طويلة الأجل للتعايش مع الفيروس. واستؤنفت الأنشطة الاقتصادية تدريجيا (بطاقة جزئية أو ساعات مخفضة)، بما في ذلك مراكز التسوّق والمحلات التجارية والمطاعم والفنادق.

ومن المتوقع أن يكون للجائحة أثر اقتصادي واجتماعي لأكثر من سبب، بما في ذلك انكماش النشاط السياحي، وتحويلات العمال، وحركة الملاحة البحرية، وانخفاض الطلب في السوق العالمية، وما إلى ذلك.

وفيما يتعلق بالمؤسسات، أبلغ عدد من أرباب العمل بالفعل عن تسريحهم عدد من العمال ومنح إجازة إلزامية بدون أجر بسبب النقص الجسيم في السيولة، لا سيما في المؤسسات الصغيرة. وتمثل هذه المؤسسات التي يقل عدد موظفيها عن ٥٠ موظفا نحو ٩٨ في المائة من هياكل القطاع الخاص غير الزراعي، وتوظف ٧٥ في المائة من العاملين في هذا القطاع، وتسهم بنحو ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و٩٠ في المائة من تكوين رأس المال (المعهد القومي للتخطيط). وبالإضافة إلى ذلك، تشير البيانات الرسمية إلى أن حوالي ٨,٢ مليون شخص يعملون في مؤسسات صغيرة ومتوسطة بشكل غير رسمي، منهم ٦٨ في المائة في وحدات غير رسمية، و٢٢ في المائة في وحدات رسمية، و١٠ في المائة في أنشطة شخصية.

وفيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أفضت دراسة استقصائية أجرتها منظمة ''مجتمعات عالمية'' (Global Communities) في منتصف أيار/مايو، شملت عينة من ٢٨٣ مؤسسة مصرية صغيرة ومتوسطة، ترد خصائصها في الشكل أدناه، إلى نتائج معبّرة توضح الأثر على النشاط العام لهذه المؤسسات.

الشكل ١٦:

خصائص العينة

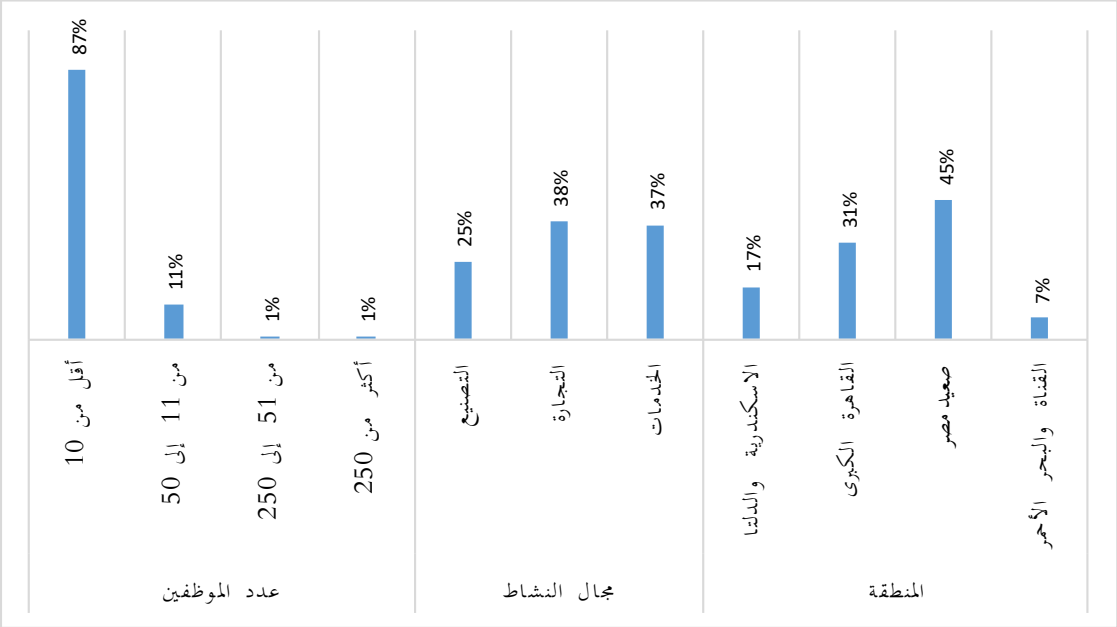

المصدر: Evidencia - impact économique du coronavirus sur les entreprises algériennes, avril 2020.

وتشير الدراسة الاستقصائية إلى أن ٣٢ في المائة من المؤسسات المشمولة بالدراسة كانت لا تزال تعمل، رغم الجائحة. وفي المقابل، أفادت ٦١ في المائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها شرعت في الغلق أو أنها أغلقت أبوابها (أغلقت ٤ في المائة منها أبوابها قبل أيار/مايو، ولكنها عادت إلى وضعها الطبيعي وقت إجراء الدراسة الاستقصائية).

الشكل ١٧:

حالة سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (منتصف أيار/مايو ٢٠٢٠)

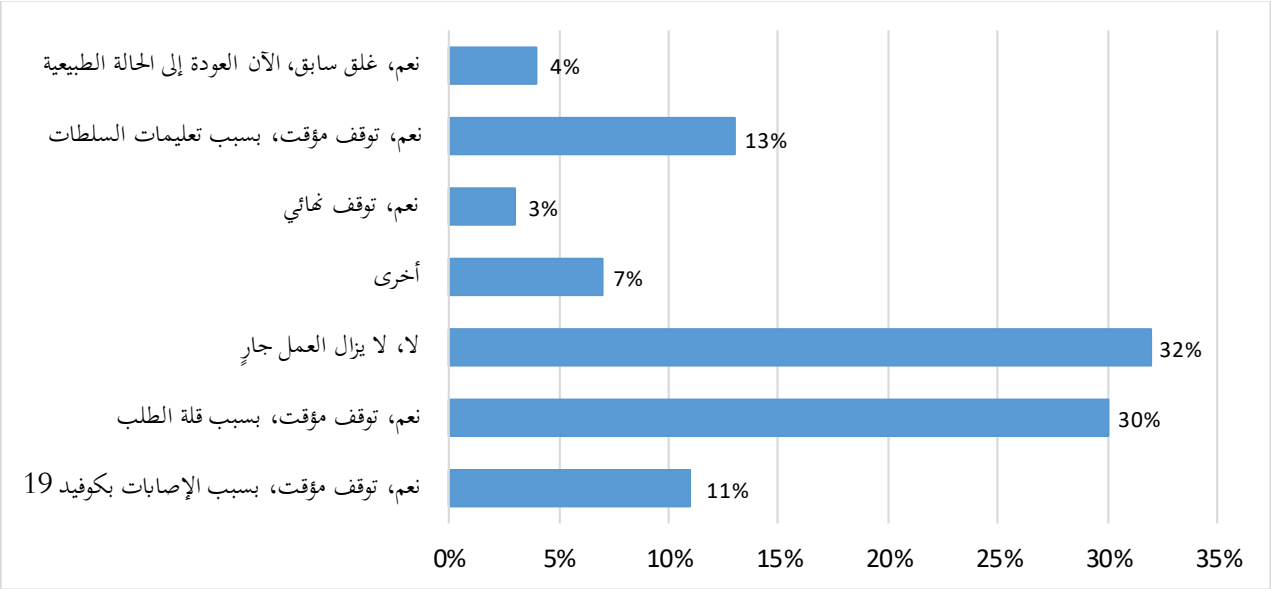

المصدر: Global Communities, COVID-19 Impact on Performance of Micro and Small Businesses in Egypt, mai 2020.

موريتانيا: فرضت الحكومة الموريتانية، في سياق إجراءاتها لمواجهة الجائحة، قيودا على النشاط الاقتصادي والتنقل للحد من انتشار الفيروس. وشملت هذه القيود، من بين ما شملت، غلق المطاعم والمقاهي والمدارس والجامعات، فضلا عن جميع المؤسسات غير الأساسية، وتوقف تنقلات الأشخاص غير الأساسية بين الأقاليم، وإغلاق الحدود، باستثناء نقل البضائع، وما إلى ذلك.

واعتبارا من ٧ أيار/مايو ٢٠٢٠، بدأت إجراءات التخفيف تدريجيا. ومن ذلك تخفيف حظر التجول، مع اعتماد تعليمات واضحة بشأن التباعد الاجتماعي وارتداء الكمامات، وفتح معظم المحلات التجارية. وابتداءً من ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، تقرر رفع حظر التجول بالكامل، كما استؤنفت حركة تنقلات الأشخاص بين الأقاليم والرحلات الداخلية، وأعيد فتح المطاعم والمقاهي.

وكان للتدابير التي اتخذتها الحكومة أثر مباشر على نشاط المؤسسات، كما يتجلى في البيانات المستمدَّة من دراسة استقصائية[١٥] لرصد أثر الجائحة، أجراها مكتب الإحصاءات الوطني بالتعاون مع البنك الدولي، شملت ١ ٢٠٤ أسرة معيشية. وتبين هذه الدراسة أن ربع العمال اضطروا إلى تغيير عملهم، وتوقف ١١ في المائة عن العمل. وأكثر الأسباب التي يعزى لها التوقف عن العمل و/أو تغيير العمل هو وقف نشاط المؤسسة (٤٣ في المائة ممن غيروا وظائفهم و٥٧ في المائة من الذين توقفوا عن العمل).

[١٥] النتائج مستمدة من دراسة استقصائية عالية التردد لرصد أثر الجائحة. وكانت عيّنة فرعية من ١٢٠٤ أسرة شملتها "الدراسة الاستقصائية الدائمة بشأن الظروف المعيشية للأسر (٢٠١٩) قد استُجوبت عن طريق الهاتف بين ١١ و٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠.

الشكل ١٨:

مبررات تغيير العمل والتوقف عن العمل المتعلقين بالجائحة (نسبة مئوية)

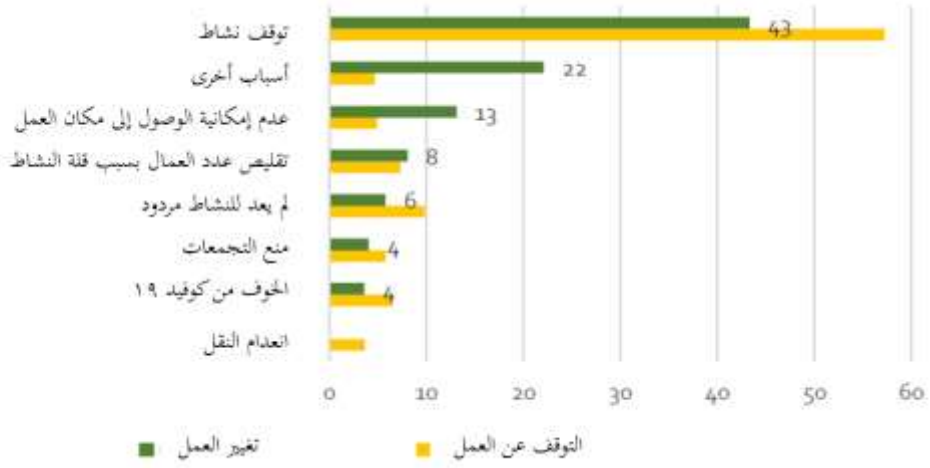

المصدر: Office national de la statistique – Mauritanie ; enquête de suivi de l'impact de la COVID-19, 2020.

المغرب: بعد إعلان أول حالة مؤكدة في آذار/مارس، أعلن المغرب حالة الطوارئ الصحية واعتمد تدابير العزل، بما في ذلك الحجر الصحي، وحظر التجمعات، وتقييد التنقل، وإغلاق الحدود والمدارس والجامعات والمطاعم والمقاهي، إلخ.

وتهدد التدابير المتخذة لمواجهة الجائحة النشاط الاقتصادي وقدرة المؤسسات على البقاء. وينعكس ذلك، أولا وقبل كل شيء، في عمليات الإغلاق المؤقتة والدائمة للنشاط أثناء العزل. وبالفعل، فقد بلغت نسبة المؤسسات التي أوقفت أنشطتها حوالي ٨٣,٤ في المائة على المستوى الوطني، وفقا لدراسة استقصائية أجرتها المندوبية السامية للتخطيط في تموز/ يوليه ٢٠٢٠. وحسب قطاع النشاط، تظهر الدراسة أن قطاعي السكن والخدمات الغذائية، اللذين تم إغلاق ٩٨ في المائة من أنشطة الأعمال فيهما، هما الأكثر تضررا من الأزمة، تليهما صناعة النسيج والجلود، وصناعة البناء وصناعة المعادن والآلات بنسبة ٩٩ في المائة و٩٣ في المائة و٩١ في المائة من عمليات الإغلاق، على التوالي.

الشكل ١٩:

حصة المؤسسات التي توقفت أنشطتُها حسب فرع النشاط

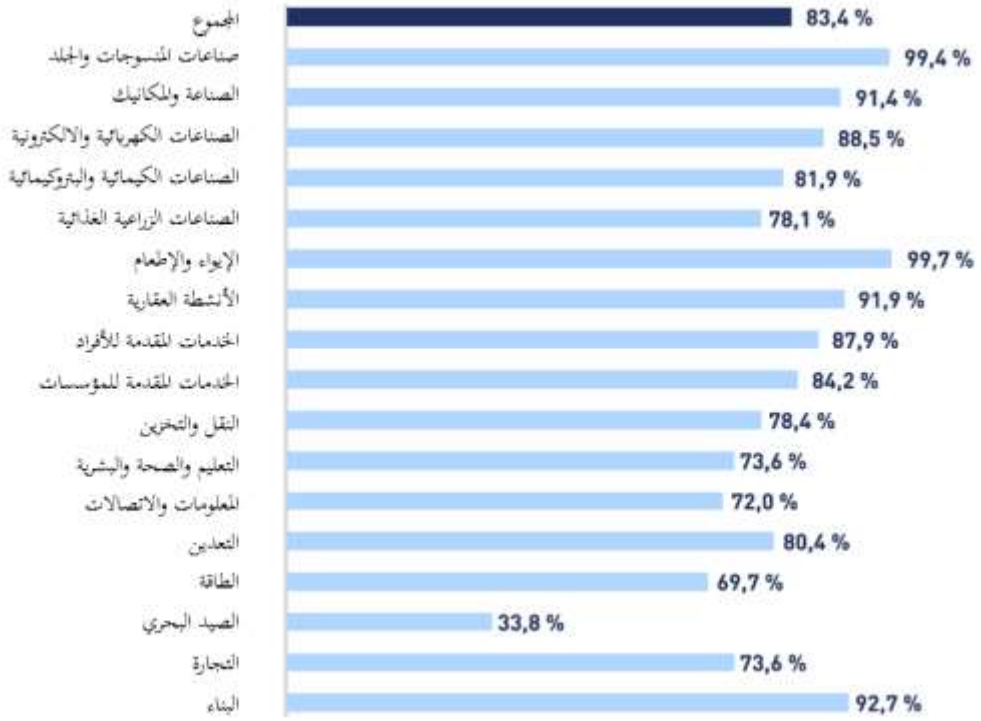

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٠.

وابتداء من ١١ حزيران/يونيه، أُتخذت تدابير لإعادة الفتح الجزئي. واستؤنفت عدة أنشطة، وخُفِّفت القيود المفروضة على التنقل في معظم المناطق الريفية والبلدات الصغيرة. وسُمح لمعظم المؤسسات باستئناف أنشطتها، بما في ذلك تقديم الطعام في المقاهي والمطاعم وفتح المسارح والحمامات. وظلت التجمعات الكبيرة محظورة وأعيد فتح الحدود الدولية للمواطنين المغاربة. ولا تزال حالة الطوارئ سارية المفعول من أجل التصدي للتغيرات المحتملة في الحالة.

وفيما يتعلق بأنشطة المؤسسات، عادت الأنشطة إلى وتيرتها الطبيعية في ٣٢,٤ في المائة من المؤسسات على الصعيد الوطني (المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٠)، واستأنفت ٥٢,٢ في المائة من المؤسسات نشاطها جزئيا، بينما كان ١٥,٤ في المائة من المؤسسات لا يزال متوقفا عن العمل في تموز/يوليه ٢٠٢٠. أما بحسب فرع النشاط، فقد أبلغ عن توقف النشاط بشكل رئيسي في مؤسسات النقل والتخزين (٣٢ في المائة)، والعقارات (٣٠,٩ في المائة) وخدمات الإيواء والإطعام (٢٨,٧ في المائة). وفي المقابل، عاد النشاط إلى وضعه الطبيعي في ٤٥ في المائة من المؤسسات في الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية، وفي ٤٧ في المائة في التجارة، وفي ٤٤ في المائة في قطاع الطاقة، وفي ٤٢ في المائة في صناعة النسيج والجلود. وكانت حالات العودة إلى النشاط العادي أقل تواترا في الخدمات السياحية، حيث لم تتجاوز ١٨ في المائة.

الجدول ٧:

نسبة المؤسسات التي استأنفت أنشطتها حسب فرع النشاط (نسبة مئوية)

الفرع	النشاط العادي	استئناف جزئي	لا يزال متوقفا
الصيد البحري	٥٤,٥	٤٠,٩	٤,٥
التعدين	٢٩,٢	٤٦,٩	٢٤
الصناعات الزراعية الغذائية	٣٣,٦	٤٧,٧	١٨,٧
صناعات المنسوجات والجلود	٤١,٥	٥٥	٣,٥
الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية	٤٤,٧	٥٣	٢,٣
الصناعات الكهربائية والإلكترونية	١٤,٩	٨٥,١	٠
الصناعات المعدنية والميكانيكية	٤١,١	٤٧,١	١١,٨
الطاقة	٤٣,٤	٥٣,٧	٢,٨
البناء	٢٦,٣	٥٩,٤	١٤,٣
التجارة	٤٦,٦	٤٤,٧	٨,٧
النقل والتخزين	٢٢	٤٥,٨	٣٢,٢
الإيواء والإطعام	١٨,٢	٥٣,١	٢٨,٧
المعلومات والاتصالات	٢٦	٤٩,٩	٢٤,١
الأنشطة العقارية	٢٣,١	٤٦	٣٠,٩
الخدمات المقدمة للمؤسسات	٢٩,٦	٥٢,٦	١٧,٨
التعليم والصحة البشرية	٣٤,٦	٥٤,٧	١٠,٧
الخدمات المقدمة للأفراد	٢٥,٣	٦٣,٨	١٠,٩
المجموع	**٣٢,٤**	**٥٢,٢**	**١٥,٤**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٠.

وفي ظل هذه الظروف، لاحظنا انخفاضا في عدد حالات إعسار المؤسسات في نهاية آب/أغسطس. وقد انخفض هذا العدد بنسبة ٣٧ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩، وفقا لبيانات شركة ''أنفو ريسك'' (Inforisk). وبلغ هذا العدد ٣,٢٤٧ حالة إعسار في الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، بعدما وصل إلى ٥,١٦٨ حالة في نفس الفترة من عام ٢٠١٩. غير أن هذا لا يعني أن عدد الشركات التي تواجه أوضاعا صعبة أقل، حيث حدث تباطؤ في نشاط المحاكم التجارية أثناء الإغلاق، وبعد عودة هذه المحاكم إلى عملها في تموز/يوليه توقفت مجددا بسبب العطلات القضائية في آب/أغسطس.

ويتوقع ''يولر هيرميس'' حدوث زيادة بنسبة ١٤ في المائة في إعسار المؤسسات في عام ٢٠٢٠ (+٦ في المائة في عام ٢٠١٩)، نظرا لسوء الوضع المالي للشركات وتأثير الجائحة على اقتصاد البلاد. وبالتالي، قد يرتفع معدل اختفاء المؤسسات بشكل حاد، لأن ٩٩ في المائة من حالات إعسار المؤسسات في المغرب كانت عمليات تصفية في عام ٢٠١٩.

تونس: بعد ٢ آذار/مارس ٢٠٢٠ مباشرة، اعتمدت تونس، كما حدث في العالم والمنطقة دون الإقليمية، قيودا وتدابير صحية لمواجهة انتشار الجائحة. وتشمل هذه التدابير إعلان حالة الطوارئ الوطنية، والحد من التجمعات والتنقل، وإغلاق المدارس والجامعات، والمحلات التجارية والطرق، وما إلى ذلك.

ومنذ ٤ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، قررت تونس إلغاء الحجر تدريجيا وإعادة فتح الحدود. وقد تم تخفيف القيود الاقتصادية وفقا لخطة من ثلاث مراحل تبعا لقطاع النشاط، بدءا من القطاعات الأكثر تضررا، مع وجوب احترام التباعد الاجتماعي وارتداء الكمامات. واستأنفت الأسواق الكبيرة والمقاهي والمطاعم عملها بقدرة منخفضة.

وفي ظل هذه الظروف، تشير دراسة استقصائية[١٦] أجراها معهد الإحصاء، بالشراكة مع البنك الدولي، إلى أن القطاع الخاص التونسي عانى من اضطرابات خطيرة ناجمة عن الجائحة. غير أن معظم المؤسسات استأنفت عملياتها في ٣٠ حزيران/يونيه. وتبين الدراسة أنه لم يحدث انقطاع في النشاط بالنسبة ل ٢٤,٥ في المائة من المؤسسات، في حين أعيد فتح ٦٤,٢ في المائة من المؤسسات بعد انقطاع. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه، كانت ٨٨,٧ في المائة من المؤسسات مفتوحة.

أما بالنسبة للبقية، فقد تم إغلاق ١٠,٨ في المائة من الشركات مؤقتا (٢,٧ في المائة بقرار حكومي و ٨,١ في المائة بقرار من الشركة) و ٠,٤ في المائة تم إغلاقها بشكل دائم، بسبب الجائحة (٠,٣ في المائة) أو لسبب ما (٠,١ في المائة).

الشكل ٢٠:

حالة سير المؤسسات التونسية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

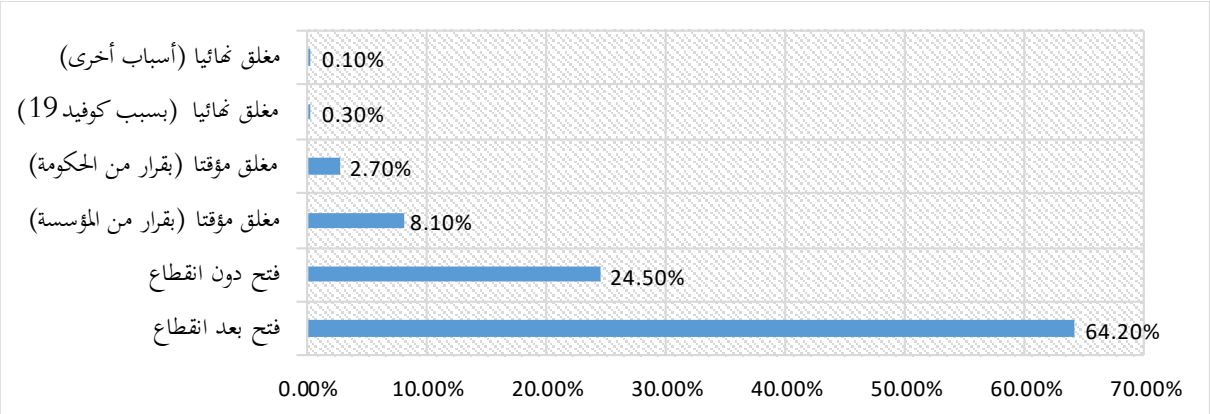

المصدر: Office des statistiques et Banque mondiale, Impact de la crise de COVID-19 sur le secteur privé, juillet 2020.

وفيما يتعلق بإغلاق المؤسسات مؤقتا حسب القطاعات، تشير الدراسة الاستقصائية إلى أن القطاعات الأقل تضررا هي قطاعات الصحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تليها الصناعات الكيميائية والصيدلانية. أما من حيث الحجم، فكانت المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة أكثر تأثُّرا بعمليات الإغلاق خلال فترة الحجر، حيث تعرض

[١٦] يتعلق الأمر بدراسة استقصائية على مرحلتين: '١' تأثير أزمة الجائحة على القطاع الخاص، نشرت في تموز/يوليه ٢٠٢٠؛ '٢' وأثر أزمة الجائحة على القطاع الخاص الرسمي، نشرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وأجريت مرحلة أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠٢٠ من الدراسة الاستقصائية على ٢ ٥٠٠ مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص وغطت جميع القطاعات الرئيسية للاقتصاد التونسي. وتم جمع الردود المتعلقة بالمرحلة الثانية من هذه الدراسة الاستقصائية في الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ وتغطي شهر تموز/يوليه.

للإغلاق ٧٢,٣ في المائة و٥٩,٨ في المائة منها على التوالي. وفي المقابل، تم فتح ٥٨,٩ في المائة من المؤسسات الكبيرة في شهر نيسان/أبريل.

وتظهر المرحلة الثانية من الدراسة الاستقصائية زيادة حادة في الاغلاق الدائم لمؤسسات القطاع الخاص في الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني. وبالفعل، فقد تم إغلاق ٥,٤ في المائة من المؤسسات بشكل دائم في الربع الثالث، مقابل ٠,٤ في المائة فقط في الربع الثاني (١,٥ في المائة بسبب الجائحة مقابل ٠,٣ في المائة في الربع الثاني، و٣,٩ في المائة لأسباب أخرى مقابل ٠,١ في المائة في الربع الثاني).

وتَركَّزت عمليات الإغلاق الدائم للمؤسسات في قطاع خدمات الإيواء والإطعام والمقاهي (١١,١ في المائة، منها ٥,٦ في المائة بسبب الجائحة)، في الصناعات الكيميائية والصيدلانية (٦,٣ في المائة، منها ٥ في المائة بسبب الجائحة) وقطاع التجارة (٥,٢ في المائة، منها ٠,٨ في المائة بسبب الجائحة). وبالنظر إلى الوضع بحسب حجم المؤسسة، يتبيّن أن ٩٥,٤ في المائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و٨٩ في المائة من المؤسسات الصُّغرى أكّدت أنها كانت تمارس أنشطتها في الربع الثالث من العام، شأنها شأن ٩٩,٥ في المائة من المؤسسات الكبيرة.

جيم- تأثير غير متناسب على العمالة القطاعية

بالإضافة إلى تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الإنتاج والنمو، ألقت هذه الجائحة بأسواق العمل في المنطقة دون الإقليمية في سلسلة من المشاكل. فقد أثرت تأثيرا بالغا على أعداد من الوظائف، وكشفت التكاليف الاجتماعية لإعسار المؤسسات ونقص نوعية الوظائف المشغولة. وبالإضافة إلى الخسائر من حيث الوظائف، التي شهدتها بشكل خاص القطاعات ذات المخاطر العالية والمتوسطة إلى عالية، أدت هذه الجائحة إلى ترسيخ وضع الهشاشة لفئات معينة من السكان في أسواق العمل في المنطقة دون الإقليمية، وقد تزعزع فئات أخرى توجد في أوضاع صعبة اجتماعيًّا، بما في ذلك الفقر والجريمة وعدم الاستقرار النفسي والعائلي، إلخ.

وتشير تقييمات منظمة العمل الدولية إلى وجود مخاطر عالية لحدوث خسائر في القطاعات المذكورة في الفقرة السابقة. ويختلف وزن بعض هذه القطاعات من بلد إلى آخر، ويُظهر البعض الآخر أوجه تشابه معينة من حيث الحصة في إجمالي العمالة. وتمثل التجارة، التي تأثرت بشدة بالقيود وبتقلص الطلب في المنطقة العربية، حصة كبيرة في العمالة في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية، تتراوح بين ١٣ في المائة في مصر ونحو ١٦ في المائة في موريتانيا والجزائر. وتتركّز العمالة الصناعية في تونس بشكل خاص في أنشطة التصنيع، التي تبلغ حصتها في المجموع حوالي ١٩ في المائة، في عام ٢٠١٩. وتبلغ هذه الحصة حوالي ١٠ في المائة في بقية البلدان، وتهيمن عليها صناعة منظومة الهيدروكربونات في الجزائر. وتشغّل قطاعات النقل وخدمات الإيواء والإطعام مكانة كبيرة في الخدمات السوقية لاقتصادات المنطقة دون الإقليمية. فهي تمثل ١٢ في المائة من الوظائف في تونس، و١١ في المائة في مصر والسودان، و٨ في المائة في موريتانيا والجزائر، و٥ في المائة في المغرب. واستنادا إلى تصنيف منظمة العمل الدولية، تمثل القطاعات ذات الخطورة العالية والمتوسطة إلى عالية مجتمعةً ٦٠ في المائة من الوظائف في تونس، وحوالي نصف الوظائف في الجزائر (٥٤ في المائة)، ونصفها في مصر (٥٣ في المائة)، و٤٧ في المائة في موريتانيا، و٣٣ في المائة في المغرب، و٤٤ في المائة في السودان.

الجدول ٨:

التوزيع القطاعي للعمالة في شمال أفريقيا، ٢٠١٩

	مستوى الخطر	الجزائر	مصر	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس
التعليم	ضعيف	١٠,٣١	٧,٩٣	٣,٩٠	٣,٥٠	٤,٧٢	٨,٢١
الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي	ضعيف	٣,٥٦	٢,٩٦	١,٠٦	١,٥٠	١,٩٦	٣,٠١
الإدارة العامة والدفاع التأمين الاجتماعي الإلزامي	ضعيف	١٥,٨١	٦,٠٠	٥,٠٥	٢,٧٢	٥,٤٧	٩,٩٩
الخدمات العامة	ضعيف	١,٧٦	١,٤٩	٠,٣٩	٠,٤٧	٠,٢٤	٠,٦٦
الزراعة والحراجة والصيد البحري	ضعيف إلى متوسط	٩,٨٦	٢٣,٧٩	٣٤,٦٩	٥١,٢٧	٣٩,٩٤	١٣,٠٣
البناء	متوسط	١٧,٠٣	١٣,٦٥	١٠,١١	٣,٣٧	٦,٣٥	١٢,١٩
الأنشطة المالية والتأمينية	متوسط	٠,٦٦	٠,٦٦	٠,٩٣	٠,٤٩	٠,٣٣	٠,٩٧
التعدين	متوسط	١,٥٦	٠,١٥	٠,٦٩	١,٠١	١,٥٨	٠,٦١
خدمات أخرى	متوسط إلى عالٍ	٢,٩٨	٤,١١	٦,١٩	٦,٤٢	١,٢٤	٣,٣٣
النقل والتخزين والاتصال	متوسط إلى عالٍ	٦,٤٩	٨,٦٧	٤,٩٩	٣,٢٩	١٠,١٥	٨,٥١
حصة القطاعات ذات المخاطر المتوسطة		٩,٤٧	١٢,٧٨	١١,١٨	٩,٧١	١١,٣٩	١١,٨٤
أنشطة الإيواء والإطعام	عالٍ	٢,١٦	٢,٨١	٣,١٠	١,٩٣	١,٠٨	٤,١٧
العقارات؛ والأنشطة التجارية والإدارية	عالٍ	١,٧١	٢,٥٤	٢,١٣	١,٧٤	٣,٩٢	**٣,٠٩**
التصنيع	عالٍ	١٠,٣٩	١٢,٤٠	١٠,٥٢	٨,٠٩	٨,٠٤	١٩,٠٩
تجارة الجملة والتجزئة؛ وإصلاح السيارات والدراجات النارية	عالٍ	١٥,٧٣	١٢,٨٥	١٦,٢٦	١٤,٢١	١٤,٩٦	١٣,١٤
حصة القطاعات ذات المخاطر العالية		٢٩,٩٩	٣٠,٦	٣٢,٠١	٢٥,٩٧	٢٨	٢٩,٤٩
حصة القطاعات الضعيفة		٣٩,٤٦	٤٣,٣٨	٤٣,١٩	٣٥,٦٨	٣٩,٣٩	٥١,٣٣

المصدر: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠.

انهيار العمالة في قطاع السياحة في شمال أفريقيا

تأثر قطاع السياحة في بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية تأثيرا بالغا. فبالإضافة إلى أن انهيار السياحة والسفر لأغراض التجارة والأعمال مرتبط بالصدمات التي لحقت بالطلب الخارجي، فقد أدى هذا الانهيار إلى مزيد من الضغوط على أكثر من ١٠ في المائة من الوظائف المباشرة وغير المباشرة في تونس ومصر والمغرب ونحو ٦ في المائة في الجزائر والسودان.

الشكل ٢١:

وزن السياحة في إجمالي العمالة في شمال أفريقيا (مساهمة مباشرة وغير مباشرة)

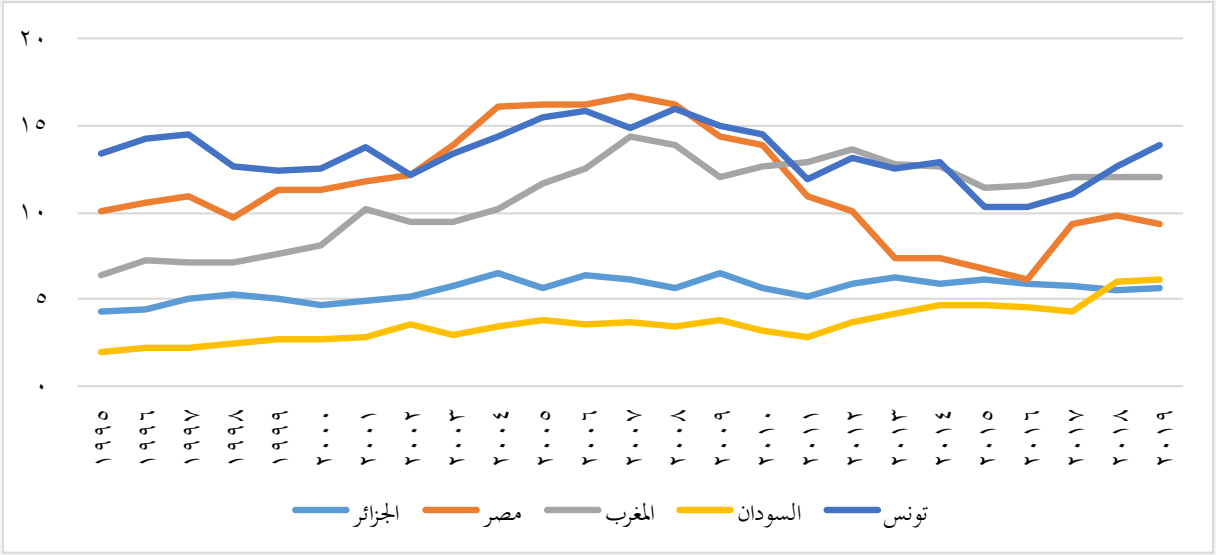

المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة، ٢٠٢٠.

وإلى جانب التقديرات التي تستند إلى تقييمات منظمة العمل الدولية، تشير البيانات الرسمية إلى وجود أثر كبير على قطاعات معينة في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

ففي الجزائر، كان الانخفاض في ديناميات سوق العمل الجزائرية واسع الانتشار خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٢٠، ولكن كان أكثر وضوحا في قطاع البناء والأشغال العمومية، سواء من حيث عروض العمل أو التوظيف. وفي المتوسط، انخفض العرض بنسبة ٨٥,٦ في المائة، في حين انخفضت عمليات التوظيف بنسبة ٨٤,٣ في المائة.

الجدول ٩:

ديناميات سوق العمالة في الجزائر حسب القطاع في ظل الجائحة (نيسان/أبريل)

	عروض العمل المسجلة خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٩	عروض العمل المسجلة خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٢٠	انخفاض نسبي
الصناعة	١١ ٩٨٢ (٣٢ في المائة)	١ ٦٥٠ (٣٠ في المائة)	٨٦,٢ في المائة
قطاع البناء والاشغال العمومية	١٠ ٨١١ (٢٩ في المائة)	١ ٠٥٥ (١٩ في المائة)	٩٠,٢ في المائة

الزراعة	١ ١٤٦ (٣ في المائة)	١٤٥ (٣ في المائة)	٨٧,٣ في المائة
خدمات	١٣ ٦٩٣ (٣٦ في المائة)	٢ ٥٧٣ (٤٧ في المائة)	٨١,٢ في المائة
المجموع	٣٧ ٦٣٢	٥ ٤٢٣	٨٥,٦ في المائة
	عمليات التوظيف خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٩	عمليات التوظيف خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٢٠	انخفاض نسبي
الصناعة	٩ ٠٥٦ (٣٢ في المائة)	١ ٣٨٥ (٣١ في المائة)	٨٥,٠ في المائة
قطاع البناء والأشغال العمومية	٨ ٣٢٩ (٣٠ في المائة)	٩٨٠ (٢٢ في المائة)	٨٨,٢ في المائة
الزراعة	٦٧٠ (٢ في المائة)	١٢٦ (٣ في المائة)	٨١,٢ في المائة
الخدمات	٩ ٨٧٨ (٣٥ في المائة)	١ ٩١٩ (٤٤ في المائة)	٨٠,٦ في المائة
المجموع	٢٧ ٩٣٣	٤ ٣٨٣	٨٤,٣ في المائة
	خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٩	خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٢٠	انخفاض نسبي
طالبو العمل الذين تم توجيههم	٦٧ ٢٩٣	٨ ٥٧٩	٨٧,٣ في المئة

المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل، ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

وتحسنت ديناميات سوق العمل الجزائرية في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. والواقع أن الانخفاض في عروض العمل لم يتجاوز ١٥ في المائة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ وأيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، بل إن نموا في الوظائف الشاغرة تحقق عاما بعد عام في القطاع الزراعي بلغ ١٩ في المائة. أما خارج القطاع الزراعي، فكان التحسن أكبر في الصناعة، يليه البناء، وأخيرا الخدمات.

الجدول ١٠:

ديناميات سوق العمالة في الجزائر حسب القطاع في ظل الجائحة (أيلول/سبتمبر)

	عروض العمل المسجلة خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٩	عروض العمل المسجلة خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠	التغير النسبي
الصناعة	١١ ٨٧٧ (٣٣ في المئة)	١٠ ٨٣٠ (٣٥ في المئة)	(-٩ في المئة)
قطاع البناء والاشغال العمومية	٩ ٣٩٩ (٢٦ في المئة)	٧ ٩٩٤ (٢٦ في المئة)	(١٥ في المئة)
الزراعة	١ ٢٥٨ (٣ في المئة)	١ ٤٩٢ (٥ في المئة)	١٩ في المئة
الخدمات	١٣ ٥٠١ (٣٧ في المئة)	١٠ ٣٠٤ (٣٤ في المئة)	(٢٤ في المئة)
المجموع	٣٦ ٠٣٥	٣٠ ٦٢٠	(١٥ في المئة)
	عمليات التوظيف خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٩	عمليات التوظيف خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠	التغير النسبي

الصناعة	٨ ٥٩٤ (٣٢ في المائة)	٧ ٠٠٠ (٣٣ في المائة)	(١٩ في المائة)
قطاع البناء والاشغال العمومية	٧ ٢١١ (٢٧ في المائة)	٦ ٠١٧ (٢٨ في المائة)	(١٧ في المائة)
الزراعة	٩٩٠ (٤ في المائة)	٧٣٢ (٣ في المائة)	(٢٦ في المائة)
الخدمات	٩ ٩٣٣ (٣٧ في المائة)	٧ ٦٠٦ (٣٦ في المائة)	(٢٣) في المائة
المجموع	٢٦ ٧٢٨	٢١ ٣٥٥	(٢٠) في المائة
	خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٩	خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠	التغير النسبي
طالبو العمل الذين تم توجيههم	٦٩ ٤٩١	٦٦ ٠٠٧	(٥ في المائة)

المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل، ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

وفي المغرب، أفادت المندوبية السامية للتخطيط بأن صافي الوظائف التي فقدت كان واسع الانتشار. فبين الربع الثاني من عام ٢٠١٩ والربع الثاني من عام ٢٠٢٠، فُقدت ٤٤٧ ألف وظيفة في الزراعة، ويعود ذلك أساسا إلى الظروف المناخية. ومن ناحية أخرى، فَقَدت الصناعات، بما في ذلك الصناعات اليدوية، ٦٩ ألف وظيفة، وفقدت الخدمات ٣٠ ألفا، في حين سجل قطاع البناء والأشغال العمومية فقدان ٩ آلاف وظيفة صافية.

الشكل ٢٢:

صافي الوظائف التي فقدت بين الربعين الثانيين من عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ حسب مكان الإقامة

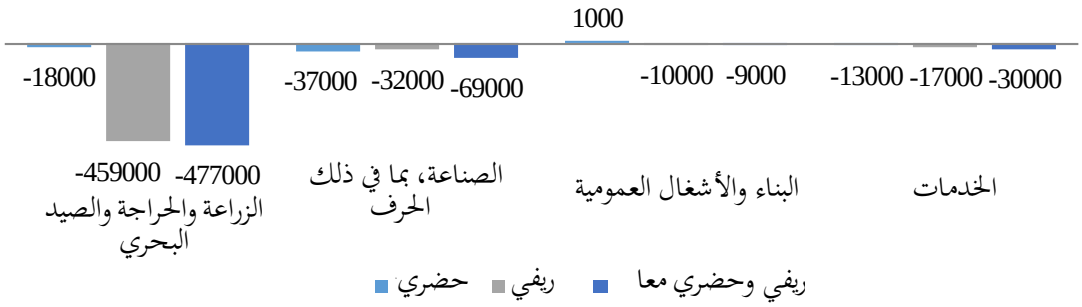

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٠.

وأثر انخفاض العدد الإجمالي لساعات العمل في الأسبوع على جميع القطاعات، لا سيما قطاع البناء (٧١ في المائة)، والصناعة، بما في ذلك الحرف اليدوية (٦٣ في المائة) والخدمات (٥٤ في المائة).

الشكل ٢٣:

التغير في حجم ساعات العمل أسبوعيا بين الربعين الثانيين من عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ حسب قطاع النشاط الاقتصادي (بملايين الساعات)

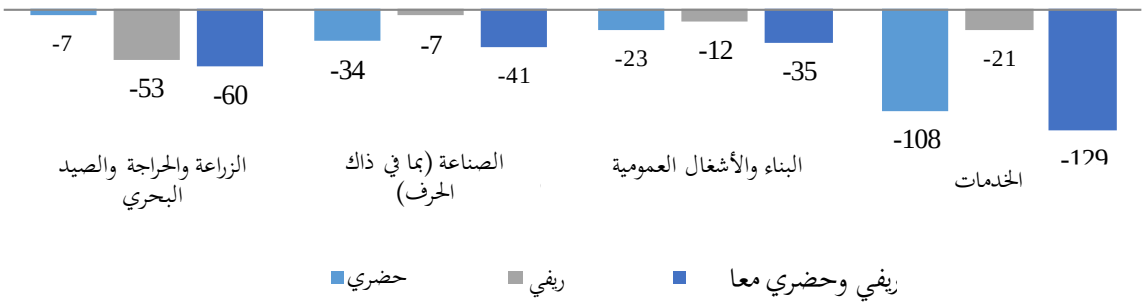

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٠.

ووفقا لدراسة استقصائية أجرتها المندوبية السامية للتخطيط [١٧]، في تموز/يوليه ٢٠٢٠، كانت شركات صناعات النسيج والجلود (٨٥ في المائة)، والصناعات الكهربائية والميكانيكية (٨٢ في المائة) وخدمات الإيواء والإطعام (٨٣) الأكثر تضررا من تقليص عدد العمال.

[١٧] الدراسة الاستقصائية الثانية عن تأثير كوفيد ١٩ على نشاط المؤسسات، تموز/يوليه ٢٠٢٠

الشكل ٢٤:

نسبة المؤسسات التي قلصت من عدد عمالها حسب فرع النشاط

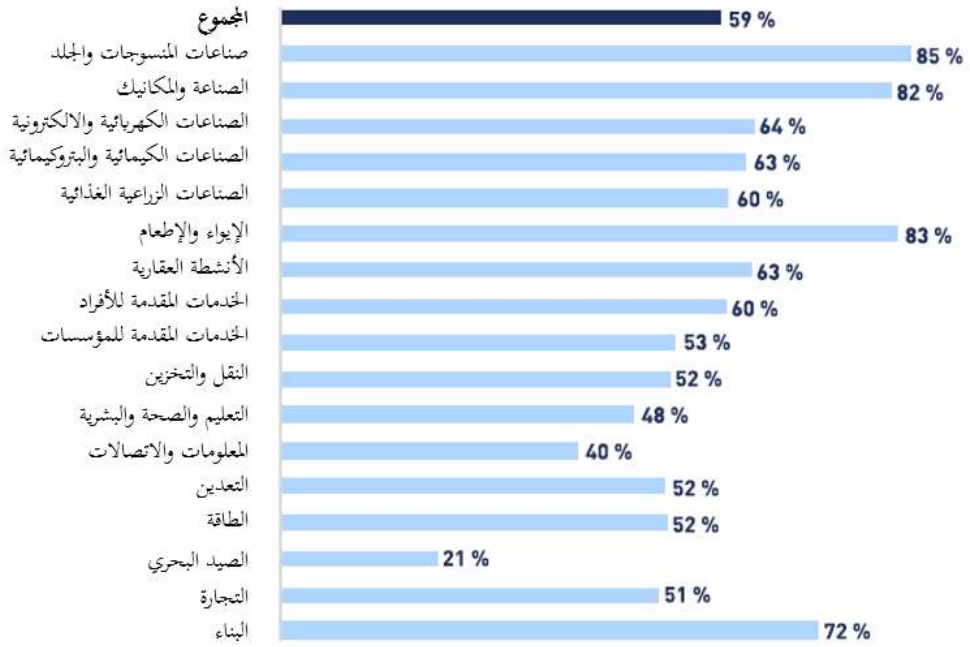

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٠.

وفي تونس، شهدت معظم قطاعات النشاط الاقتصادي انخفاضا في عدد الوظائف المشغولة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠. بيد أن الانخفاض كان أكثر وضوحا في قطاع الخدمات والصناعات التحويلية، التي سجلت انخفاضا قدره ٥٢ ٧٠٠ وظيفة و٥١ ٩٠٠ وظيفة على التوالي. وفقدت الصناعات غير التحويلية ٤٦ ٨٠٠ وظيفة، وكذلك قطاع البناء والأشغال العمومية. وسجل القطاع الزراعي انخفاضا بلغ في المتوسط ١١٩٠٠ وظيفة، وظلت بعض القطاعات شبه مستقرة في عدد الوظائف مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢٠، مثل قطاعي التعدين والطاقة، والبنوك والتأمينات.

الشكل ٢٥:

توزيع الوظائف المشغولة حسب قطاع النشاط، الربع الثاني من عام ٢٠٢٠

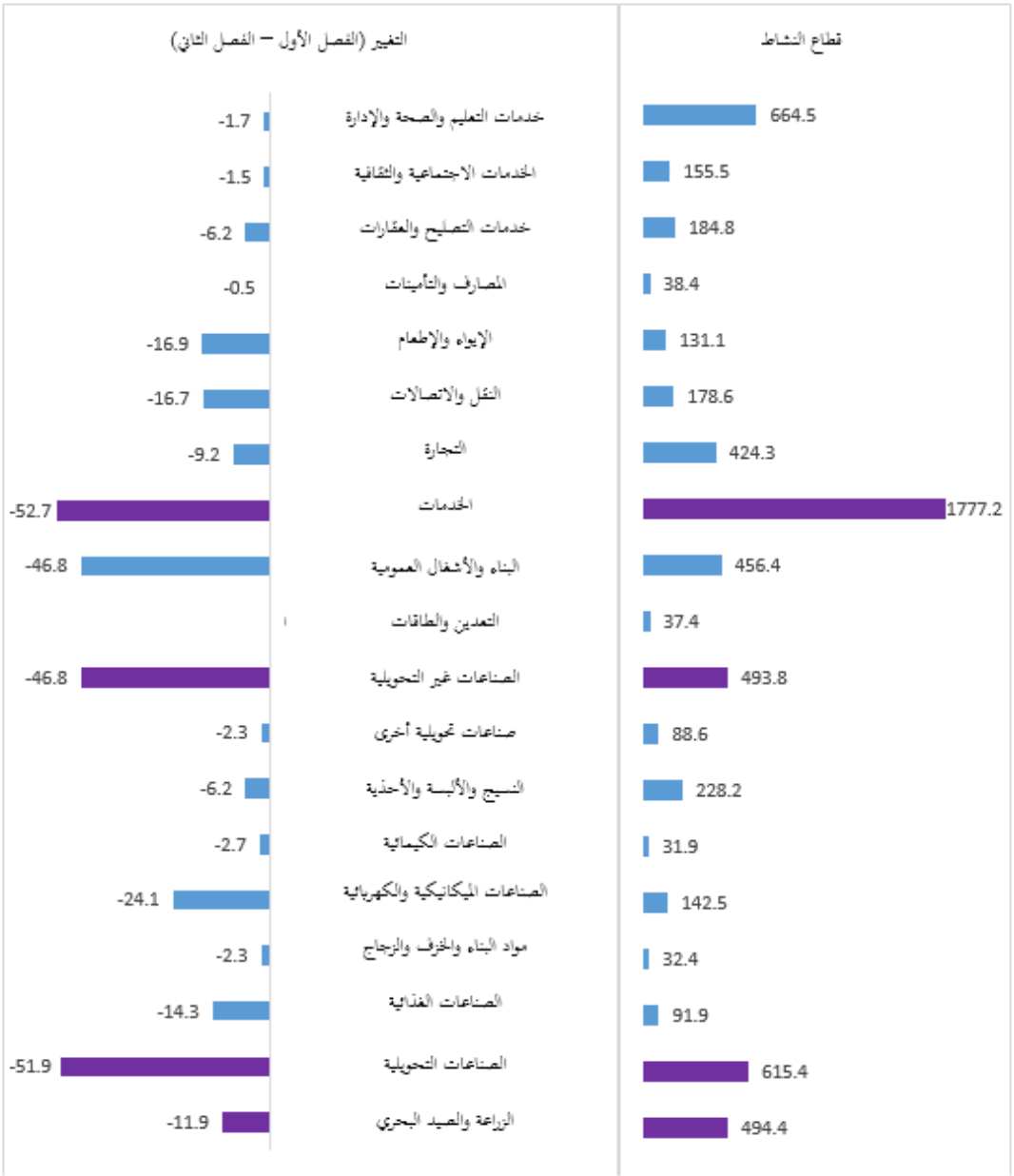

المصدر: Office national des statistiques, Tunisie, 2020.

٣- الأثر على الطلب: ارتفاع البطالة، وانخفاض ساعات العمل، وانخفاض الدخل، ومشاكل اجتماعية في الأفق

ألف- أثر جائحة كوفيد-١٩ على ديناميات سوق العمل في شمال أفريقيا

الجزائر: لقد وجدت العديد من المؤسسات الجزائرية نفسها، بالنظر إلى الظرف الناجم عن جائحة كوفيد-١٩، بالإضافة انخفاض أسعار النفط، مضطرة إلى اللجوء إلى استراتيجيات غير مواتية لديناميات سوق العمل، مثل تعليق

التوظيف، ومنح الإجازات، والإحالة على البطالة مؤقتا، والتسريح من العمل. وشهد موقع التوظيف (Emploitic)، أحد رواد الوساطة عبر الإنترنت، انخفاضا حادا في نشاط عروض العمل بنسبة ٧٠ في المائة بين نيسان/أبريل ٢٠٢٠ ونفس الفترة من عام ٢٠١٩.

أما بالنسبة للمصادر الرسمية للمعلومات عن سوق العمل، فلم يكن الديوان الوطني للإحصائيات قد أَجرَى بعدُ، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، دراسة استقصائية عن تأثير الجائحة على سوق العمل الجزائرية. وبالإضافة إلى دراسة ''إيفيدنسيا'' التي أُجريت بمساعدة نادي التجارة والصناعة الجزائري الإسباني، لم تكن هناك سوى بيانات من الوكالة الوطنية للتشغيل، والدراسة التي أجرتها وزارة العمل بشأن تأثير الجائحة على سوق العمل.

ومقارنة بشهر نسيان/أبريل ٢٠١٩، لوحظ اتجاه نحو التدهور على العديد من المؤشرات التي نشرتها الوكالة الوطنية للتشغيل، وهو ما يشير إلى تباطؤ في ديناميات سوق العمل في الجزائر. وهذه هي الحال بالفعل فيما يتعلق بعرض الوظائف والطلب عليها وعمليات التوظيف. وفي نيسان/أبريل ٢٠٢٠، سجلت الوكالة الوطنية للتشغيل ٤٠٠ ٥ وظيفة شاغرة و٦٠٠ ٨ طلب عمل، في حين قامت بتوظيف ٤٠٠ ٤ شخص. وتبقى هذه الأرقام أقل بكثير مما سجلته الوكالة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، عندما سجلت ٦٠٠ ٣٧ عرض عمل و٣٠٠ ٦٧ طلب عمل و٩٠٠ ٢٧ عملية توظيف.

وكان التراجع في ديناميات سوق العمل الجزائرية المسجل في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، مقارنة بالشهر نفسه من عام ٢٠١٩، قويا جدا وأثر على جميع قطاعات النشاط، لكنه كان أكثر وضوحا في قطاع البناء، سواء من حيث عروض العمل أو عمليات التوظيف. وفي المتوسط، انخفضت العروض بنسبة ٨٥,٦ في المئة، وانخفضت عمليات التوظيف بنسبة ٨٤,٣ في المئة، والطلبات بنسبة ٨٧,٣ في المائة.

الجدول ١١:

ديناميات سوق العمل في الجزائر حسب القطاع في ظل جائحة كوفيد–١٩ (نيسان/أبريل)

	عروض العمل المسجلة خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٩	عروض العمل المسجلة خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٢٠	انخفاض نسبي
الصناعة	٩٨٢ ١١ (٣٢ في المئة)	٦٥٠ ١ (٣٠ في المئة)	٨٦,٢ في المئة
قطاع البناء والاشغال العمومية	١٠ ٨١١ (٢٩ في المئة)	١ ٠٥٥ (١٩ في المئة)	٩٠,٢ في المئة
الزراعة	١ ١٤٦ (٣ في المئة)	١٤٥ (٣ في المئة)	٨٧,٣ في المئة
الخدمات	١٣ ٦٩٣ (٣٦ في المئة)	٢ ٥٧٣ (٤٧ في المئة)	٨١,٢ في المئة
المجموع	٣٧ ٦٣٢	٥ ٤٢٣	٨٥,٦ في المئة
	عمليات التوظيف خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٩	عمليات التوظيف خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٢٠	انخفاض نسبي
الصناعة	٠٥٦ ٩ (٣٢ في المئة)	١ ٣٥٨ (٣١ في المئة)	٨٥,٠ في المئة
قطاع البناء والاشغال العمومية	٣٢٩ ٨ (٣٠ في المئة)	٩٨٠ (٢٢ في المئة)	٨٨,٢ في المئة
الزراعة	٦٧٠ (٢ في المئة)	١٢٦ (٣ في المئة)	٨١,٢ في المئة
الخدمات	٨٧٨ ٩ (٣٥ في المئة)	٩١٩ ١ (٤٤ في المئة)	٨٠,٦ في المئة

المجموع	٢٧ ٩٣٣	٤ ٣٨٣	٨٤,٣ في المئة
	خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٩	خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٢٠	انخفاض نسبي
طالبو العمل الذين تم توجيههم	٦٧ ٢٩٣	٨ ٥٧٩	٨٧,٣ في المئة

المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل، ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

ومن ناحية أخرى، فَقَد ٥٠ ألف شخص وظائفهم خلال فترة الحجر، أي ١٢ في المائة من العمال، وفقًا لدراسة استقصائية أجرتها وزارة العمل، على عينة من ٣,٦٠٠ شركة توظف ٤٤٠,١٧١ عاملاً، تناولت تأثير الأزمة الصحية الناجمة عن كوفيد ١٩ في سوق العمل. ووفقا للدراسة الاستقصائية نفسها، استفاد ٧٢ في المائة من العمال من إجازة مدفوعة الأجر، وشهد ٧٥,٦ في المائة من العمال انخفاضا في نشاطهم، و٧,٥ في المائة صاروا يعملون بدوام جزئي، و١,٦ في المائة صاروا في البطالة المؤقتة. وفيما يتعلق بالدخل، كشفت الدراسة الاستقصائية أن ١٨٠ ألف موظف تعرضوا إلى تأخير في دفع أجورهم، أي ٤٤ في المائة من هؤلاء العمال.

وبحسب الوكالة الوطنية للتشغيل، يبدو أن ديناميات سوق العمل الجزائرية تحسنت في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، مقارنة بالتدهور الحاد بين نيسان/أبريل ٢٠١٩ ونيسان/أبريل ٢٠٢٠، بأكثر من ٨٠ في المائة من حيث العرض والتوظيف والطلب. والواقع أن الانخفاض في عروض العمل لم يتجاوز ١٥ في المائة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ وأيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، بل إن معدل نمو الوظائف الشاغرة في الزراعة زاد بنسبة ١٩ في المائة عن السنة السابقة. وبلغ الانخفاض النسبي في عمليات التوظيف ٢٠ في المائة عن السنة السابقة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، مقارنة بانخفاض بنسبة ٨٤ في المائة (عن السنة السابقة) في نيسان/أبريل ٢٠٢٠. وفيما يتعلق بالطلب الموجه، لم يتجاوز الانخفاض نسبة ٥ في المئة.

الجدول ١٢:

ديناميات سوق العمل في الجزائر حسب القطاع في ظل جائحة كوفيد-١٩ (أيلول/سبتمبر)

	عروض العمل المسجلة خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٩	عروض العمل المسجلة خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠	التغير النسبي
الصناعة	٨٧٧ ١١ (٣٣ في المئة)	٨٣٠ ١٠ (٣٥ في المئة)	-٩) في المئة)
قطاع البناء والاشغال العمومية	٣٩٩ ٩ (٢٦ في المئة)	٩٩٤ ٧ (٢٦ في المئة)	(١٥ في المئة)
الزراعة	٢٥٨ ١ (٣ في المئة)	٤٩٢ ١ (٥ في المئة)	١٩ في المئة
الخدمات	٥٠١ ١٣ (٣٧ في المئة)	٣٠٤ ١٠ (٣٤ في المئة)	(٢٤ في المئة)
المجموع	٣٦ ٠٣٥	٣٠ ٦٢٠	(١٥ في المئة)
	عمليات التوظيف خلال أيلول/سبتمبر ٢٠١٩	عمليات التوظيف خلال أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠	التغير النسبي
الصناعة	٥٩٤ ٨ (٣٢ في المئة)	٠٠٠ ٧ (٣٣ في المئة)	(١٩ في المئة)
قطاع البناء والاشغال العمومية	٢١١ ٧ (٢٧ في المئة)	٠١٧ ٦ (٢٨ في المئة)	(١٧ في المئة)
الزراعة	٩٩٠ (٤ في المئة)	٧٣٢ (٣ في المئة)	(٢٦ في المئة)
الخدمات	٩٣٣ ٩ (٣٧ في المئة)	٦٠٦ ٧ (٣٦ في المئة)	(-٢٣ في المئة)
المجموع	٢٦ ٧٢٨	٢١ ٣٥٥	(-٢٠ في المئة)

	خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٩	خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠	التغير النسبي
طالبو العمل الذين تم توجيههم	٤٩١ ٦٩	٠٠٧ ٦٦	(٥ في المئة)

المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل، ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

وفي ظل هذه الظروف، من المتوقع أن يتجاوز معدل البطالة في الجزائر ١٤ في المائة في عام ٢٠٢٠، مقارنة بنسبة ١١,٣ في المائة في عام ٢٠١٩. ويتوقع صندوق النقد الدولي، في تقريره عن التوقعات الاقتصادية العالمية، أن يرتفع معدل البطالة إلى ١٤,١ في المائة في عام ٢٠٢٠، وسيتفاقم ليبلغ ١٤,٣ في المائة في عام ٢٠٢١.

مصر: لجأ عدد من أصحاب العمل إلى تسريح العمال والإجازة الإلزامية غير مدفوعة الأجر بسبب وضعهم الصعب بعد الجائحة، بما في ذلك النقص الحاد في السيولة، لا سيما في المؤسسات الصغيرة.

وقد تجلى التأثير على ديناميات سوق العمل في مصر في تدهور مؤشرات المشاركة والعمالة والبطالة. وفي الواقع، انخفض عدد المشاركين من ٢٨ مليون مشارك في الربع الثاني من عام ٢٠١٩ إلى ٢٦,٧ مليون في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، أي بانخفاض قدره نحو ١٨ في المائة في القوى العاملة المصرية. وتأثرت المرأة أكثر بهذا الانخفاض، في حين انسحبت نحو ١,١ مليون امرأة من سوق العمل. وثمة مؤشر آخر تَدَهور هو مؤشر القوة العاملة النشطة. فقد انخفض من حوالي ٢٦ مليون عامل في الربع الثاني من عام ٢٠١٩ إلى حوالي ٢٤,١ مليون عامل في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، بانخفاض قدره ٨,٨ في المئة. أما بالنسبة لعدد العاطلين عن العمل فقد قفز بنحو ٥٠٠ ألف عاطل بين الربع الثاني من عام ٢٠١٩ والفترة نفسها من عام ٢٠٢٠. وبذلك ارتفع معدل البطالة من ٧,٥ في المائة إلى حوالي ٩,٦ في المائة بين الربع الثاني من عام ٢٠١٩ والفترة نفسها من عام ٢٠٢٠ (نشرة القوى العاملة، نيسان/أبريل وحزيران/يونيه).

وبذلك تكون الجائحة قد خلفت تأثيرا كبيرا على سوق العمل في مصر. على أن توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى تحسن أوضاع سوق العمل في مصر حيث من المتوقع أن يبلغ معدل البطالة نحو ٨,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠، مقابل ٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٩، وذلك بالموازاة مع توقع تحقق نمو إيجابي قدره نحو ٣,٥ في المئة.

وكشفت دراسة أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الحكومي)، بهدف تقييم تأثير الجائحة على حياة الأسر المصرية، أن ٦٢ في المائة من الأسر شهدت تغيرا في أوضاعها في سوق العمل، حتى أيار/مايو ٢٠٢٠. وأشارت الدراسة إلى أن النساء أقل تأثرا بهذا التغيير مقارنة بالرجال (٥١ في المائة مقابل ٦٣ في المئة)، وأن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٤ سنة هم الأكثر تضررا. وتشير البيانات التي أوردتها هذه الدراسة الاستقصائية، بالفعل، إلى أن التغير في الحالة في سوق العمل كان، حتى أيار/مايو ٢٠٢٠، مرتبطا ارتباطا سلبيا بالفئات العمرية.

الشكل ٢٦:

النسبة المئوية للعمال الذين تغير وضعهم في سوق العمل منذ ظهور الجائحة

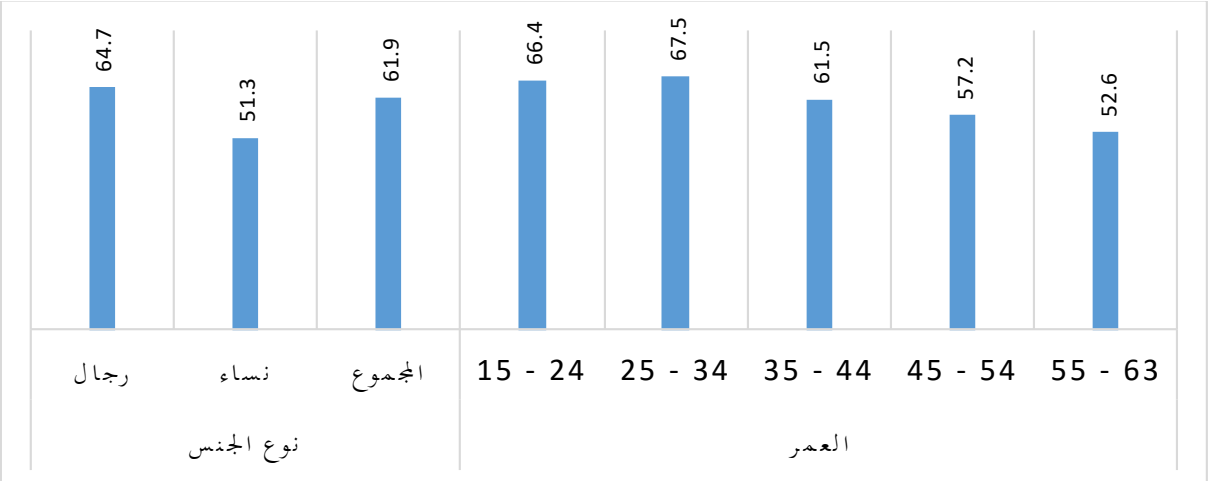

المصدر: الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء، أيار/مايو ٢٠٢٠.

وأبرزت الدراسة أيضا ثلاثة مظاهر رئيسية لتغير وضع سوق العمل، وهي البطالة، وتقليص ساعات العمل، وانخفاض المداخيل. وفي الواقع، قال ٢٦ في المائة من الذين قدّموا ردودا في إطار الدراسة إنهم أصبحوا عاطلين عن العمل، وانخفض وقت عمل ٥٥ في المائة منهم، في حين تحول ١٨,١ في المائة إلى العمل بشكل متقطع. ولا تزال هذه النسب قابلة للمقارنة وفقا للبيئة ونوع الجنس. وأشارت الدراسة أيضا إلى أن نسبة الذين أبلغوا في ردودهم أنهم أصبحوا عاطلين عن العمل مرتبطة عكسيا بالفئات العمرية. وبذلك يكون الشباب هم الأكثر تضررا من التعرّض للبطالة، حيث تبلغ نسبتهم حوالي ٣١ في المئة، مقارنة بنسبة ٢١ في المائة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٥٥ و٦٤ سنة.

الشكل ٢٧:

التوزيع حسب نمط تغير الوضع في سوق العمل

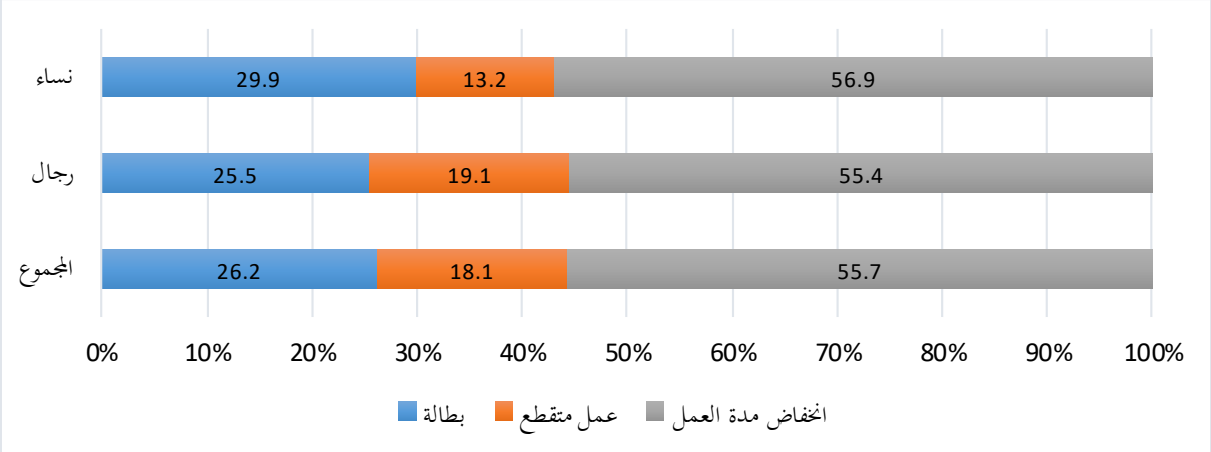

المصدر: الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء، أيار/مايو ٢٠٢٠.

أما من حيث الدخل، فقد أظهرت الدراسة انخفاضا بالنسبة لثلاثة أرباع الذين قدموا ردودا (٧٣,٥ في المئة)، من نهاية شباط/فبراير حتى نهاية أيار/مايو ٢٠٢٠. وتكمن الأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض في تدابير الإغلاق (٦٠,٣ في

المئة)، والبطالة (٣٥,٥ في المئة)، وانخفاض الطلب والنشاط (٣١,٥ في المئة)، وانخفاض الأجور (١٤,٥ في المئة)، وتعليق مشروع ما مؤقتا (١٢,٩ في المئة)، ووقف المساعدات الخيرية (٢,٢ في المئة). ومن ناحية أخرى، كان ثلث الأسر المصرية (٣٣,٢ في المئة) يعاني من عدم كفاية الدخل لإعالة نفسها (٣٤,٣ في المائة في المناطق الريفية مقابل ٣١,٨ في المائة في المناطق الحضرية).

موريتانيا: وفقا لبيانات الدراسة الاستقصائية لرصد أثر جائحة التي أجراها مكتب الإحصاءات الوطني، بالتعاون مع البنك الدولي، على مجموعة مؤلفة من ١٢٠٤ أسرة (انظر الفرع السابق)، اضطر ما يقرب من ربع العمال إلى تغيير وظائفهم منذ بداية ظهور الجائحة، في حين توقف ١١ في المائة عن العمل. وهناك عدة أسباب لهذه التغييرات والتوقف. ومن بين أكثر ما ذكر وقفُ نشاط المؤسسات (٤٣ في المائة ممن غيروا وظائفهم و٥٧ في المائة ممن توقفوا عن العمل). وكان انخفاض عدد الموظفين أيضا سببا في حدوث ٨ في المائة من التغييرات في الوظائف والتوقف عن العمل. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر ٦ في المائة من العمال أن سبب تغييرهم الوظيفة يعود إلى قلة عائد النشاط، وذكر ١٠ في المائة أنه سبب توقفهم عن العمل. وكان نقص وسائل النقل مسؤولا عن ٦ في المائة من حالات التوقف عن العمل.

الشكل ٢٨:

مبررات تغيير العمل والتوقف عن العمل المرتبطين بجائحة كوفيد-١٩ (نسبة مئوية)

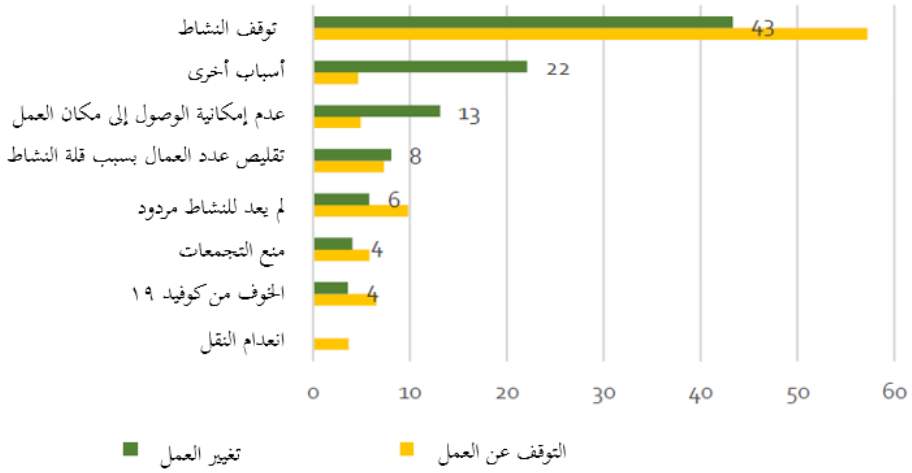

المصدر: Office national de la statistique, Mauritanie, Enquête de suivi de l'impact de la COVID-19, 2020.

وكان لتدهور ديناميات سوق العمل في موريتانيا تأثير كبير على دخل الأسر، حيث أبلغت ٧٦ في المائة من الأسر عن انخفاض في دخلها من العمل. وكان العمال في نواكشوط ونواذيبو الأكثر تضررا من هذا الانخفاض، حيث بلغ عددهم نحو ٨٢ في المئة.

الشكل ٢٩:

التغير في دخل العمل لأفراد الأسرة المعيشية منذ بداية الجائحة (نسبة مئوية)

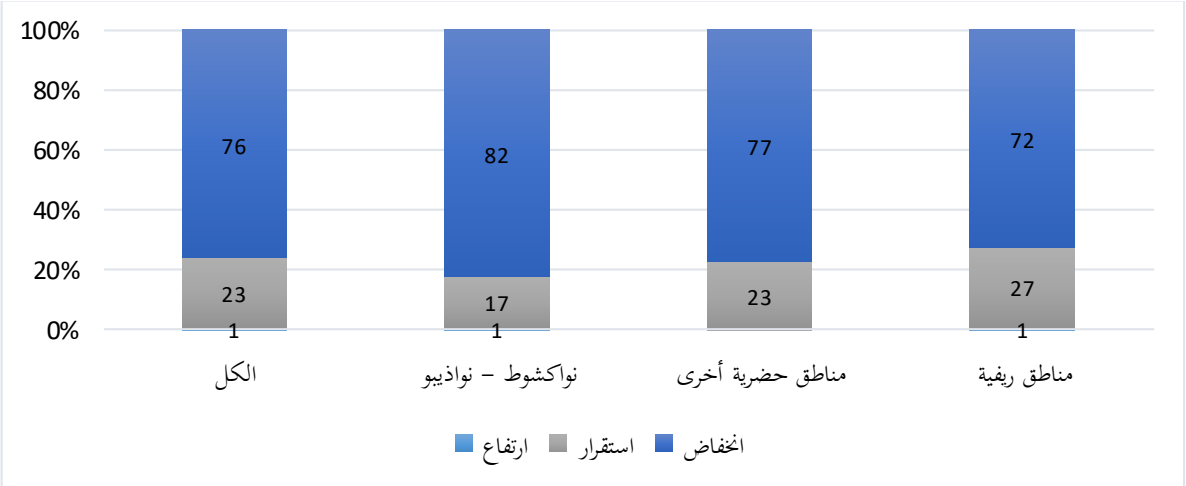

المصدر: Office national de la statistique, Mauritanie, Enquête de suivi de l'impact de la COVID-19, 2020.

المغرب: تأثرت سوق العمل في المغرب بالتوقف الجزئي أو الدائم للأنشطة أثناء الإغلاق. والواقع أن ٥٩ في المائة من المؤسسات المشمولة بدراسة استقصائية أجرتها المندوبية السامية للتخطيط بتحليلها[١٨] في تموز/يوليه ٢٠٢٠ قد خفضت قوتها العاملة. وكانت صناعة النسيج والجلود (٨٥ في المئة)، والصناعات الكهربائية والميكانيكا (٨٢ في المئة)، فضلا عن خدمات الإيواء والإطعام (٨٣) الأكثر تضررا.

[١٨] الدراسة الاستقصائية الثانية عن تأثير جائحة كوفيد-١٩ على المؤسسة، تموز/يوليه ٢٠٢٠

الشكل ٣٠:

نسبة المؤسسات التي خفّضت عدد عمالها حسب فرع النشاط

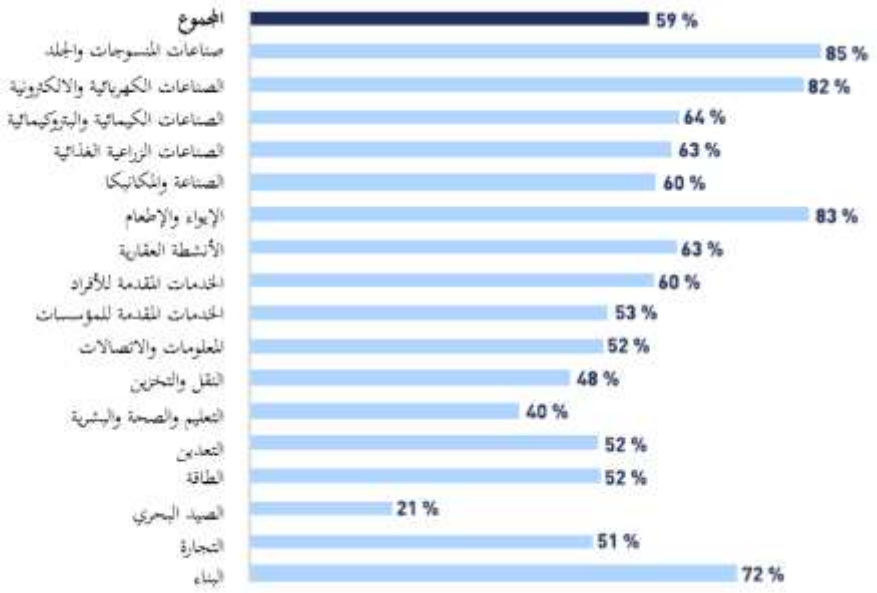

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٠.

وعلى صعيد آخر، عززت الجائحة الاختلالات القائمة منذ أمد بعيد، مثل البطالة وعدم الملاءمة، بما في ذلك العمالة الناقصة والعمالة الهشة. وأفادت المندوبية السامية للتخطيط، على سبيل التنويه، بأن نحو ٦٠٠ ألف وظيفة في المجموع، و٣٠٠ وظيفة بأجر، فُقدت بين الربع الثاني من عام ٢٠١٩ والربع الثاني من عام ٢٠٢٠، أي نحو ٥ في المائة من الوظائف، وأكثر من نصف ساعات العمل في القطاعات غير الزراعية. ونتيجة لذلك، تم إضافة أكثر من ٣٦٠ ألف عامل إلى القوى العاملة الموجودة في حالة عمالة ناقصة بين الربع الثاني من عام ٢٠١٩ ونفس الفترة من عام ٢٠٢٠.

الشكل ٣١:

صافي الوظائف التي فقدت بين الربعين الثانيين من عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ حسب مكان الإقامة

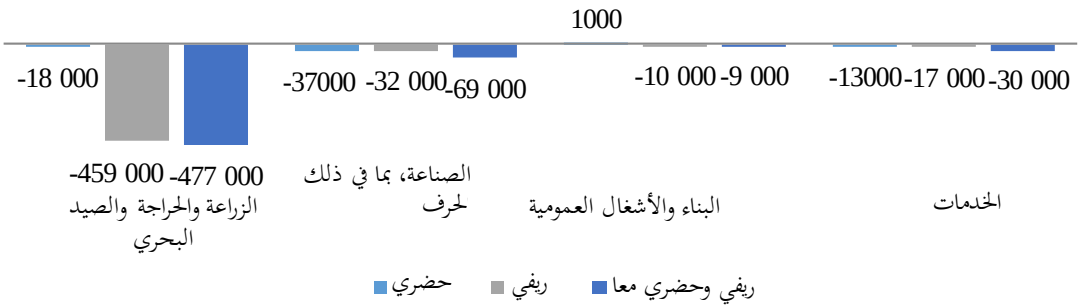

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٠.

وأثر انخفاض العدد الإجمالي لساعات العمل في الأسبوع على جميع القطاعات، لا سيما قطاع البناء (٧١ في المئة)، والصناعة، بما في ذلك الحرف اليدوية (٦٣ في المئة) والخدمات (٥٤ في المئة).

الشكل ٣٢:

التغير في حجم ساعات العمل أسبوعيا بين الربعين الثانيين من عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ حسب قطاع النشاط الاقتصادي (بملايين الساعات)

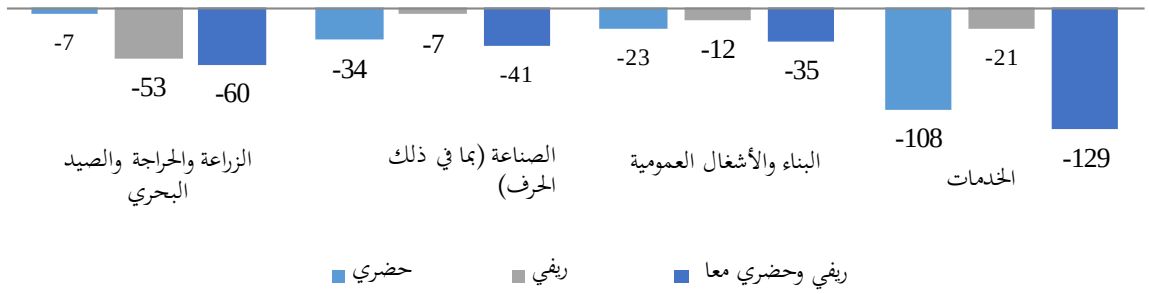

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٠.

وبذلك ارتفع معدل العمالة الناقصة من ٣,١ في المائة إلى ٩,١ في المئة. وكان الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٥ و٥٩ عاما (+٥,٣ نقطة)، والأشخاص الذين لا يحملون شهادة (+٤,٢ نقطة) والرجال (+٤ نقاط) الأكثر تضررا.

الشكل ٣٣:

تطور معدل العمالة الناقصة بين الربعين الثانيين من عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ بين فئات معينة من القوى العاملة (نسبة مئوية)

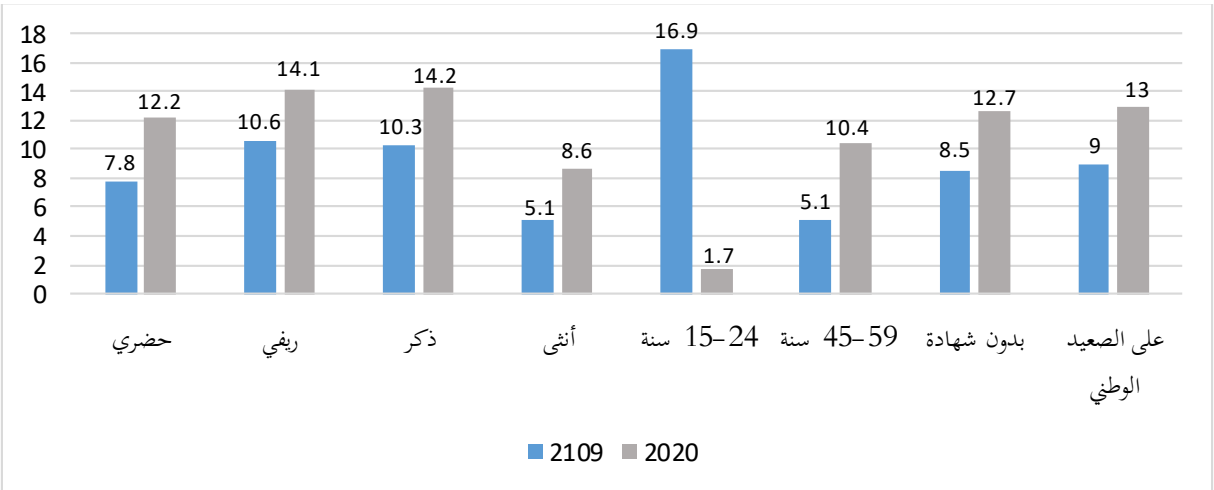

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٠.

وارتفعت نسبة البطالة من ٨,١ في المائة إلى ١٢,٣ في المائة بين الربع الثاني من عام ٢٠١٩ والفترة نفسها من عام ٢٠٢٠، أي بزيادة قدرها ٤٩٦ ألف شخص أو ٥٠,٦ في المائة (من ٩٨١ ألف إلى ١,٤٧٧,٠٠٠ عاطل). وكانت هذه الزيادة واسعة النطاق ولكنها أثرت بشكل رئيسي على الشباب، الذين ارتفع معدل البطالة بينهم من ٢٢,٢ في المائة إلى

٣٣,٤ في المائة خلال الفترة نفسها. وبالنسبة لأصحاب الشهادات، ارتفع معدل البطالة من ١٤,٥ في المائة إلى ١٨,٢ في المائة — *"كانت الزيادة أكثر وضوحا بين حاملي شهادات التخصص المهني (+١١,٧ نقطة ومعدل ٣٧ في المئة)، وشهادات التعليم الأساسي (+٤,٦ نقطة ومعدل ١٤,٩ في المئة) وشهادات في المؤهلات المهنية (+٣,٨ نقطة ومعدل ٢٠,٣ في المئة)"* (المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٠).

الشكل ٣٤:

تطور معدل البطالة بين الربعين الثانيين من عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ بين فئات معينة من القوى العاملة (نسبة مئوية)

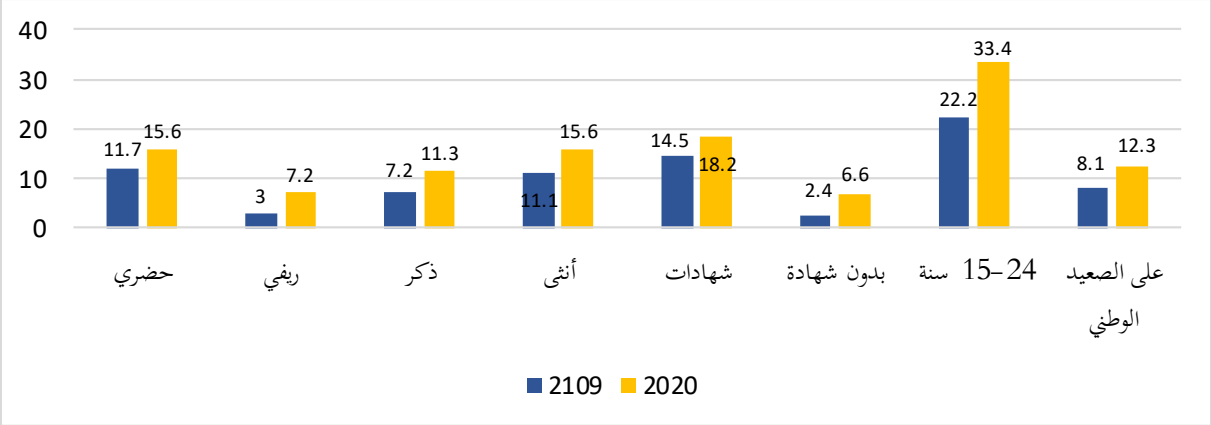

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٠.

وأشارت المندوبية السامية للتخطيط أيضا إلى زيادة من ١٥,٨ في المائة إلى ٢٩,٧ في المائة في نسبة الأشخاص الذين ظلوا عاطلين عن العمل مدة تقل عن أربعة أشهر. ومن بين هؤلاء العاطلين الجدد، هناك ٧٦ في المائة عاطلون عن العمل بسبب التسريح من العمل أو توقف النشاط. وبالتالي، ارتفعت نسبة العاطلين بسبب التسريح أو توقف النشاط من ٢٥ إلى ٤٠ في المائة بين الربعين الثانيين من عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

الشكل ٣٥:

تطور هيكل العاطلين عن العمل حسب أسباب البطالة بين الربعين الثانيين من عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ (نسبة مئوية)

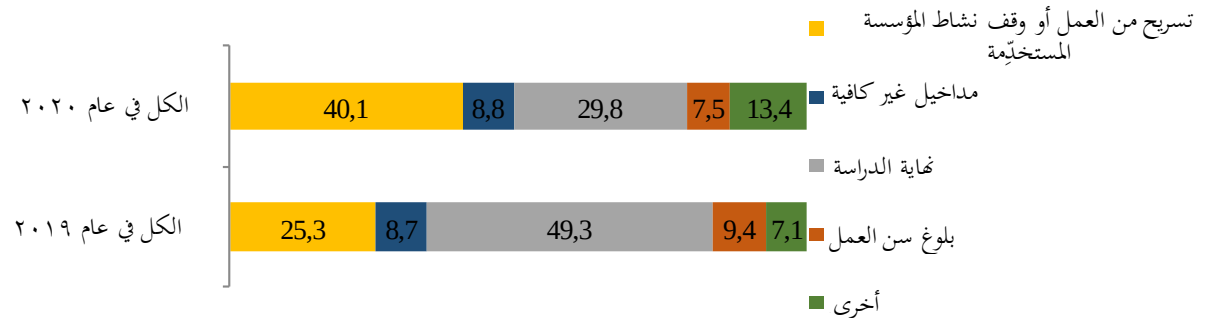

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٠.

وفي الربع الثالث، وحتى مع العودة الكاملة أو الجزئية إلى النشاط لثلاثة أرباع المؤسسات، لم ينخفض معدل البطالة (المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٠)، بل ارتفع من ١٢,٣ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ إلى ١٢,٧ في المائة في الربع الثالث.

تونس: تشير الدراسة الاستقصائية التي أجراها معهد الإحصاء، بالشراكة مع البنك الدولي، عن تأثير أزمة الجائحة، في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، إلى أن هناك تأثيرا محدودا على العمالة الرسمية في نيسان/أبريل. ومن ناحية أخرى، أظهرت الدراسة التي أجريت في تموز/يوليه ٢٠٢٠ أن عدد المؤسسات التي لجأت إلى تسريح العمال كان أكبرُ مما كان عليه في نيسان/أبريل. كما تشير البيانات الواردة من معهد الإحصاءات إلى انخفاض عدد العاملين في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ بـ ١٦١ ألف شخص.

وفي القطاع الرسمي، لم تقم ٥٠,١ في المائة من المؤسسات بأي عملية تعديل، وكان معظمها في شكل إجازة مؤقتة وتخفيضات في الأجور. والواقع أن ١٨,٧ في المائة من المؤسسات لجأت إلى إجازات مدفوعة الأجر، و٩,٦ في المائة إلى إجازات غير مدفوعة الأجر، و١١ في المائة إلى تخفيضات في الأجور، و٤,٣ في المائة إلى تخفيض ساعات العمل. ولم تلجأ إلى التسريح من العمل سوى ٤,٥ في المائة من المؤسسات، ولم تلجأ إلى التوظيف سوى ١,٢ في المائة من المؤسسات. أما الحالة بحسب القطاع، فكانت مؤسسات قطاع البناء والصناعات الميكانيكية والإلكترونية هي الأكثر لجوءًا إلى التعديلات المتعلقة بالعمالة.

وفي تموز/يوليه ٢٠٢٠، كان اللجوء إلى هذه التعديلات أكثر حدّة، حيث أبلغت ٥٩ في المائة من المؤسسات عن إجراء تعديلات متصلة بالعمالة. وكان هناك عدد أكثر من المؤسسات التي لجأت إلى تسريح العمال. والواقع أن ١٧,٧ في المائة من المؤسسات العاملة قامت بعمليات تسريح في تموز/يوليه، مقارنة بنسبة ٨ في المائة في نيسان/أبريل. كما أن المؤسسات لجأت بصورة أقل للإجازات مدفوعة الأجر وبدون أجر، حيث انخفضت من ١٨,٢ في المائة و٧,٢ في المائة على التوالي في تموز/يوليه مقارنة بنسبة ٢٧,٧ في المائة و١٤,٣ في المائة في نيسان/أبريل. ومن ناحية أخرى، لجأت ١٠,٩ في المائة من المؤسسات إلى تخفيضات في الأجور في تموز/يوليه (١٣,٣ في المائة في نيسان/أبريل). وكان الوضع بحسب القطاع أن مؤسسات خدمات الإيواء والإطعام والمقاهي هي التي قامت بإجراء أكبر قدر من التعديلات المتعلقة بالوظائف (٣٠,٥ في المائة لجأت إلى تسريح العمال، و٢٢,١ في المائة إلى إجازات مدفوعة الأجر، و٢١,٥ في المائة إلى تخفيض ساعات العمل، و٢١,٢ في المائة إلى إجازات بدون أجر).

وفيما يتعلق بديناميات سوق العمل التونسية، كما تتبين من بيانات معهد الإحصاء، فقد تدهورت في الوقت الذي شهدت فيه معظم قطاعات النشاط الاقتصادي انخفاضا في عدد العاملين، وارتفعت البطالة، وانخفض معدل النشاط. وفي الواقع، **بلغ عدد** العاملين **٣,٤٠٤,٥٠٠ شخص في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠**، مقابل ٣,٥٦٤,٥٠٠ عامل في الربع الأول من عام ٢٠٢٠. وفي نيسان/أبريل، بلغ عددهم ٣ ٣٤١ ١٠٠ عامل، وهو أكبر انخفاض في عدد العاملين خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ (-٤٠٠ ٢٢٤ عامل مقارنة بمتوسط الربع الأول). وقد أثر هذا الانخفاض بصورة أخص على الموظفين الذين تأثروا بفقدان ١٣١ ٨٠٠ وظيفة؛ وبلغ الانخفاض حوالي ١٢ ألفا عامل بين العاملين لحسابهم الخاص و١٧ ٢٠٠ عامل بين العاملين لدى أُسر. وخلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، عاد عدد العاملين إلى الارتفاع ليصل إلى ٣ ٣٩١ ٢٠٠ عامل و٣ ٤٨١ ٣٠٠ عامل على التوالي. وفي الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، بلغ عددهم الأشخاص العاملين ٣ ٥١١ ٦٠٠.

وفيما يتعلق بمعدل البطالة، فقد بلغ حوالي ١٨ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، بعد أن كان ١٥,١ في المائة في الربع الأول. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى ٧٤٦,٤٠٠ عاطل مقابل ٦٣٤,٨٠٠ عاطل في الربع الأول من عام ٢٠٢٠. وانخفض معدل البطالة في الربع الثالث إلى ١٦,٢ في المئة، وقدر عدد العاطلين عن العمل بنحو ٦٧٦ ٦٠٠ عاطل من مجموع القوة العاملة.

أما معدل النشاط فقد انخفض بنسبة ٠,٦ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ من ٤٨ في المائة إلى ٤٧,٤ في المئة. ومقارنةً بالربع نفسه من عام ٢٠١٩، فقد انخفض معدل النشاط بمقدار ٠,١ نقطة. ونتيجة لذلك، انخفضت القوة العاملة إلى ٤ ١٥١ ٠٠٠ عامل، من ٤ ٢٠٠ ٣٠٠ عامل في الربع الأول من عام ٢٠٢٠. وفي الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، ارتفع معدل النشاط إلى ٤٧,٧ في المئة، أي نحو ٤ ١٨٨ ٢٠٠ شخص من القوة العاملة.

باء– زيادة الفقر في الأفق

كانت فئات الشباب والنساء وذوي الأجور المنخفضة تقليديا [وستبقى] أكثر عرضة لارتفاع معدلات البطالة في المنطقة دون الإقليمية. وإذا نظرنا إلى خصوصيات العمل والعمال، نجد أن النساء والشباب والأشخاص العاملين في القطاع غير الرسمي تضرروا على نحو غير متناسب.

وكما هي الحال في أماكن أخرى من العالم، يواجه الشباب مخاطر من حيث تكوين رأس المال البشري، في حين أن التباعد الاجتماعي، وهو الإجراء الذي لم تكن بلدان المنطقة دون الإقليمية مستعدة له بالقدر الكافي، كان استراتيجية ضرورية للحد من انتشار الفيروس التاجي. ويتزايد قلق الخبراء أكثر فأكثر من الآثار الطويلة الأجل على التعلُّم، لا سيما في البلدان النامية، لأنها أقل تجهيزا بالهياكل الأساسية في مجال التكنولوجيا والاتصالات. وفيما يتعلق بالاندماج المهني، يواجه الشباب تحديات شتى. وتشمل هذه التحديات عدم اليقين بشأن فرص التدريب الداخلي وفرص العمل، لا سيما بالنسبة للطلاب المتخرجين حديثا، ومخاطر تسريح العمال ذوي المهارات المنخفضة (حيث تشير الأدلة إلى أن المؤسسات تميل، في الأوقات الصعبة، إلى الاستغناء عن الأشخاص ذوي المهارات المنخفضة). وتشمل هذه التحديات أيضا التعرض لمخاطر الافتقار إلى الحماية الاجتماعية، لا سيما في ’’ أشكال العمالة غير النمطية‘‘، بما في ذلك العمل بدوام جزئي، والعمل في القطاع غير الرسمي، والعمالة الهشة. والواقع أن نسبة كبيرة من شباب شمال أفريقيا يعملون فيما يسمى بالوظائف الهشة، التي تشمل وظائف تدخل في إطار العمل لدى أسر والعمل الحر. وهذه النسب مرتفعة إلى حد ما في المغرب (أكثر من ٦٠ في المئة)، والسودان (٦٠ في المئة) وموريتانيا (٥٣ في المئة)، وتتراوح بين ٢٠ و٣٠ في المائة في بقية بلدان المنطقة دون الإقليمية.

الشكل ٣٦:

توزيع الشباب العاملين حسب المركز، ٢٠١٩

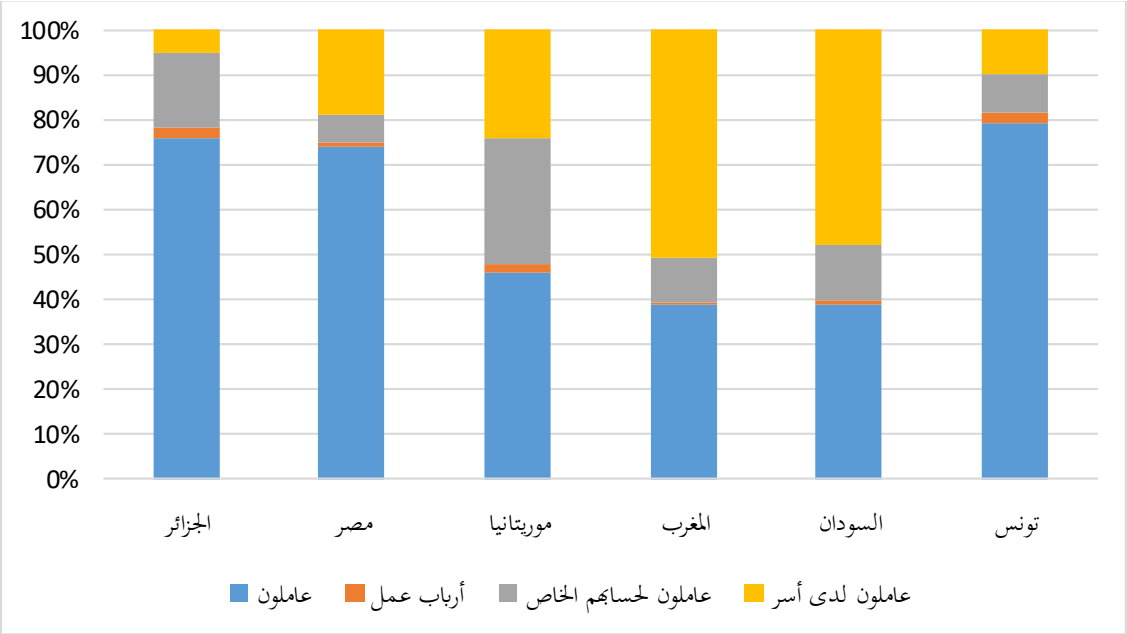

المصدر: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠.

وبالنسبة إلى المرأة، فإنها تمثل نسبة كبيرة جدا في العدد الإجمالي للوظائف الهشة في مصر (٣٤ في المئة)، وموريتانيا (٦٨ في المئة)، والمغرب (٦١ في المئة) والسودان (٦٥ في المئة). ومعدلهن في هذا النوع من الوظائف ضعيف نسبيا في الجزائر (٢٣ في المئة) وتونس (١٤ في المئة).

الجدول ١٣:

مجموعة مؤشرات نوعية الوظائف في شمال أفريقيا، ٢٠١٩

	العمالة غير الرسمية (نسبة مئوية من إجمالي العمالة غير الزراعية)	نسبة السكان المشمولين بنظم الحماية الاجتماعية	العمالة الهشة، المجموع (نسبة مئوية من إجمالي العمالة)	العمالة الهشة، النساء (نسبة مئوية من عمالة المرأة)
الجزائر	٣٨ (٢٠١٤)	٦٤ (٢٠١٠)	٢٧,٠٥	٢٣,٣١
مصر	٥٤	٣٧ (٢٠١٦)	٢١,١٢	٣٤,٠٠
موريتانيا	٩١ (٢٠١٧)[١٩]	غير متاح	٥٢,٨٢	٦٨,٢١
المغرب	٤٠ (٢٠١٤)	٦١ (٢٠١٧)	٤٨,١٠	٦١,٠٢
السودان	٧٧ (٢٠١١)	غير متاح	٥٠,٠٤	٦٤,٦٦
تونس	٤٠ (٢٠١٤)	٥٤ (٢٠١٧)	٢٠,٠٨	١٤,٤٥

المصدر: البنك الدولي (٢٠٢٠) والدراسات الاستقصائية للعمالة الفردية.

[١٩] تتعلق هذه الإحصائية بالعمال المستخدمين في القطاع الخاص غير الزراعي، وفقا لمكتب الإحصاء الوطني في موريتانيا.

وبالإضافة إلى خطر فقدان الوظيفة والعمل بإحدى ’’ الصيّغ غير النمطية للعمالة‘‘، فإن المرأة اليوم ممثلة بنسبة كبيرة جدا في الأعمال الخطرة، لا سيما في القطاعات التي تشكل خط الدفاع الأول ضد الجائحة، أي مجالات الصحة البشرية والعمل الاجتماعي. ووفقا لأرقام منظمة العمل الدولية، فإن النسبة المئوية لهذه المجالات في عمالة المرأة تفوق وزنها في مجموع العمالة على الصعيد الوطني، كما هي الحال في الجزائر، حيث تعمل في التعليم ٣١ في المائة من النساء العاملات، مقارنة بنسبة ١٠ في المائة فقط على الصعيد الوطني.

الشكل ٣٧:

المرأة ممثلة بنسبة كبيرة جدا في التعليم والصحة

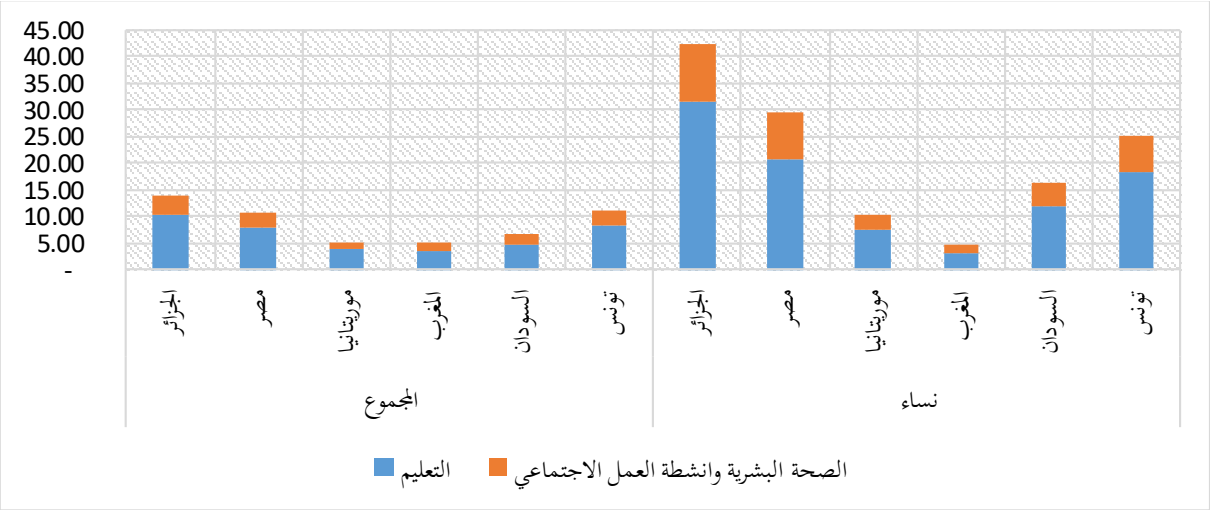

المصدر: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠.

ورغم أوجه الهشاشة التي تميز عمالة الشباب والنساء، في سياق هذه الأزمة الصحية، فإن جزءا كبيرا من العمال المنتسبين يوجدون في مواقع هشة. ويشكل العاملون لحسابهم الخاص والعاملون لدى أسر حوالي نصف القوة العاملة في موريتانيا والمغرب والسودان. وهم يمثلون ثلث الوظائف في الجزائر، والخُمس في مصر وتونس. ويحصل هؤلاء العمال عموما على دخل منخفض ولا يستفيدون من حيث المبدأ من الحماية الاجتماعية. وهم بذلك معرضون بدرجة كبيرة لمخاطر الفقر والهشاشة، في حالة فقدان العمل، وبالتالي الدخل.

الشكل ٣٨:

توزيع القوة العاملة المستخدَمة، حسب المركز، ٢٠١٩

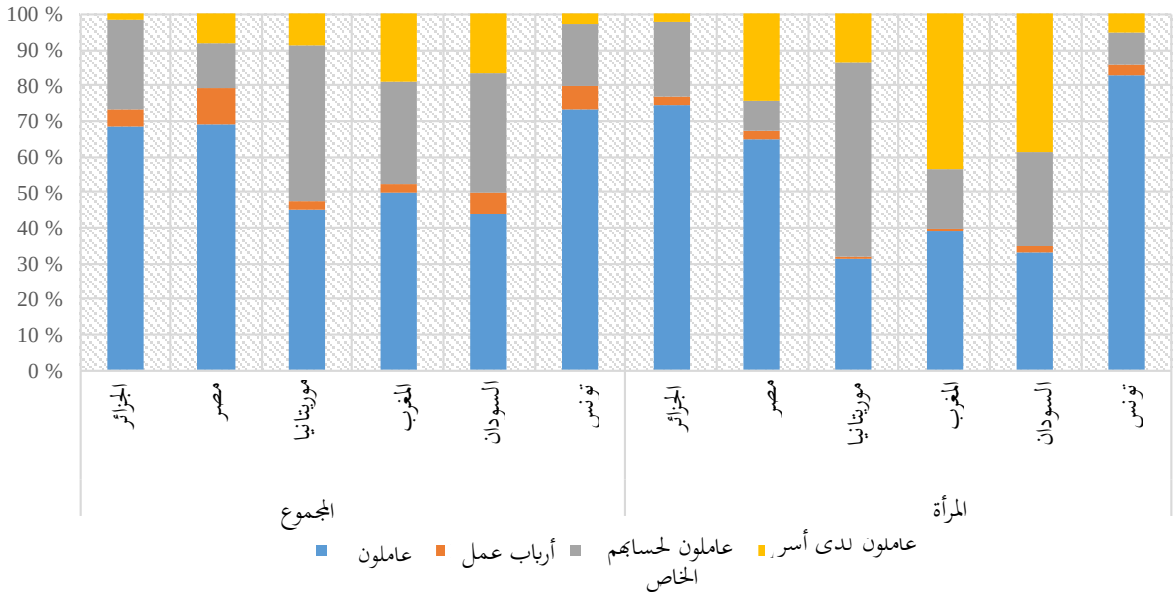

المصدر: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة كبيرة من العمال يقل دخلهم عن ٥,٥ دولارات (بحساب مكافئ القوة الشرائية)؛ وهو ما يضعهم ضمن فئات الفقراء والضعفاء. ويصنف حوالي نصف العمال على أنهم فقراء وضعفاء في مصر والمغرب والسودان. وتنخفض هذه النسبة إلى حوالي ٢٠ في المائة في الجزائر وموريتانيا، وإلى أقل من ١٠ في المائة في تونس.

الشكل ٣٩:

توزيع اليد العاملة المستخدمة حسب فئة الدخل، ٢٠١٩

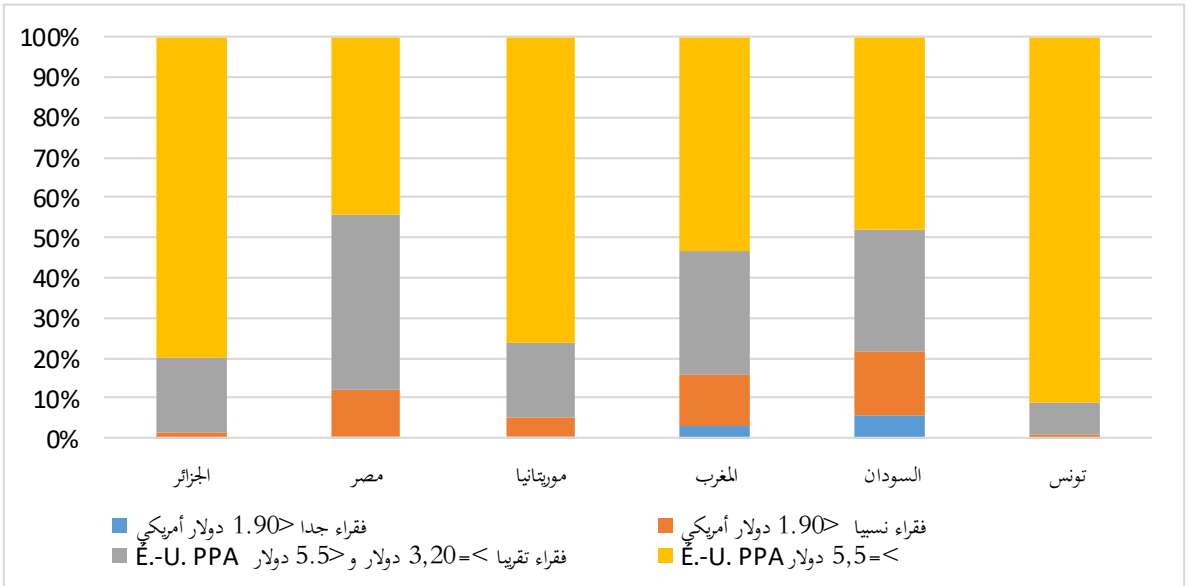

المصدر: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بخطط حماية العمال في القطاع الرسمي من البطالة، تبلغ نسبة التغطية القانونية حوالي ٣٨,٤ في المائة في شمال أفريقيا. وهناك ثلاثة بلدان لديها نظام تأمين اجتماعي عام إلزامي فقط أو مقرونا بمساعدة اجتماعية، وهي: المغرب والجزائر ومصر. وفي هذه البلدان الثلاثة، تتراوح نسبة القوة العاملة المشمولة بخطط التأمين ضد البطالة بين ثلث وثلثي القوة العاملة. وفي تونس، لا توجد سوى المساعدات الاجتماعية.

الشكل ٤٠:

نظم الحماية من البطالة، حسب نوع نظام الحماية، ٢٠١٥ أو أحدث البيانات المتاحة

المصدر: منظمة العمل الدولية، التقرير العالمي للحماية الاجتماعية، ٢٠١٧-٢٠١٩.

والنتيجة المباشرة لهذا المزيج من التغطية المنخفضة للتأمين الاجتماعي وتزايد أوجه عدم المساواة، الذي يدل عليه الانخفاض الناجم عن ذلك في متوسط الدخل، هي احتمال حدوث زيادة في مستويات الفقر. وتشير تقديرات أعدها المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة بشأن مجموع السكان، إلى أنه من المتوقع حدوث زيادة بنسبة ٠,٨ في المائة تقريبا في معدل الفقر في شمال أفريقيا (على افتراض حدوث زيادة موحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) لترتفع إلى نحو ٨ في المائة عند عتبة ١,٩٠ دولار في اليوم، بعد انكماش بنسبة ٥ في المائة في دخل الفرد (أو الاستهلاك).

وتشير تقديرات أحدث للبنك الدولي عن تأثير الجائحة على الفقر في العالم إلى أن ٣ ملايين شخص قد يقعون في براثن الفقر المدقع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأن ٩ ملايين شخص سينخفض دخلهم إلى ما دون عتبة ٣,٢ دولارات في اليوم، و١٦ مليون شخص دون عتبة ٥,٥ دولارات في اليوم.

الشكل ٤١:

التوزيع الإقليمي للفقراء الجدد بسبب جائحة كوفيد-١٩

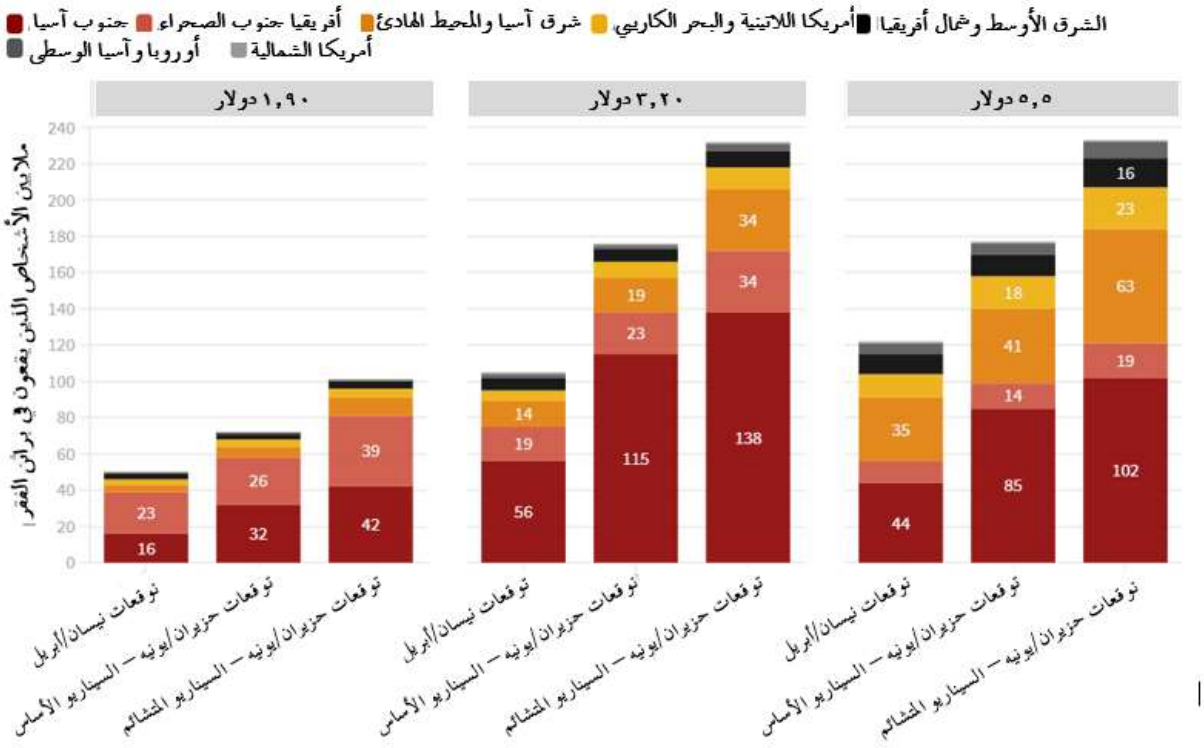

المصدر: البنك الدولي، Banque mondiale ; Lakner *et al.*, 2020, PovcalNet, Perspectives économiques mondiales.

٤- توقعات نمو سوق العمل

ألف- توقعات النمو إلى آفاق عام ٢٠٢٢

يشير تحليلٌ لهيكل الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية، استنادا إلى النهج القائم على الإنفاق، إلى غلبة الطلب المحلي، لا سيما الإنفاق الحكومي على الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية. وساهمت هذه الأخيرة بأكثر من ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر والسودان وتونس، مقارنة بحصص بلغت نحو النصف في البلدان الأخرى. ولوحظ كذلك وجود حصص كبيرة من حيث الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (٤١ في المئة)، وموريتانيا (٣٥ في المئة) والمغرب (٢٨ في المئة). وبالنسبة لبقية البلدان، تتفاوت هذه الحصص بمقدار الخُمس في السودان (٢٣ في المئة) وتونس (١٩ في المئة) إلى السُّدس في مصر (١٧ في المئة). وفيما يتعلق بتجارة السلع والخدمات مع البلدان الأخرى، سجلت تونس معدل انفتاح (مجموع الصادرات والواردات، مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي) يتجاوز ١٠٠ في المئة؛ ويبلغ هذا المعدل حوالي ٩٠ في المائة في المغرب، والنصف في الجزائر ومصر، والثلثين في موريتانيا، وهو منخفضٌ جدا، أقل من ١٠ في المئة، في السودان.

الشكل ٤٢:

توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب النفقات الرئيسية، ٢٠١٩

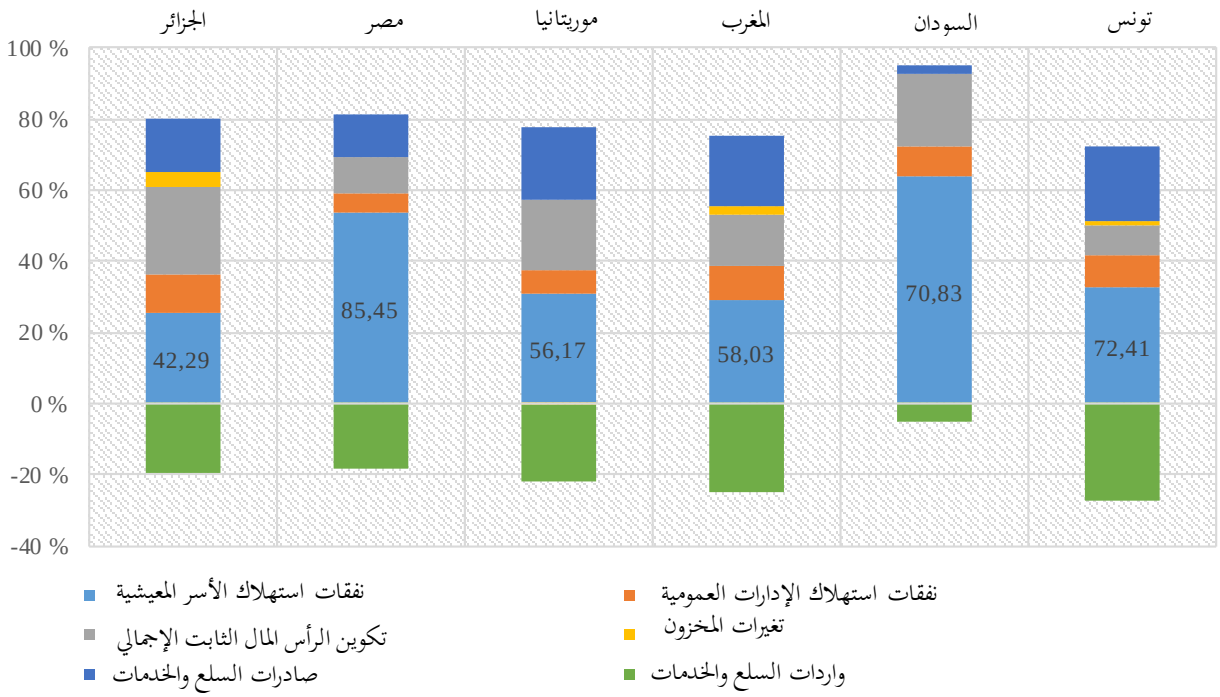

المصدر: الأونكتاد، ٢٠٢٠.

وبالنظر إلى السِّمات القطاعية ومصادر النمو في بلدان منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية، يتوقع عدد من الخبراء حدوث انخفاض في معدل النمو، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المخاوف المتعلقة بتفشي الفيروس التاجي، وتدهور الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وكذلك بسبب ضعف أداء القطاع الزراعي، كما هي الحال في المغرب، وأسعار السلع الأساسية كما في بعض البلدان مثل الجزائر.

وباستثناء **مصر**، حيث يبدو أن النشاط الاقتصادي أخذ يتحسن بعض الشيء في الأشهر الأخيرة، بعد انكماش بنسبة ١,٧ في المائة في الربع الثاني مقارنة بالعام السابق، تشير التوقعات إلى دخول جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية دائرة الخطر. ويبدو أن الزيادة الإجمالية في نشاط القطاع الخاص غير النفطي، والانخفاض النسبي للإصابات الجديدة بالفيروس، واستمرار جهود الإنفاق العام، قد أدت إلى نمو في النشاط في الربعين الثالث والرابع.

وفي الجزائر، يواجه الاقتصاد تأثيرا مزدوجا بسبب القيود الناجمة عن الجائحة وانخفاض عائدات النفط، وهو ما يُلقي بثقله على المالية العامة وجهود الإنفاق (في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، انخفض إنتاج النفط إلى أدنى مستوى له منذ عقدين).

وفي المغرب، انكمش الاقتصاد بنسبة ١٥ في المائة تقريبا في الربع الثاني وبنسبة ٩ في المائة في الربع الثالث، على أساس سنوي، بسبب ضعف أداء الزراعة، رغم أنه من المتوقع أن يزداد إنتاجها في النصف الثاني من العام، واستمرار الانكماش في قطاعي الصناعة والخدمات، وتضرر قطاع السياحة بشدة من هذه الأزمة. وقد تعزز هذا الأداء الضعيف من خلال الشعور بعدم الثقة من جانب المستهلكين وموقف الانتظار والترقب تجاه الإنفاق العام.

وفي تونس، تأثر الاقتصاد تأثرا شديدا بنتائج الانكماش الحاد في النشاط في الربع الثاني، الناجم عن الجائحة. ونتيجة لذلك، تضرر قطاع السياحة بشدة، وتأثر قطاعا التعدين والطاقة تأثرا كبيرا بتباطؤ الطلب في الأسواق الدولية. وفي هذا السياق، حدث تلاشٍ في الطلب المحلي.

وفي السودان، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٩، تحت وطأة انكماش قطاع الخدمات والاستثمار في الخدمات العقارية والتجارية. ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨,٤ في المائة أخرى في عام ٢٠٢٠، بسبب ضعف الطلب المحلي على الاستهلاك والاستثمار، لا سيما استثمارات القطاع الخاص، التي لا يشجعها عدم اليقين السياسي وضعف بيئة الأعمال. وقد أدى ذلك إلى إضعاف الثقة والإنتاجية في قطاعي الصناعة التحويلية والبناء، وأثَّر على الزراعة بسبب نقص المدخلات.

وفي موريتانيا، من المتوقع أن ينكمش النشاط الاقتصادي بنحو ٣,٢ في المئة، وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي. وتستند هذه التوقعات إلى مراجعة الاستثمار العام المتوقعة في عام ٢٠٢٠، من ١٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفقا للسلطات الموريتانية. كما تأثر النمو الاقتصادي بانكماش الطلب العالمي على الحديد والنحاس. وكان لهذا الانكماش تأثير على المداخيل والاستثمارات المباشرة الأجنبية، التي يتوقع أن يتحقق ثلثاها فقط (٩٣٧ مليون دولار بدلا من ٥٩٤ مليون دولار).

الشكل ٤٣:

الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (معدلات النمو)

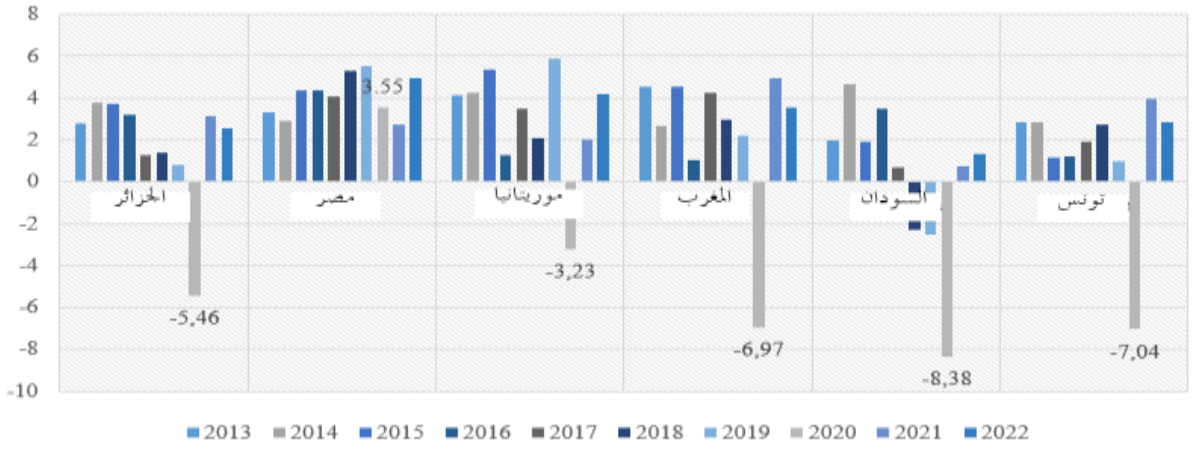

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

باء– توقعات سوق العمل إلى آفاق عام ٢٠٢٢

تشير تقديرات منظمة العمل الدولية بشأن شمال أفريقيا إلى أن الخسائر في ساعات العمل بلغت نحو ٢,٥ في المائة في الربع الأول، أي مليوني وظيفة بدوام كامل (٤٨ ساعة في الأسبوع)، في حين أن عمليات الإغلاق لم تصبح سارية المفعول حتى النصف الثاني من آذار/مارس. وفي الربع الثاني، ومع الزيادة في عمليات الإغلاق، قُدرت الخسائر في ساعات العمل بنحو ١٥,٥ في المئة، أو ما يعادل ٩ ملايين وظيفة بدوام كامل (٤٨ ساعة في الأسبوع). وكان الأثر على العمالة في حساب الربع الثاني هو الأكبر، نسبيا، بين مناطق القارة.

وتشير التقديرات إلى أن حجم الخسائر كان أكبر في شرق أفريقيا وغربها في الربع الأول، إذ بلغت حوالي ٣ ملايين وظيفة بدوام كامل لكل منهما، أي بانخفاض نسبي في ساعات العمل قدره نحو ٢,٤ في المائة للمنطقة دون الإقليمية الأولى و٢,٥ في المائة للثانية. وفي وسط أفريقيا، قُدرت الخسائر بمليون وظيفة بدوام كامل، أي بنسبته –٢,٣ في المائة من ساعات العمل في المنطقة دون الإقليمية، وهو ما يرفع الخسارة المقدرة إلى ٧ ملايين وظيفة بدوام كامل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أي بنسبته –٢,٤ في المائة من ساعات العمل. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تقدر الخسائر بنحو ٣٥ مليون وظيفة بدوام كامل في الربع الثاني، أي بنسبة –١١,٤ في المائة من ساعات العمل. وضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يتوقع أن تكون منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية الأكبر تعرضا للخسائر. وتقدر هذه الخسائر بخمسة عشر مليون وظيفة بدوام كامل أو –١٠,٩ في المائة من ساعات العمل. ومن المتوقع أن تكون منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، التي خسرت ١٣ مليون وظيفة بدوام كامل، أي بنسبة –١١,٦ في المائة من ساعات العمل، ثاني أكبر الخاسرين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتقدر الخسائر في وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي بحوالي ٦ ساعات عمل (–١١,٩ في المئة) ومليوني ساعة عمل (–١٢,٢ في المئة) على التوالي.

الشكل ٤٤:

الخسائر بساعات العمل في الربعين الأول والثاني، في أفريقيا

المصدر: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠.

ومن جهة أخرى، تشير الأرقام الرسمية إلى تحسن أوضاع سوق العمل في مصر حيث من المتوقع أن يبلغ معدل البطالة نحو ٨,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠، مقابل ٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٩ (صندوق النقد الدولي)، بالموازاة مع نمو إيجابي متوقع بنحو ٣,٥ في المئة.

وفي الجزائر، من المتوقع أن يتجاوز معدل البطالة ١٤ في المائة في عام ٢٠٢٠، مقابل ١١,٣ في المائة في عام ٢٠١٩. ويتوقع صندوق النقد الدولي، في تقريره عن التوقعات الاقتصادية العالمية، أن يرتفع معدل البطالة إلى ١٤,١ في المائة في عام ٢٠٢٠، وأن يتفاقم ليبلغ ١٤,٣ في المائة في عام ٢٠٢١. وفضلا عن ذلك، أفادت الوكالة الوطنية للتشغيل في الجزائر بحدوث انخفاض حاد في الطلب على والوظائف والمعروض منها بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ ونيسان/أبريل ٢٠٢٠. فقد انخفض الطلب من ١٠٤ ٨٧ وظائف إلى ٥٧٩ ٨ وظيفة، في حين انخفض العرض من ٣٤٨ ٤٥ وظيفة

إلى ٥٤٢٣ وظيفة فقط. وأفادت دراسة استقصائية أجرتها وزارة العمل عن أثر جائحة الفيروس التاجي بفقدان نحو ٥٠ ألف وظيفة بصورة مؤقتة أو دائمة.

وفي المغرب، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع معدل البطالة في عام ٢٠٢٠ إلى نحو ١٢,٥ في المئة، بعد أن كان ٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٩. وأفادت المندوبية السامية للتخطيط، على سبيل التنويه، بأن نحو ٦٠٠ ألف وظيفة في المجموع، و٣٠٠ وظيفة بأجر، قد دُمرت بين الربع الثاني من عام ٢٠١٩ والربع الثاني من العام الحالي، أي نحو ٥ في المائة من الوظائف، ولكن أكثر من نصف ساعات العمل في القطاعات غير الزراعية. وبالتالي، فإن أكثر من ٣٦٠ ألف عامل نشط يعملون في ظل عمالة ناقصة، و١,٤٨٢ مليون مغربي عاطلون عن العمل حاليا.

وتقدر **تونس** عدد الوظائف المفقودة في هذا المناخ من الأزمة الصحية بنحو ٢٠٠ ألف وظيفة. واستنادا إلى المعهد الوطني للإحصاء، فإن معدل البطالة، الذي ارتفع من ١٥ في المائة إلى ١٨ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، قد يصل إلى ٢١,٦ في المائة بحلول نهاية العام. ولذلك، من المتوقع أن يكون تدفق العاطلين عن العمل حوالي ٥٠٠ ٢٧٤ عاطل إضافي طوال عام ٢٠٢٠.

وفي السودان، من المتوقع أن يزيد تأثير الجائحة من الضغوط المختلفة على النمو وسوق العمل، ومن المتوقع أن ينكمش النمو بأكثر من ٨ في المائة وأن تتفاقم البطالة لتبلغ ٢٥ في المائة في عام ٢٠٢٠، بعد أن كانت ٢٢,١ في المائة في عام ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، لا يبدو أن الحالة ستتحسن كثيرا في السنوات المقبلة.

الجدول ١٤:

التوقعات من حيث معدل البطالة (نسبة مئوية)

	الجزائر	مصر	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس
٢٠١٩	١١,٣	٨,٦	—	٩,٢	٢٢,١	غير متاح
٢٠٢٠	١٤,١	٨,٣	—	١٢,٥	٢٥	غير متاح
٢٠٢١	١٤,٣	٩,٧	—	١٠,٥	٢٢	غير متاح
٢٠٢٢	١٤,٧	٩,٧	—	٩,٧	١٩,٩	غير متاح

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية (أحدث البيانات المتاحة).

ثالثا– خارطة طريق لفترة ما بعد جائحة كوفيد ١٩ في شمال أفريقيا

سنحاول في هذا القسم عرض السياسات الرئيسية الرامية إلى التخفيف من آثار الجائحة في شمال أفريقيا. ويتعلق الأمر من حيث المبدأ بسياسات ظرفية تهدف إلى حماية الصحة والأرواح وتوفير الدعم الاقتصادي للمؤسسات والطلب، بما في ذلك تدابير الحماية الاجتماعية. وسنعرض بعد ذلك بعض التحديات الهيكلية الرئيسية التي يتعين التصدي لها من أجل تعزيز اقتصادات وأسواق عمل منتجة وتنافسية ومواتية لاستحداث فرص العمل كمًّا ونوعا. وأخيرا، سنعرض عددا من المخاطر الاقتصادية الكلية التي يتعين رصدها وإدارتها، لا سيما فيما يتعلق بهوامش الحركة المتاحة على الصعيد الضريبي واستدامة المالية العامة.

١ – توصيات قصير المدى

ألف– دعم المؤسسات والحفاظ على الوظائف

لقد دفعت الجائحة بالعديد من المؤسسات في المنطقة دون الإقليمية إلى الغلق أو التكيف بلجوئها إلى تسريح العمال؛ وقد تضطر مؤسسات أخرى لأن تفعل الشيء نفسه بسبب المخاطر المالية وضعف التوقعات بإزاء رقم الأعمال.

العوامل التي تؤثر على نشاط المؤسسات

في الجزائر، تشير توقعات المؤسسات من حيث رقم الأعمال للشهر الأول من الأزمة (دراسة ''إيفدنسيا'' الاستقصائية) إلى أن أكثر من نصف المؤسسات المشمولة بالدراسة قالت إنها تتوقع تكبّد خسائر تزيد عن ٥٠ في المائة من حيث رقم الأعمال. وتتراوح تقديرات الخسائر بين ٥ في المائة و ٥٠ في المائة بالنسبة لـ ٢٤ في المائة من هذه المؤسسات، وثمة ٣ في المائة فقط من المؤسسات لا تتوقع انخفاضا في معدل رقم الأعمال.

الشكل ٤٥:

التأثير على رقم الأعمال – الشهر الأول من الأزمة

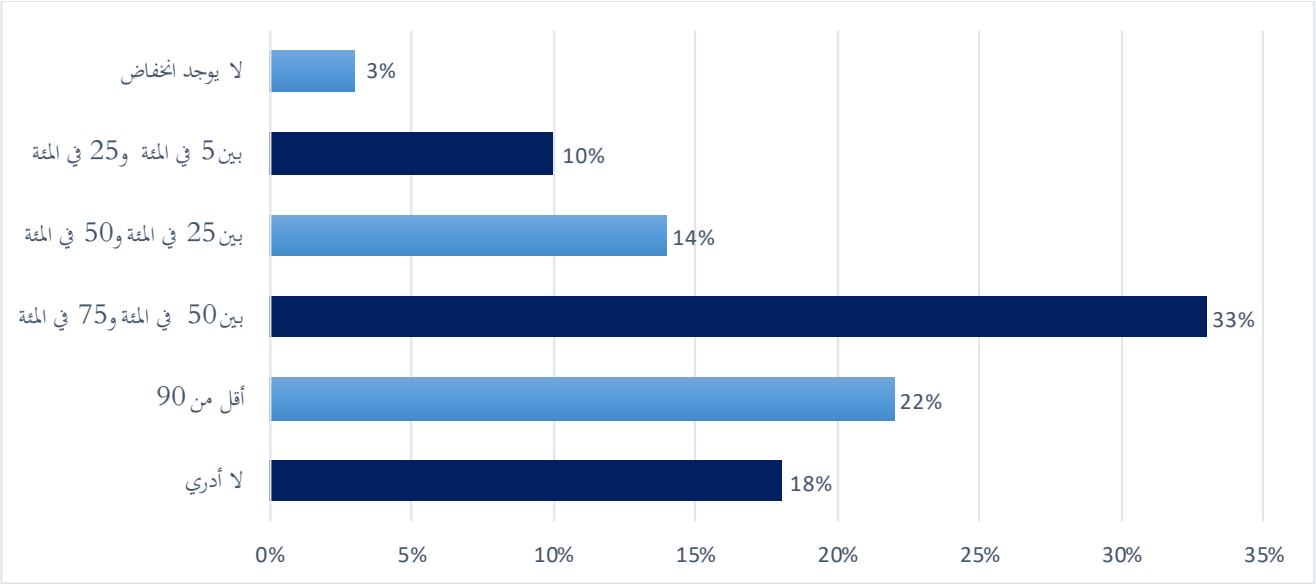

المصدر: Evidencia, Impact économique du coronavirus sur les entreprises algériennes, avril 2020.

وبالنسبة لعام ٢٠٢٠ ككل، أبدت المؤسسات المشمولة بالدراسة قدرا أكبر من التفاؤل، إذ تتوقع ٣٦ في المائة منها تكبّد خسائر تزيد عن ٥٠ في المائة من حيث رقم الأعمال؛ أما نسبة المؤسسات التي تتوقع خسائر، وتتراوح بين ٥ في المائة و ٥٠ في المئة، فتبلغ حوالي ٤١ في المائة في حين أن ٤ في المائة لا تتصور حدوث انخفاض.

الشكل ٤٦:

التأثير على رقم الأعمال، ٢٠٢٠

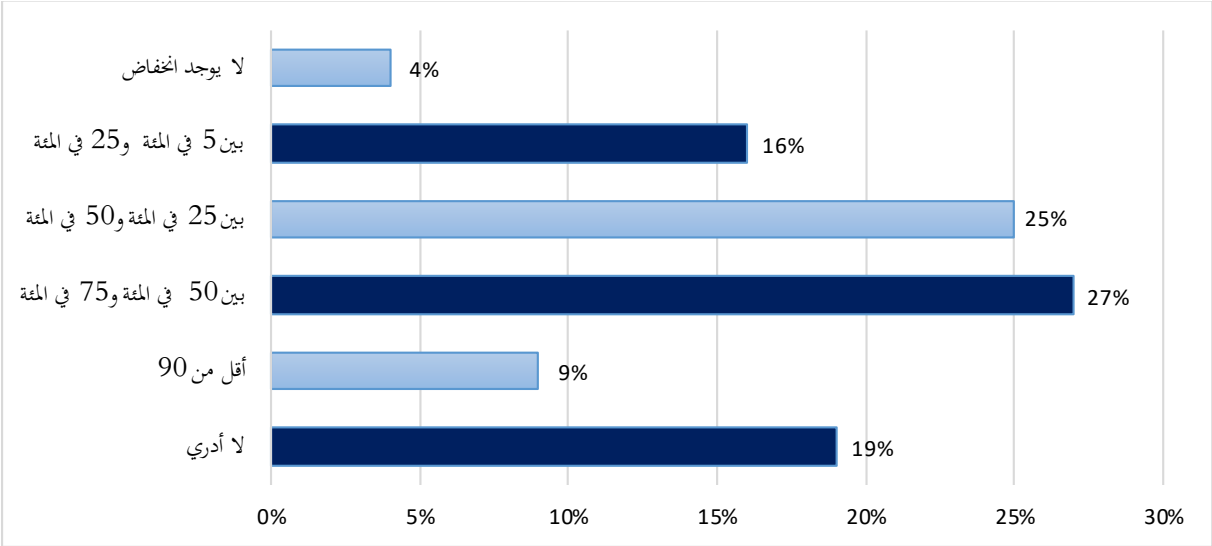

المصدر: Evidencia, Impact économique du coronavirus sur les entreprises algériennes, avril 2020

وقد أدى التأثير على المؤسسات إلى مخاطر مالية، كما يتجلى ذلك في النسبة المئوية للكيانات التي تعرب عن صعوبات في دفع المرتبات والتدفقات النقدية. ونظرا للصعوبات التي تواجهها المؤسسات فيما يتعلق بالالتزامات القصيرة الأجل، فإن ربع المؤسسات تقول إن لديها حاجة إلى رأس مال عامل يتراوح بين مليون و٥ ملايين دينار (دينار واحد = ٠,٠٠٧٨ دولار)؛ و١٦ في المائة تقدر حاجتها إلى رأس المال العامل ما بين ٥ و١٠ ملايين؛ و١٠ في المائة ما بين ١٠ و٥٠ مليون؛ و١٢ في المائة أكثر من ٥٠ مليون؛ و١٢ في المائة أقل من مليون دينار.

وبالإضافة إلى ذلك، ثمة ٣٣ في المائة من المؤسسات الأمور ليست واضحة بالنسبة لها فيما يتعلق باستئناف النشاط؛ وتتوقع ٣٧ في المائة منها استئناف النشاط في الربع الثاني و١٥ في المائة في تموز/يوليه.

الشكل ٤٧:

الوضع المالي واحتمال الإغلاق الدائم

الاستئناف المتوقع للنشاط

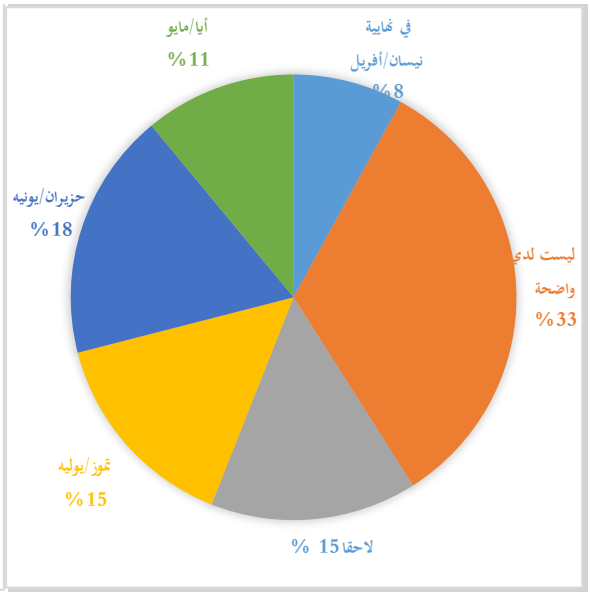

الاحتياجات إلى راس المال العامل

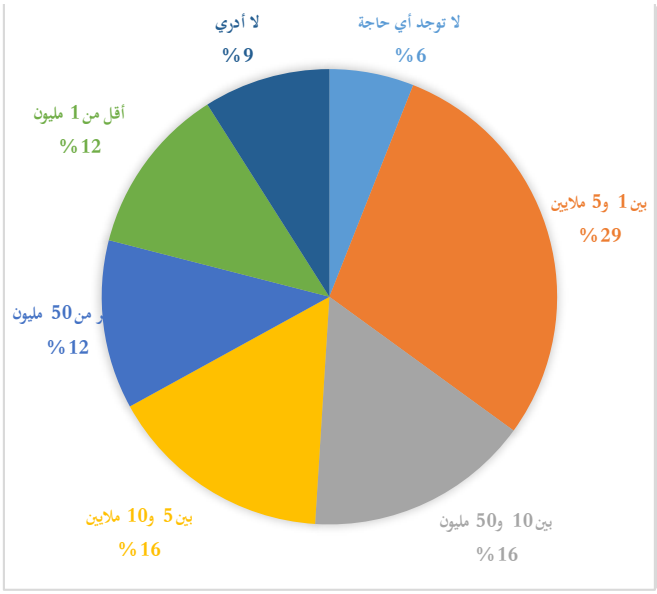

المصدر: Evidencia, Impact économique du coronavirus sur les entreprises algériennes, avril 2020

وقد أثّرت الجائحة أيضا على قدرة المؤسسات على دفع تكاليفها الثابتة. وبالفعل، أرجأت ٢٨ في المائة منها بعض التكاليف الثابتة، وعمدت ١٤ في المائة إلى تخفيضها، و١٣ في المائة لم تتمكن من تغطية تكاليفها الثابتة.

الشكل ٤٨:

التأثير على دفع التكاليف الثابتة

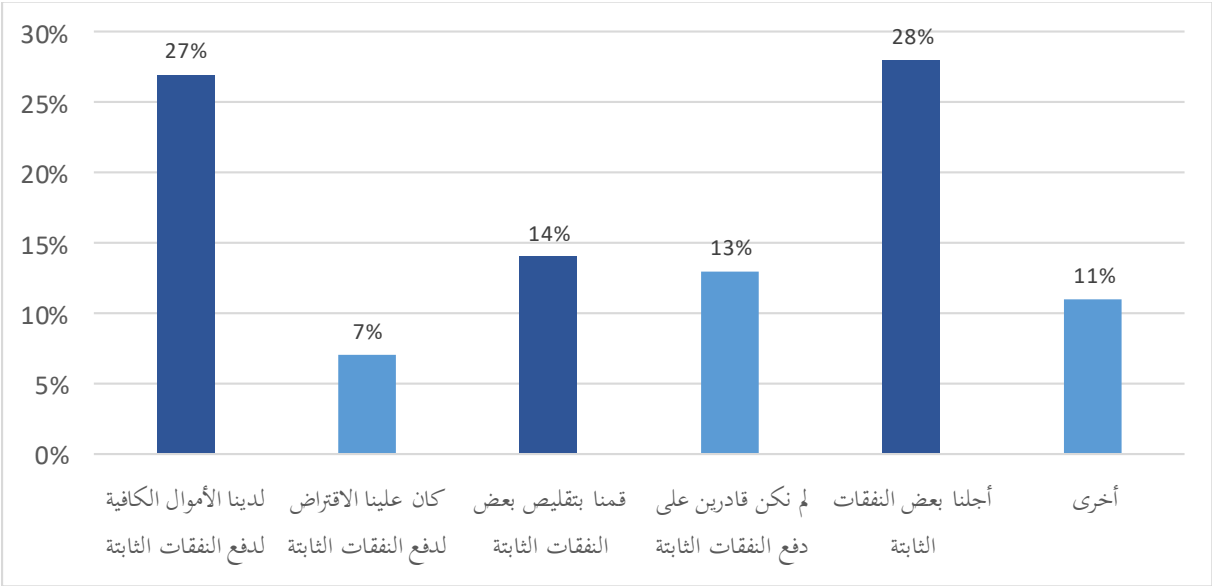

المصدر: Evidencia, Impact économique du coronavirus sur les entreprises algériennes, avril 2020

وبسبب عجز بعض المؤسسات عن تغطية تكاليفها الثابتة، فقد وجدت نفسها بالفعل على وشك الإغلاق؛ وصرّحت ١٠ في المائة منها بأنها لا تستطيع الاستمرار في النشاط، في حين تعتقد ٢٨ في المائة منها أن أعمالها ستبقى قائمة لكنها ستكون مدينة بشدة. واستنادا إلى ١٤ في المائة من مسيري المؤسسات، من المتوقع أن يكون سداد القروض المتتالية ضروريا للاستمرار في النشاط. ويقول ٣٢ في المائة فقط إنهم واثقون من أن أعمالهم ستكون قادرة على التصدي للأزمة الناجمة عن الجائحة.

الشكل ٤٩:

بقاء المؤسسات في مواجهة الأزمة

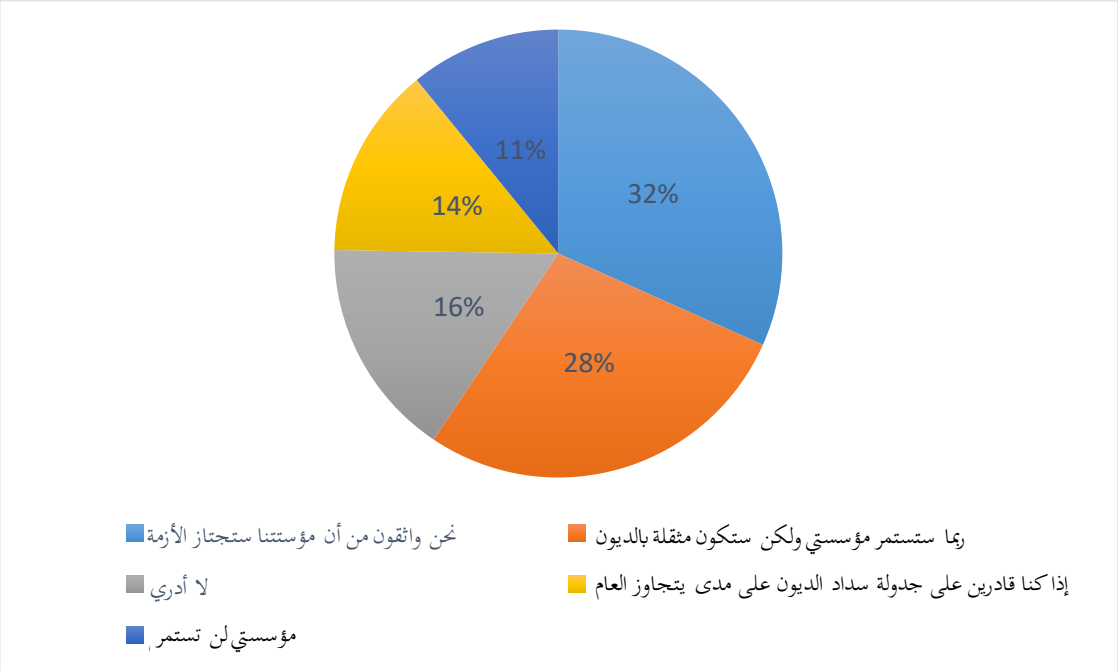

المصدر: Evidencia, Impact économique du coronavirus sur les entreprises algériennes, avril 2020

وفي مصر، تقول ٨٠ في المائة من المؤسسات المشمولة بالدراسة إنها تتوقع انخفاض الإيرادات في الشهر الأول من الأزمة، وتقول ٩ في المائة إن هناك استقرارا (٥ في المئة) أو زيادة (٤ في المئة). ومن ناحية أخرى، شهد رُبع المؤسسات زيادات في التكاليف بينما أبلغت ٦١ مؤسسة عن انخفاض التكاليف (٢٤ في المئة) أو أنها مستقرة (٣٧ في المئة).

الشكل ٥٠:

التأثير على الإيرادات والتكاليف – الشهر الأول من الأزمة

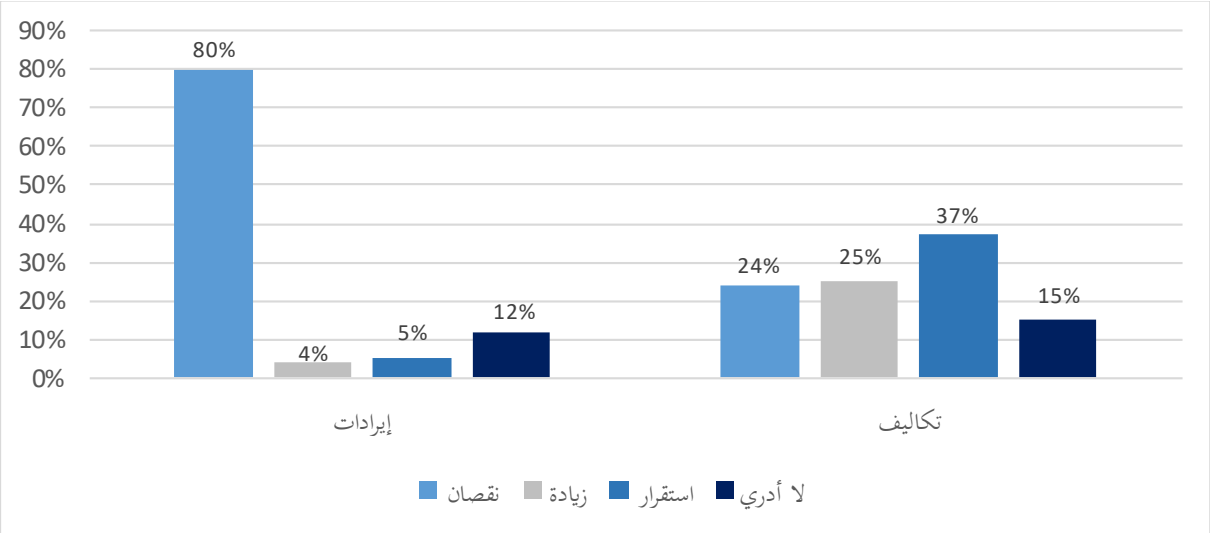

المصدر: Global Communities, COVID-19 Impact on Performance of Micro and Small Businesses in Egypt, mai 2020.

وحسب القطاع، فإن التجارة هي الأكثر تضررا، حيث شهدت ٣٩ في المائة من المؤسسات انخفاضا في الإيرادات، وتواجه ٥٠ في المائة منها زيادة في التكاليف. وفي قطاع الخدمات وقطاع التصنيع، ثمة تقريبا نفس نسبة المؤسسات المتأثرة بزيادة التكاليف (٢٤ في المائة و٢٥ في المئة)؛ ويتجلى الانخفاض في الإيرادات بشكل أوضح لدى مؤسسات الخدمات (٣٦ في المئة، مقارنة بنسبة ٢٦ في المئة).

الشكل ٥١:

التأثير على الإيرادات والتكاليف حسيب القطاع – الشهر الأول من الأزمة

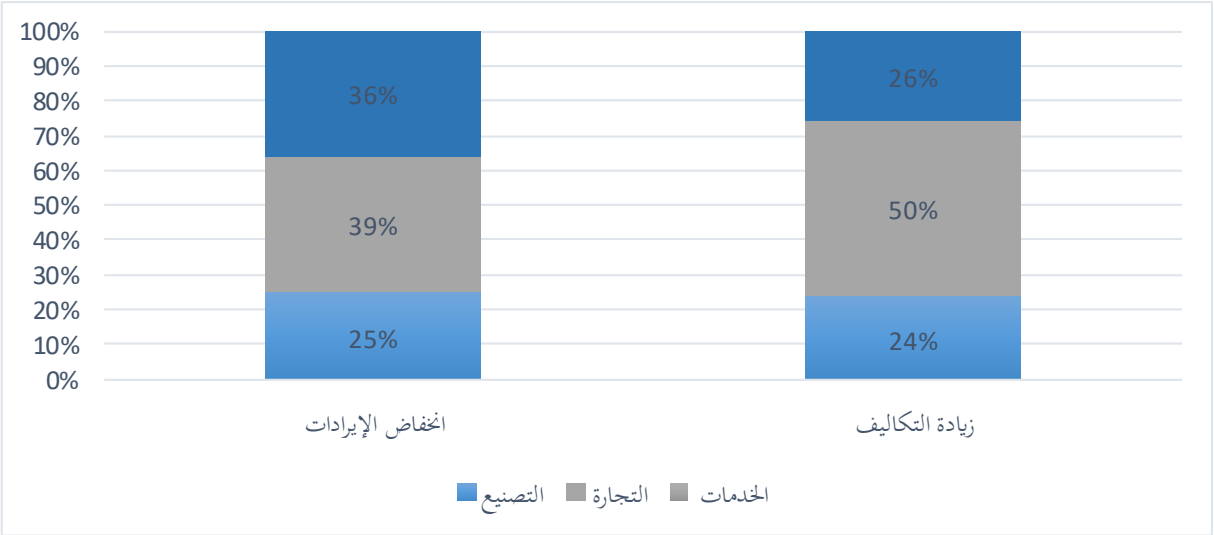

المصدر: Global Communities, COVID-19 Impact on Performance of Micro and Small Businesses in Egypt, mai 2020.

وفي هذا السياق، تقول ٤٦ في المائة من المؤسسات المشمولة بالدراسة إنها لا تستطيع تغطية تكاليفها في الأشهر الثلاثة المقبلة (من بداية حزيران/يونيه ٢٠٢٠).

وبالنسبة لعام ٢٠٢٠ ككل، فإن المؤسسات المشمولة بالدراسة أكثر تفاؤلا، بما أن ٣٦ في المائة منها تتوقع خسائر تزيد عن ٨٠ في المائة من حيث رقم الأعمال في الشهر الأول؛ وتبلغ حصة المؤسسات التي تتوقع زيادات هذه المرة حوالي ٣٢ في المئة. أما فيما يتعلق بالتكاليف، فتتوقع ١٦ في المائة من المؤسسات حدوث انخفاضات (٢٤ في المائة في الشهر الأول)، ولكن ٢٩ في المائة منها تتوقع حدوث زيادات (٢٥ في المائة في الشهر الأول)

الشكل ٥٢:

التأثير على الإيرادات والتكاليف، ٢٠٢٠

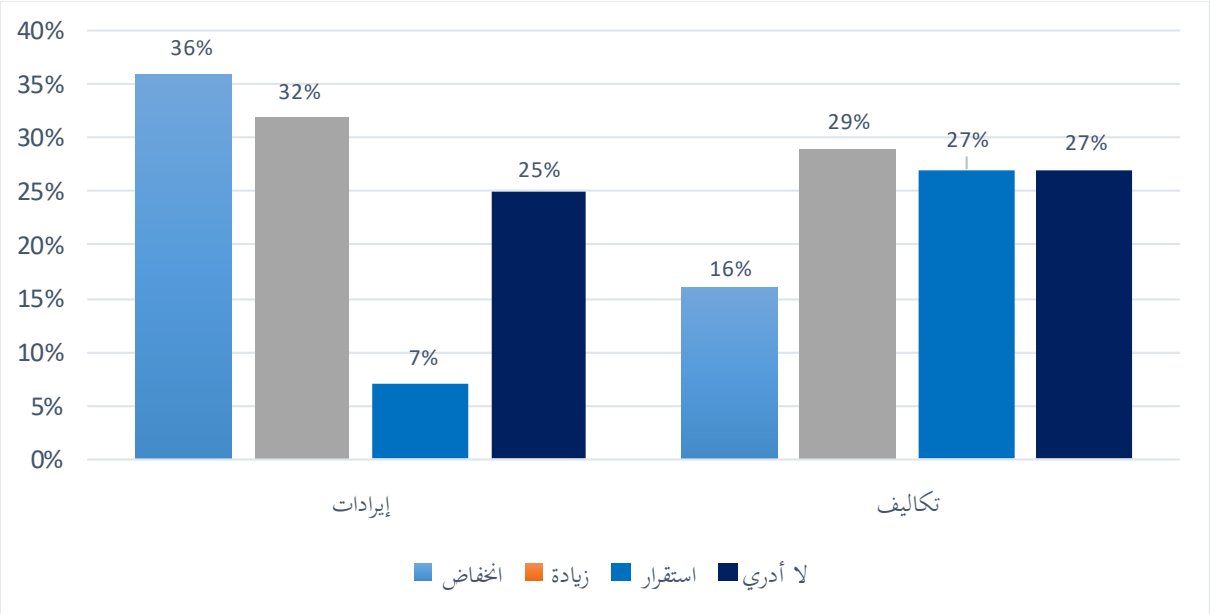

المصدر: Global Communities, COVID-19 Impact on Performance of Micro and Small Businesses in Egypt, mai 2020.

وفي المغرب، انخفض رقم الأعمال بشكل ملحوظ في نهاية شهر أيار/مايو، كما تشير إلى ذلك نتائج دراسة استقصائية[٢٠] أجراها الاتحاد العام لمقاولات المغرب. وباستثناء المؤسسات العاملة في مجالات الزراعة والحراجة والصيد البحري، تدهور رقم الأعمال في جميع المجالات بأكثر من ٥٠ في المائة في نهاية أيار/مايو.

[٢٠] أجريت هذه الدراسة الاستقصائية بدعم من المندوبية السامية للتخطيط، وشملت ما مجموعه ٣٠٤ ٣ مؤسسات، ٨٨,٧ في المائة منها مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

الشكل ٥٣:

التأثير على رقم الأعمال في نهاية آذار/مارس ونهاية أيار/مايو ٢٠٢٠، حسب نوع النشاط

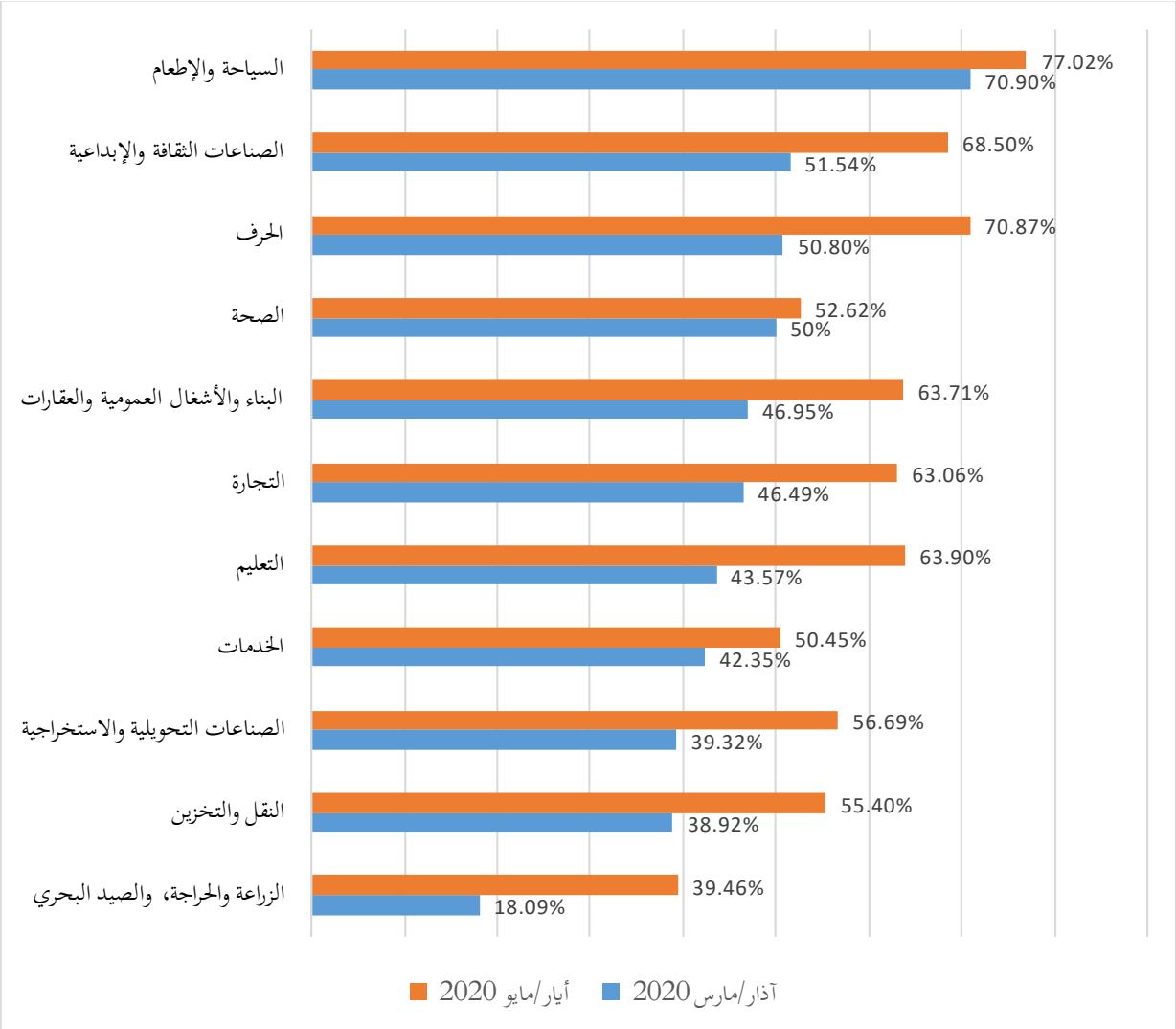

المصدر: الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ٢٠٢٠.

وتُظهر التوقعات التي قدمتها المؤسسات لبقية العام تفاؤلا، رغم الانخفاضات الكبيرة في الإيرادات في نهاية أيار/مايو ٢٠٢٠.

الشكل ٥٤:

التأثير على رقم الأعمال – التوقعات بالنسبة لبقية عام ٢٠٢٠

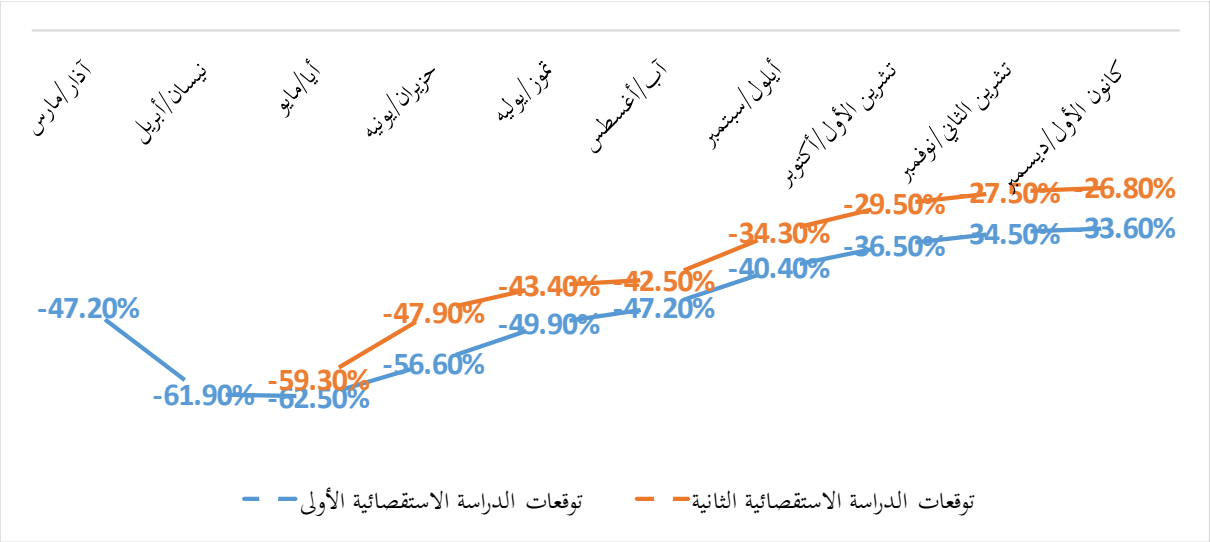

المصدر: الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ٢٠٢٠.

ورغم عمليات الإغلاق الجزئي أو النهائي والانخفاضات من حيث رقم الأعمال، فقد لوحظ انخفاض في عدد حالات التخلف عن السداد من جانب المؤسسات المغربية في نهاية آب/أغسطس. وانخفض هذا العدد بنسبة ٣٧ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩، وفقا لبيانات شركة ''أنفو ريسك''. وكان هذا العدد يبلغ ٣,٢٤٧ شركة في الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، مقابل ٥,١٦٨ شركة في نفس الفترة من عام ٢٠١٩. غير أن هذا لا يعني أن عدد المؤسسات التي تواجه أوضاعا صعبة أقل، حيث حدث تباطؤ في نشاط المحاكم التجارية أثناء الإغلاق، وتوقف استئناف العمل في تموز/يوليه بسبب الإجازة القضائية في آب/أغسطس.

ويتوقع ''يولر هيرميس'' زيادة بنسبة ١٤ في المائة في إعسار المؤسسات في عام ٢٠٢٠، أي زيادة ٩٦٢٠ حالة (+٦ في المائة في عام ٢٠١٩)، نظرا لسوء الوضع المالية للمؤسسات وتأثير الجائحة على اقتصاد البلاد. وبالتالي، قد ترتفع حالات اختفاء المؤسسات بشكل حاد، حيث إن ٩٩ في المائة من حالات إعسار المؤسسات في المغرب كانت عمليات تصفية في عام ٢٠١٩.

وفي تونس، عانت ٨٨,٨ في المائة من المؤسسات الخاصة، التي كانت مفتوحة في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، من انخفاض في رقم أعمالها. ومن ناحية أخرى، لم تشر ٦,٣ في المائة منها إلى حدوث تغيير في المبيعات، وسَجّلت ٢,٢ فقط من المؤسسات زيادة في المبيعات.

الشكل ٥٥:

التأثير على مبيعات المؤسسات في نيسان/أبريل ٢٠١٩/٢٠٢٠

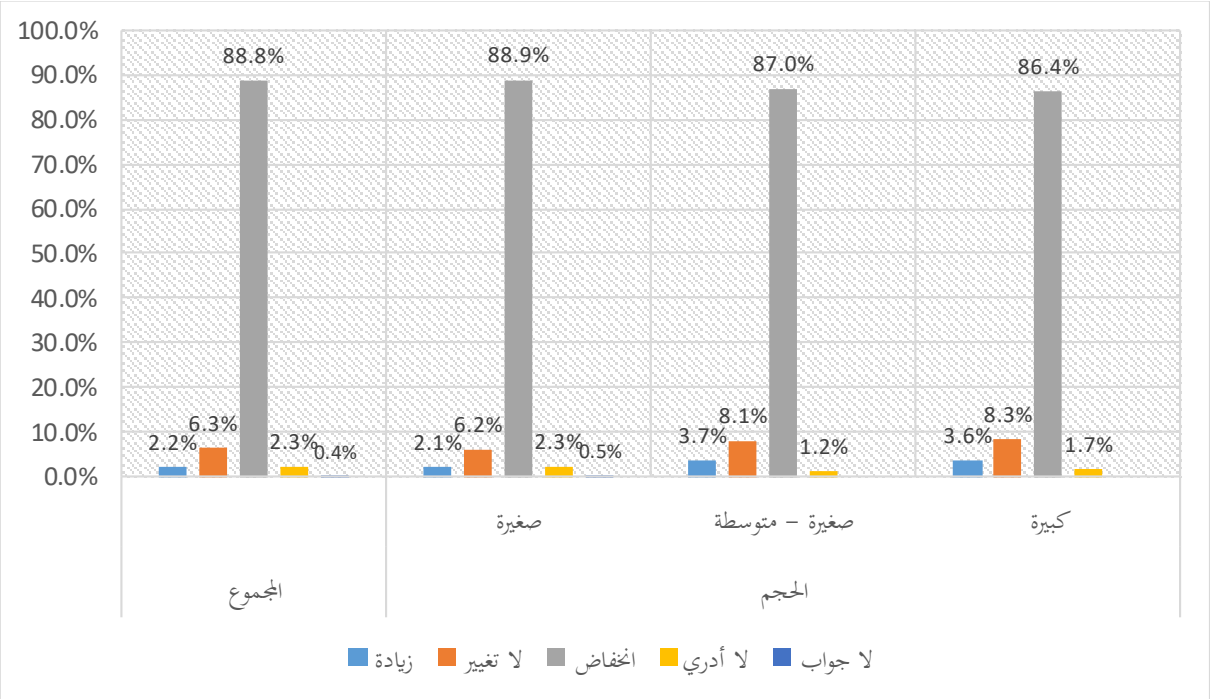

المصدر: Office des statistiques et Banque mondiale, Impact de la crise de COVID-19 sur le secteur privé, juillet 2020.

وقد وقع هذا التأثير على جميع القطاعات باستثناء الصناعات الكيميائية والصيدلانية، حيث سجلت ١٤,٨ في المائة من المؤسسات زيادة في المبيعات. أما من حيث حجم المؤسسة، فلم تكن هناك اختلافات كبيرة من حيث انخفاض المبيعات خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٢٠، إذ سُجل ٨٨,٩ في المائة للمؤسسات الصغرى، و٨٧ في المائة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و٨٦,٤ في المائة للكبيرة.

وفي الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، كان الأثر لا يزال كبيرا، رغم حدوث انخفاض طفيف. وفي الواقع، ارتفعت نسبة المؤسسات التي سجلت انخفاضا في حجم رقم أعمالها السنوي إلى ٨٢,٣ في المائة في تموز/يوليه، مقابل ٨٨,٨ في المائة في نيسان/أبريل. ورغم انخفاضٍ بنحو ٧ نقاط في تموز/يوليه مقارنة بشهر نيسان/أبريل، إلا أن المؤسسات الصغرى (٨٢,٧ في المئة) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (٧٩,٥ في المئة) لا تزال الأكثر تضررا من الانخفاضات التي حدثت في رقم الأعمال. وعلى العكس من ذلك، سجلت ١٠,٢ في المائة من المؤسسات في الصناعات الكيميائية والصيدلانية زيادة في المبيعات بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه.

الشكل ٥٦:

تطور المبيعات (نسبة المؤسسات)

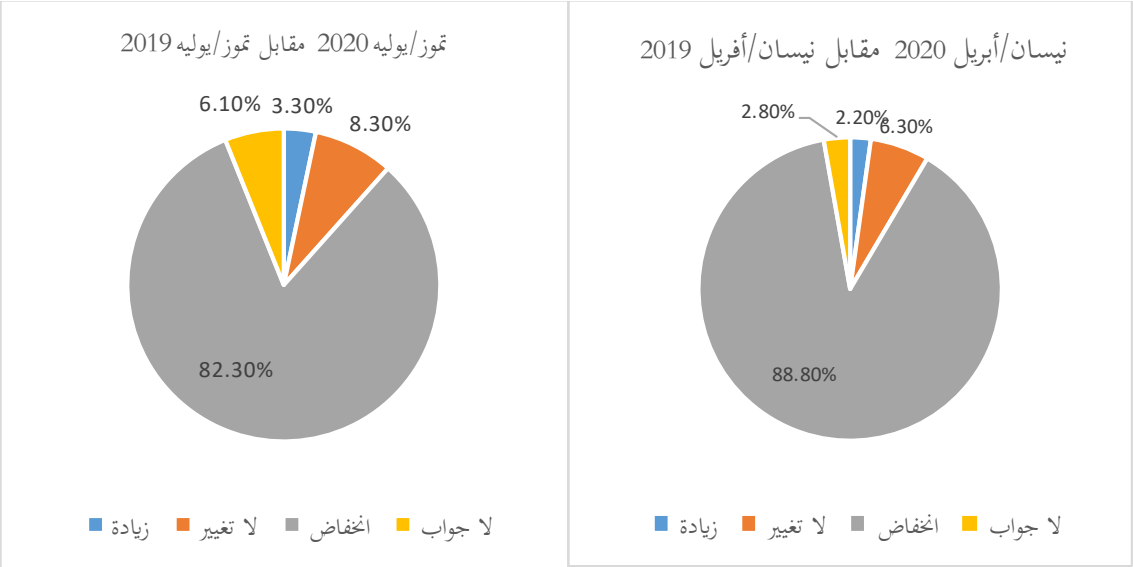

المصدر: Office des statistiques et Banque mondiale, Impact de la crise de COVID-19 sur le secteur privé, juillet 2020.

ورغم معدل رقم الأعمال، من المرجح أن تؤثر عوامل أخرى على نشاط المؤسسات التونسية وقدرتها على البقاء، بما في ذلك انخفاض التدفق النقدي، وانخفاض الطلب على المستويين الوطني والدولي، وصعوبة توريد المواد الخام، وصعوبة الحصول على الخدمات المالية. وفي نيسان/أبريل، أثَّر انخفاض التدفقات النقدية على ٧٨,٢ في المائة من المؤسسات، وشهد ٧٠,١ في المائة منها انخفاضا في الطلب، وواجهت ٥٠,٦ في المائة صعوبات في توريد المواد الخام، وواجهت ٦١,١ في المائة من المؤسسات صعوبات في الحصول على الخدمات المالية.

وفي تموز/يوليه، استمر انخفاض التدفقات النقدية وأثر على ٨٧,٤ في المائة من المؤسسات. وأفادت ٧٩,٨ في المائة من المؤسسات أنها سجلت انخفاضا في الطلب، وواجهت ٥٢ في المائة صعوبات في توريد المواد الخام، وواجهت ٥٩,٩ في المائة صعوبات في الحصول على الخدمات المالية.

التوقعات من حيث الدعم

في هذا السياق، قالت معظم المؤسسات الجزائرية المشمولة بالدراسة إنها بحاجة إلى دعم الدولة من أجل الوفاء بالتزاماتها على المدين القصير والمتوسط. وبالفعل، كانت ٥٧ في المائة منها تريد الاستفادة من تخفيض الضرائب المباشرة، و٤٨ في المائة تريد الاستفادة من تأجيل مواعيد السداد لمدة ستة أشهر، و ٢٠ في المائة تريد إعادة جدولة القروض دون رسوم. ويَرِد في قائمة توقعات مديري المؤسسات الجزائريين دعمُ وتخفيفُ و/أو تأجيل التزامات أخرى، مثل تأجيل دفع الفواتير (٢٥ في المئة)، والاعتراف بالجائحة كحالة قاهرة (٤٤ في المئة)، وإنشاء صناديق تضامن (٣٤ في المئة) وتيسير منح القروض، بما في ذلك القروض النقدية، وتخفيف شروطها.

الشكل ٥٧:

احتياجات المؤسسات من حيث الدعم

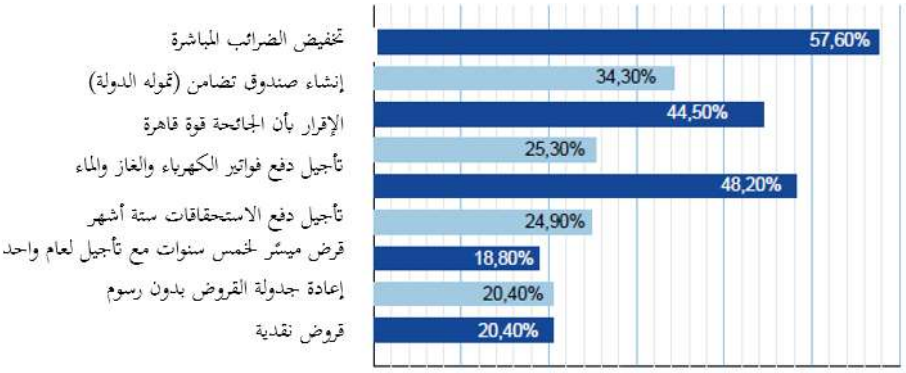

المصدر: Evidencia, Impact économique du coronavirus sur les entreprises algériennes, avril 2020.

وفي مصر، تندرج إجراءات التمويل قصير الأجل وتأجيل سداد الالتزامات المستحقة للدولة في إطار تدابير دعم ذات أولوية لصالح ٣٧ في المائة و٤٤ في المائة من المؤسسات على التوالي.

الشكل ٥٨:

الاحتياجات من حيث الدعم (نسبة المؤسسات المصرية المشمولة بالدراسة)

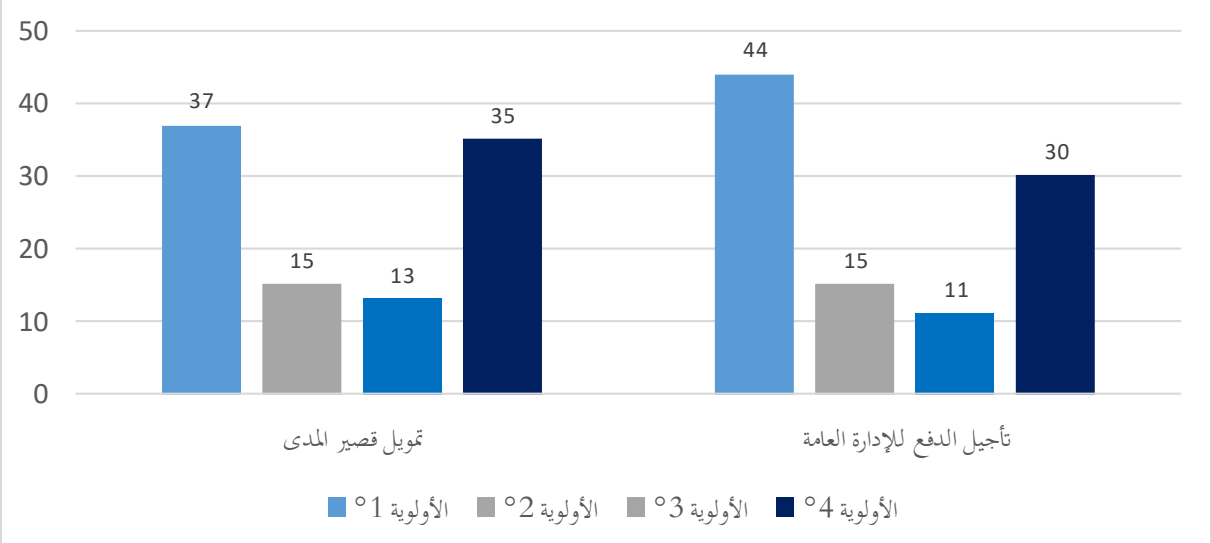

المصدر: Global Communities, COVID-19 Impact on Performance of Micro and Small Businesses in Egypt, mai 2020.

.

وأعربت المؤسسات المصرية المشمولة بالدراسة أيضا عن الحاجة إلى تزويدها بخدمات لبناء القدرة على الصمود ودعم نموها. ويشمل ذلك دعم استمرارية النشاط (٤٦ في المئة)، وإنشاء قنوات توزيع والمساعدة في تطويرها (٣٦ في المئة)، وتدريب العاملين على الإنترنت.

الشكل ٥٩:

الخدمات اللازمة للقدرة على التصدي والنمو (نسبة المؤسسات المصرية المشمولة بالدراسة)

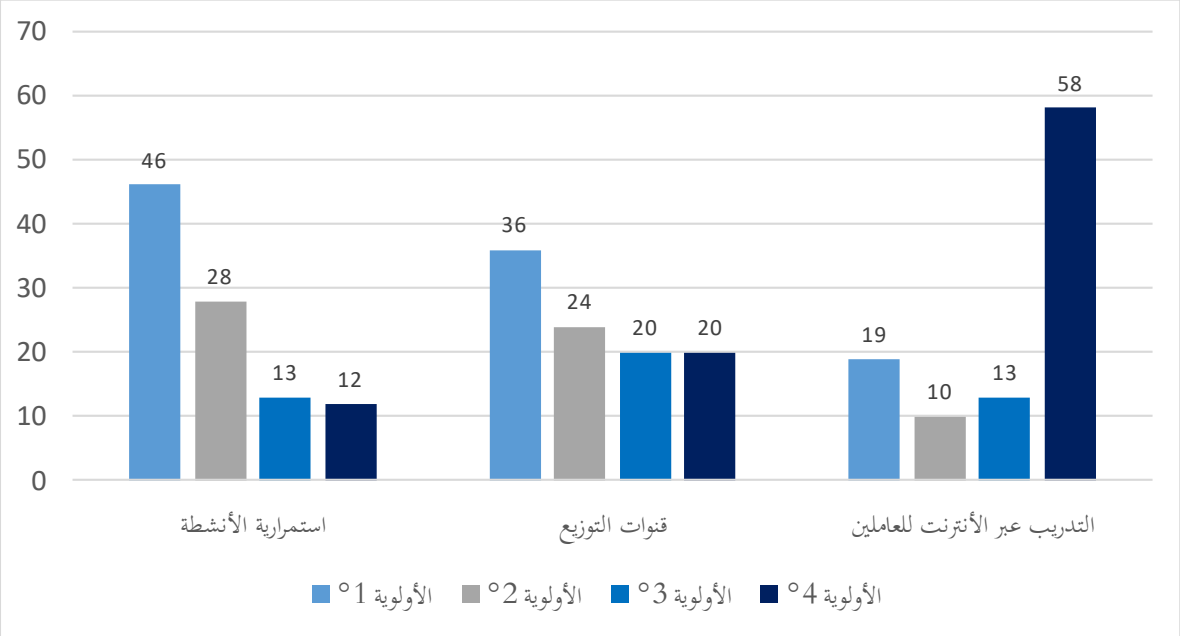

المصدر: Global Communities, COVID-١٩ Impact on Performance of Micro and Small Businesses in Egypt, mai 2020.

أما في تونس، فسياسات الدعم التي ترغب فيها المؤسسات أكثر هي:

- الإعفاءات/التخفيضات الضريبية (٤٣,٧ في المئة)؛
- ضخ السيولة المباشر (٤٠,٧ في المئة)؛
- تأجيل دفع الضرائب (٣٦,٦ في المئة).

والاستثناء يكمن في قطاع صناعة البناء، حيث تضع ٦١,٤ في المائة من المؤسسات القروض بأسعار مدعومة على رأس التدابير المرجوة.

ولم تتغير قائمة توقعات الدعم كثيرا في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠. وبالفعل، فإن سياسات الدعم المرغوبة أكثر هي:

- الإعفاءات/التخفيضات الضريبية (٤٢,٧ في المئة)؛

- ضخ السيولة المباشر (٣٧,٦ في المئة)؛
- تأجيل دفع الضرائب (٢٧,٩ في المئة).

وبغض النظر عن عمر المؤسسات وحجمها ووضعها من حيث التصدير، فإن هذه التدابير الثلاثة لا تزال الأكثر تقديرا في تونس.

ردود الحكومات لصالح المؤسسات

قامت الحكومات في المنطقة دون الإقليمية، في سعيها لمساعدة المؤسسات، بتعبئة أدوات الدعم المختلفة، ذات الصلة بعدة جوانب، لا سيما مناخ الأعمال، والالتزامات تجاه الإدارة، والالتزامات على المديين المتوسط والطويل تجاه الموظفين، من خلال دعم الحفاظ على الوظائف والأجور. ويقدم الجدول أدناه لمحة عامة عن تدابير الدعم التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التصدي للجائحة، وفقا لما أفاد به البنك الدولي.

مناخ الأعمال:

- تخفيض القيود المفروضة على الاستيراد (الحواجز غير التعريفية، الرسوم) على السلع الوسيطة؛
- التكاليف: تخفيض الرسوم الإدارية والحكومية أو الإعفاء منها؛
- تعديل اللوائح المتعلقة بالإفلاس، وغلق المؤسسات، والإعسار، وإعادة هيكلة المؤسسات.

تمويل الديون:

- متطلبات حماية احتياطيات رأس المال على أسهم البنوك والبنوك المركزية لتشجيع البنوك التجارية على زيادة الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل خفض متطلبات رأس المال؛
- تأجيل المدفوعات وإعادة الهيكلة وإعادة الجدولة؛
- ترتيبات الاعتماد/التوزيع السريع، ورسوم منخفضة/منعدمة، وإلغاء الرسوم/الغرامات؛
- القروض القائمة ذات الفائدة المخفضة أو الصفرية و/أو انخفاض متطلبات الضمان؛
- قروض جديدة بشروط مواتية؛
- ضمانات القروض: أنظمة جديدة، ومستويات ضمان أكثر سخاء؛
- ترتيبات الاعتماد/التوزيع السريع، ورسوم منخفضة/منعدمة، وإلغاء الرسوم/الغرامات (مثال، بالنسبة لعمليات السحب على المكشوف).

الطلب:

- برامج الإنفاق الموجهة نحو أهداف محددة (القطاع أو المنطقة)؛
- الصفقات العمومية: زيادة المشتريات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و/أو زيادة هامش الربح للمنتجات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وتيسير إجراءات إبرام الصفقات؛
- دعم إنتاج المنتجات المرتبطة بالفيروس التاجي، مثل المنتجات الصحية (الإعانات والمشتريات، وما إلى ذلك)، إما لتعزيز القدرات القائمة أو لاستحداث قدرات جديدة.

الوظائف:

- تقديم إعانات الأجور (التي يمكن أن تكون واسعة النطاق أو موجهة – على سبيل المثال، للمتدربين) كبديل للمدفوعات المباشرة للأفراد؛
- دعم العمال غير الرسميين أو العاملين لحسابهم الخاص.

تمويلات أخرى:

- إعانات؛
- دعم للمؤسسات التي تضطر إلى الإغلاق أو التي قامت بتقليص أنشطتها.

الضرائب:

- الضريبة على الشركات – تخفيض أسعار الفائدة، والقروض، والإعفاءات و/أو التأجيلات؛
- الضرائب على الأجور/الضمان الاجتماعي/ضريبة القيمة المضافة/الضرائب العقارية – تخفيض معدلات الفائدة، القروض، والإعفاءات و/أو التأجيلات؛
- تخفيض الرسوم الإدارية والحكومية أو الإعفاء منها؛
- استرداد الضريبة المعجل؛
- ضرائب أخرى.

توصيات

تخصيص الإعانة وتنسيق التنفيذ

تشير مضاهاةُ قائمةِ رغبات المؤسسات بقائمة التدابير الحكومية لصالح المؤسسات إلى أن هذه الأخيرة قد غطت جميع مجالات المخاطر، بما في ذلك التزامات المؤسسات، على المديين القصير والمتوسط، والطلب، والمناخ العام للأعمال.

غير أنه ينبغي تكييف هذه التدابير مع هيكل قطاع المؤسسات وحجمها وعمرها وتكلفتها. وينبغي أن يرتبط تخصيص المعونة بطبيعة الالتزامات، وينبغي تحديد مبلغ التمويل وفقا لمدى الآثار المترتبة عن ذلك.

ومن شأن إيلاء اهتمام خاص للشباب والمؤسسات الصغيرة أن يكون في صالح دعم الوظائف، لأن الأدبيات تعلِّمنا أن هذه المؤسسات تسهم إسهاما أساسيا في استحداث صافٍ لفرص العمل.

ويعد تنسيق الإجراءات التي تتخذها مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، على الصعيدين المركزي والمحلي، أمرا هامًّا للإدارة الرشيدة للموارد العامة، وكذلك لتوسيع قاعدة المستفيدين.

كما يبدو أن المشورة والدعم في جميع أنحاء السلسلة (من العرض والوصول إلى عوامل الإنتاج إلى تصريف السلع والخدمات المنتجة) ضروريان لدعم النشاط العام للمؤسسات ورصد تنفيذ التدابير المتخذة.

وفي مقابل التدابير المتخذة والتي ينبغي اتخاذها، لا بد أيضا من فرض شروط على النسب المالية للعمليات الجارية (التدفقات النقدية ومتطلبات رأس المال العامل)، والاستقلال المالي، والقدرة على التمويل، والإنتاجية، واستحداث القيمة المضافة وفرص العمل.

مضاعفة الخيارات ومصادر التمويل:

نظرا لحجم الأزمة الحالية، فإن دعم المؤسسات وفرص العمل سيتطلب تعبئة موارد كبيرة لا تستطيع الدولة وحدها توفيرها على أساس مستدام، نظرا للقيود التي تواجهها. ولذلك، من الضروري النظر في مختلف البدائل وآليات التمويل المتنوّعة والمنظمة والمستدامة التي تسمح بمضاعفة مصادر التمويل.

ويمكن التوصية على وجه الخصوص بمنح أنماط التمويل وريادة الأعمال التضامنية الوسائلَ والأطرَ المؤسسية اللازمة لكي تصبح أدوات حقيقية للإدماج المهني، وإيجاد القيمة المضافة وفرص العمل، وكذلك لتمويل المشاريع التي تحملها الفئات الهشة والشباب والهياكل الصغيرة والبالغة الصغر.

وثمة توصية أخرى هي وضع الأساس لتعزيز وتشجيع نظام تمكين الموظفين من شراء حصص من أجل مضاعفة مصادر التمويل، وبالأخص من أجل التوفيق بين مصالح المؤسسة وعمالها في هذا الظرف بالذات، وما بعده.

وقد تشكّل السوق المالية الثالثة (بالإشارة إلى الأسواق الأولية والثانوية)، حيث تتم إعادة النظر في الحواجز عند الدخول، إمكانية مغرية لجمع الأموال لصالح مؤسسات معينة. ومن السمات الرئيسية لهذه السوق نطاقُ رأس المال الاجتماعي المطلوب لدخولها.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لتخفيف شروط تمويل مؤسسات التمويل البالغ الصِّغر أن يسهم إسهاما كبيرا.

كما أن تحسين ظروف التحويلات المالية التي يقوم بها مواطنو شمال أفريقيا المقيمون في الخارج يمكن أن يشجع على تعبئة الأموال لدى المغتربين، وهو ما يدعم الاستهلاك والاستثمار والإنتاج والعمالة.

جعل التدريب أداة لاكتساب القدرة على التصدي

تقتضي الأزمة الحالية من المؤسسات نوعا من القدرة على تكييف اليد العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أبرزت ضرورة وجود نموذج للمرونة والأمن متكيّف مع واقع اقتصادات المنطقة دون الإقليمية. ولذلك، فإن أحد العناصر الرئيسية سيكون تحقيق توازن عادل بين مرونة العمل والحماية الاجتماعية والسياسات النشطة لسوق العمل وتدريب اليد العاملة، لا سيما من خلال منظور التعلّم مدى الحياة، لتمكين التنقل وإعادة التدريب، من بين أمور أخرى.

وينبغي عندئذ أن يؤدي تأهيل العمال وتغيير مسارهم المهني دورا مركزيا في دعم المؤسسات والوظائف. وحينئذ يتعين أن تتجاوز البرامج الفعالة للعمالة مجالاتها المعتادة، سواء من حيث الأدوات أو الأهداف أو من حيث الحجم والنطاق، في حين سيتعين على التعليم والتدريب المهنيين التكيُّف بهدف تحسين النوعية وتوسيع إمكانيات وطرائق الحصول على خدماتهما وتقديمها. وينبغي أيضا أن يُمنح التعليم والتدريب المهنيان قدرا من المرونة، ويتجسد ذلك في وجود عدة مسارات للدخول إلى إطار التأهيل والخروج منه. ومن الضروري أيضا النظر في عدة أشكال للمشاركة، تتراوح بين دورات تدريبية قصيرة خاصة بوحدة مهارة واحدة إلى دورات تدريب للتأهيل الكامل، والمرونة من حيث سن المشاركين. وهناك أيضا حاجة إلى النظر في طرائق عديدة ومتنوعة لاكتساب المهارات اللازمة لنمو المؤسسات وقدرتها على الصمود، وكذلك لدخول سوق العمل، لأول مرة، أو إعادة دخول القوة العاملة المستخدَمة، أو إعادة التأهيل أو إعادة التدريب للحصول على وظيفة جديدة، أو لتحسين المهارات المتصلة بالوظيفة المشغولة.

تحسين مناخ الأعمال:

إلى جانب ما يندرج في إطار التدابير المذكورة أعلاه، فإن اقتصادات منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية تنطوي على أوجه قصور وتشوهات تؤثر على النشاط التجاري والاقتصادات ككل (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٩).[٢١] وكما يتبين من تقييمات مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٢٠، فإن أوجه القصور هذه تؤثر، من حيث المبدأ، على مختلف الأسواق، لا سيما سوق السلع والخدمات، وسوق العملات ورؤوس الأموال، وكذلك على سوق النقد الأجنبي. والواقع أن الدرجات التي حققتها البلدان التي شملتها الدراسة تضعها في فئات الاقتصادات الأقل حرية (التي غالبا ما تكون غير حرة) والاقتصادات المكبوتة (الجزائر). والمغرب هو الوحيد الذي يصنف على أنه اقتصاد حر إلى حد ما، وذلك، بوجه خاص، بفضل مستوى حماية حقوق الملكية، ومستوى حرية الأعمال والاستثمارات، ومستوى حرية سوق العملات. ومع ذلك، يتَبيَّن أن سوق العمل في المغرب من بين الأقل حرية، بل ومكبوتة، وفقا لبيانات عام ٢٠٢٠، الواردة في الجدول التالي.

الجدول ١٥:

تقييم مستوى الحرية الاقتصادية في شمال أفريقيا، ٢٠٢٠

	الجزائر	مصر	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس
الترتيب العالمي	١٦٩	١٤٢	١٣٠	٧٨	١٧٣	١٢٨
النتيجة في عام ٢٠٢٠	٤٦,٩	٥٤	٥٥,٣	٦٣,٣	**٤٥**	٥٥,٨
حرية سوق العمل	٥٠,٥	٥١,٥	٥١,٣	٣٣	٦٠	٤٩,٨

[٢١] https://www.uneca.org/publications/quality-institutions-and-structural-transformation.

حرية سوق العملات	٧٦,٢	٦١,٣	٧٩,٦	٧٧	٧٧	٧٣,٩
حرية الاستثمار	٣٠	٦٠	٥٠	٦٥	٥	**٤٥**
حرية ممارسة الأعمال التجارية	٦٣	٦٢	٦١,٧	٧٠,٤	٥٣,٥	٧٨,١
حق الملكية	٣٧,٩	٤٨,٥	٣٢,٥	٦٦,٣	٣٣,٧	٥٦,٤
فعالية النظام القانوني	٣٥	٥١,٢	٢٠,٨	٤٨	٢٠,٨	٤٣,٦

المصدر: The Heritage Foundation, indice de liberté économique.

باء– دعم الفئات الهشة

من النتائج الطبيعية الأخرى لهذا الوضع تدهور القوة الشرائية لعدة آلاف من الأسر المعيشية، في حين أن جزءا كبيرا من العمال لا يستفيدون من أي نظام للتأمين ضد البطالة؛ ويتعرض العمال في القطاع الخاص، بما في ذلك القطاع غير الرسمي، للخطر بوجه خاص.

تدهور رفاه الأسر المعيشية في شمال أفريقيا

حسب الديوان الوطني للإحصائيات، فإن ٦,٩٥ مليون جزائري يعملون لدى صاحب عمل خاص، أي ٦٣ في المائة من مجموع عمال القوة العاملة في البلد، ويوجد أكثر من ٣٥ في المائة من القوة العاملة النشطة في وضع هش، وفقا للديوان. وبالإضافة إلى ذلك، تقدر الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين الجزائريين أن أكثر من ٥٠٠ ألف أسرة جزائرية قد تجد نفسها في وضع هش نتيجة للجائحة. ولذلك، يُخشى أن تتحول الأزمة الاقتصادية إلى بليّة اجتماعية.

وكشفت دراسةٌ أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر (الحكومي)، تهدف إلى تقييم تأثير الجائحة على حياة الأسر المصرية، أن ثلاثة أرباع الذين شملتهم الدراسة (٧٣,٥ في المئة) شهدوا انخفاضا في الإيرادات بين نهاية شباط/فبراير ونهاية أيار/مايو. وكانت الأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض تدابير الإغلاق (٦٠,٣ في المئة)، والبطالة (٣٥,٥ في المئة)، وانخفاض الطلب والنشاط (٣١,٥ في المئة)، وانخفاض الأجور (١٤,٥ في المئة)، والتعليق المؤقت للمشروع (١٢,٩ في المئة)، ووقف المساعدات الخيرية (٢,٢ في المئة). ومن ناحية أخرى، لم يكن لدى ثلث الأسر المصرية (٣٣,٢ في المئة) دخل كاف لإعالة أنفسها (٣٤,٣ في المائة في المناطق الريفية مقابل ٣١,٨ في المائة في المناطق الحضرية).

وتشير دراسة أخرى أجراها الجهاز لتقييم أثر الجائحة، شملت الفترة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، إلى تحسن طفيف مقارنة بالدراسة التي أجريت عن الفترة حتى أيار/مايو ٢٠٢٠.

وتجدر الإشارة إلى أن ١١,٨٥ مليون عامل (عمال غير نظاميين) من أصل ٢٥,٧ مليون عامل لا يحصلون على تأمين صحي ولا معاش اجتماعي ولا راتب منتظم، وفقا لبيانات سابقة صادرة عن الجهاز. ومن المتوقع أن يجد بعض هؤلاء العمال أنفسهم بين سندان البطالة ومطرقة الفقر. وكدلالة على ذلك، توقع المعهد القومي للتخطيط أن يرتفع عدد الفقراء في مصر من ٣٢ مليون إلى ٤٠,١ مليون نسمة، بزيادة قدرها نحو ٨,١ مليون نسمة، بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية الأخيرة.

وقد أشارت دراسة المتابعة بشأن تأثير ذلك على رفاه الأسر في موريتانيا إلى أن ٧٦ في المائة من الأسر المعيشية شهدت انخفاضا في الدخل منذ بداية الجائحة. ويبدو أن هذا يؤثر على توفير المواد الغذائية الأساسية للأسر المعيشية الموريتانية، في حين يقول أكثر من نصفها إن إمداداتها تدهورت من حيث الكم والجودة منذ مارس/آذار ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نقص الأموال هو السبب الرئيسي في تغيير عادات تزويد الأسر المعيشية بالمواد الغذائية الأساسية.

الشكل ٦٠:

توفير الضروريات الأساسية للأسر المعيشية: التأثير والسبب

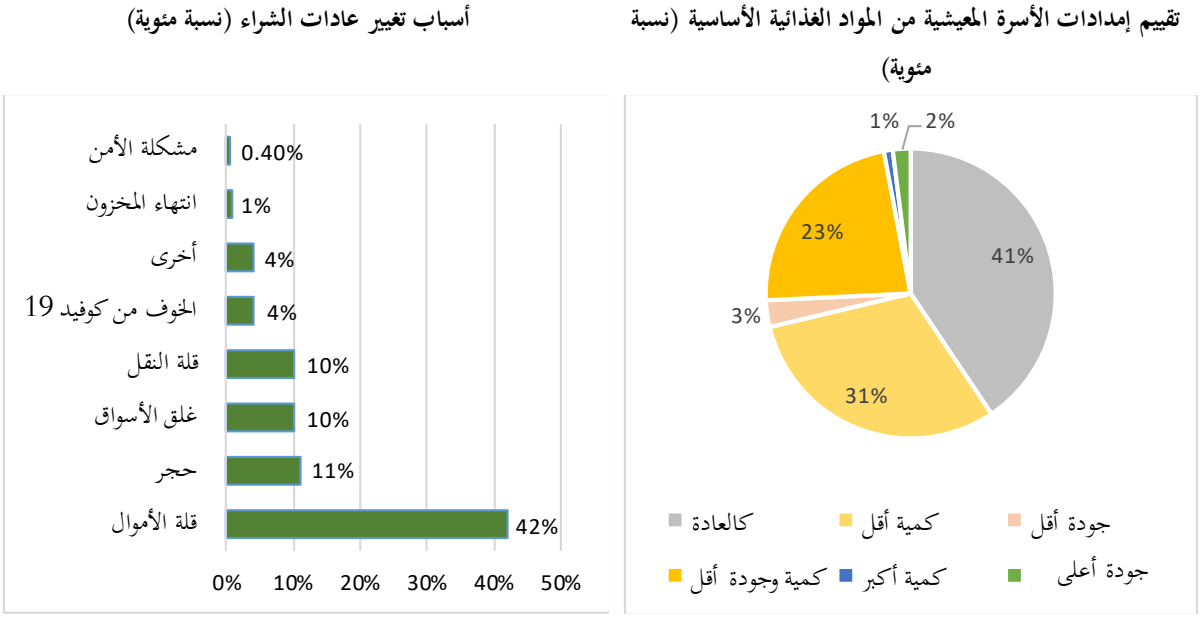

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا، دراسة استقصائية لرصد أثر الجائحة، ٢٠٢٠.

كما تشير الدراسة إلى أن ٧٥ في المائة من الأسر الموريتانية شهدت تدهورا في الإحساس الذاتي بالرفاه بين فترة ما قبل الجائحة وآب/أغسطس ٢٠٢٠. وبالفعل، فإن ٤٠ في المائة من هذه الأسر ترى أن رفاهها تدهور قليلا، وتشير ٣٥ في المائة منها إلى تدهوره بشكل كبير. كما أن ٥٩ في المائة من الأسر المعيشية تبدو غير متأكدة من تطور رفاهها بعد ١٢ شهرا من ظهور الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت الأسر المعيشية عن بعض الارتياح إزاء دعم القطاع الصحي (٥٩ في المئة) ومجانية المياه والكهرباء (٥٨ في المئة). ومن ناحية أخرى، يبدو أن المعونات المقدمة للمؤسسات، وتدابير حماية الوظائف، والمعونة الغذائية، والمعونة المقدمة للمغتربين، أقل تقديرا.

الشكل ٦١:

رضا الأسر المعيشية عن التدابير الحكومية لمواجهة الجائحة

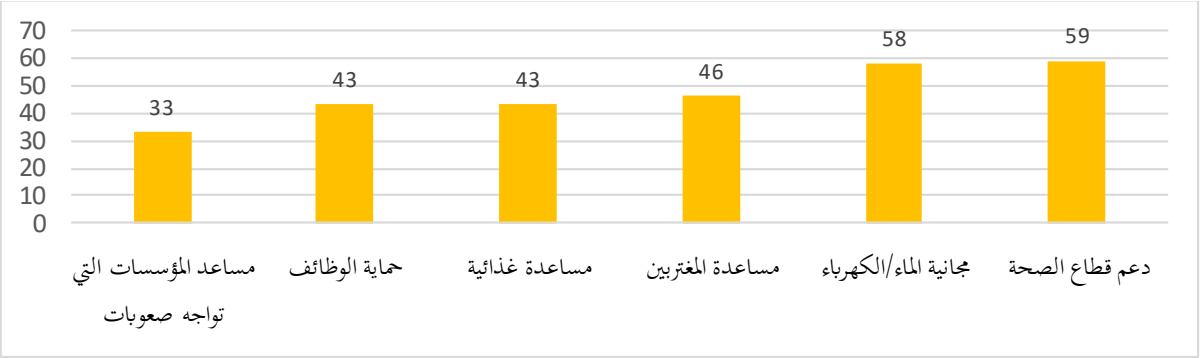

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا، دراسة استقصائية لرصد أثر الجائحة، ٢٠٢٠.

وفي المغرب، انخفض متوسط الدخل الشهري لليد العاملة المستخدمة بنسبة ٥٠ في المئة، مقارنة بفترة ما قبل الإغلاق. وكان الانخفاض أكثر حدّة في المناطق الريفية، حيث بلغ ٦٢ في المائة في المتوسط، مقارنة بنسبة ٤٦ في المائة في المدن. وكان الأشخاص الذين يزاولون نشاطا في مجال البناء والأشغال العمومية (-٦٨ في المئة) الأكثر تضررا حسب القطاع، وتأثر العاملون لحسابهم الخاص حسب المركز (-٧٠ في المئة). وحسب الفئة الاجتماعية المهنية، بلغ متوسط الدخل الشهري ٧٤ في المائة بين الحرفيين والعمال المهرة، و٧١ في المائة بين العمال غير الزراعيين، و٧٠ في المائة بين العمال الزراعيين. ومن ناحية أخرى، كانت الفئات الأكثر حرمانا هي التي شهدت أكبر انخفاض من حيث متوسط الدخل الشهري (٦٦ في المائة بالنسبة لفئة الـ ٢٠ في المائة الأكثر فقرا و٦٨ في المائة للعشرين في المائة التالية).

الشكل ٦٢:

معدل انخفاض المداخيل من النشاط خلال فترة الإغلاق (نسبة مئوية)

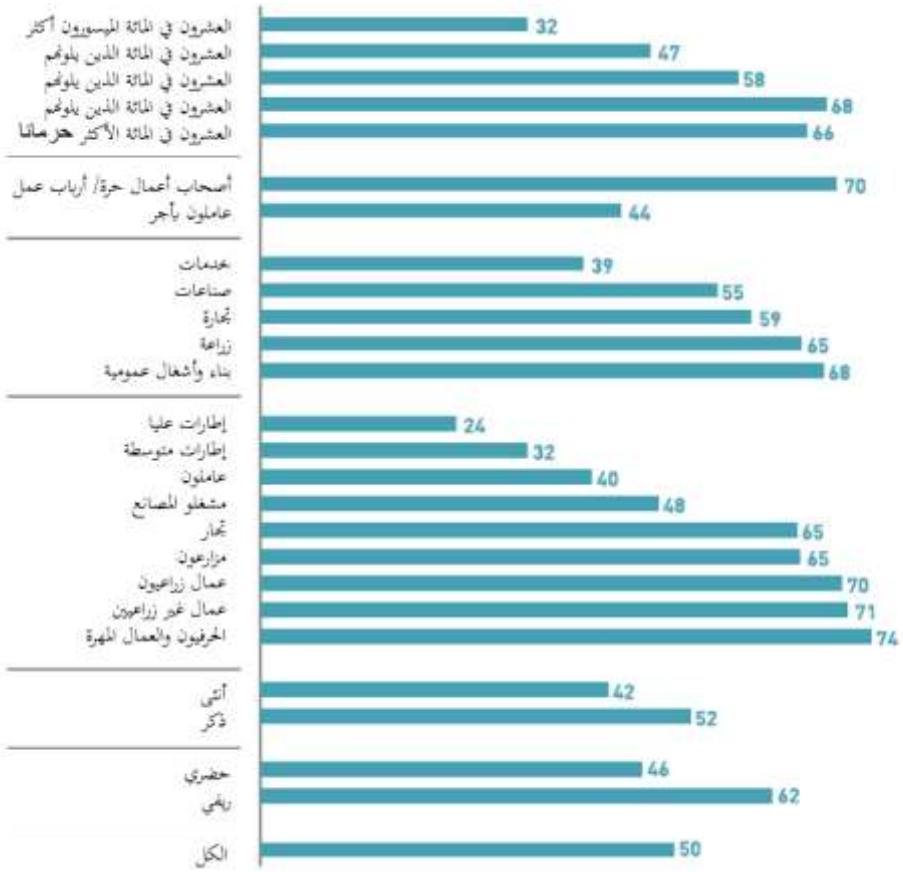

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٠، الحلقة النقاشية الثانية عن جائحة كوفيد ١٩.

وبفضل الدعم الحكومي المقدم في إطار برامج دعم الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم في القطاع الخاص، سواء كان رسميا أو غير رسمي، تم تعويض ٣٥ في المائة من خسائر الدخل على المستوى الوطني خلال أشهر نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٢٠. ومُنحت أكبر التعويضات للفئات الأكثر تضررا من انخفاض متوسط الدخل الشهري أثناء الإغلاق، وهم: الحرفيون والعمال المهرة، والعمال غير الزراعيين، والعمال، والعمال الزراعيون وفئة الـ ٢٠ في المائة الأشد حرمانا. وفيما يتعلق بالفئات الأخيرة، كانت المعونة كافية لتقديم تعويض كامل عن الخسارة. ومن ناحية أخرى، لم تعوض خسائر العشرين في المائة الميسورين أكثر وكبار الموظفين الإداريين إلا بشكل لا يكاد يذكر. وبالنسبة للعاملين بأجر، كان التعويض بنسبة ٢٧ في المائة في المتوسط، وكان بنسبة ١٧ في المائة في المتوسط بالنسبة للعاملين في مجال الخدمات.

الشكل ٦٣:

حصة التعويض عن فقدان المداخيل على إثر المعونة الحكومية (نسبة مئوية)

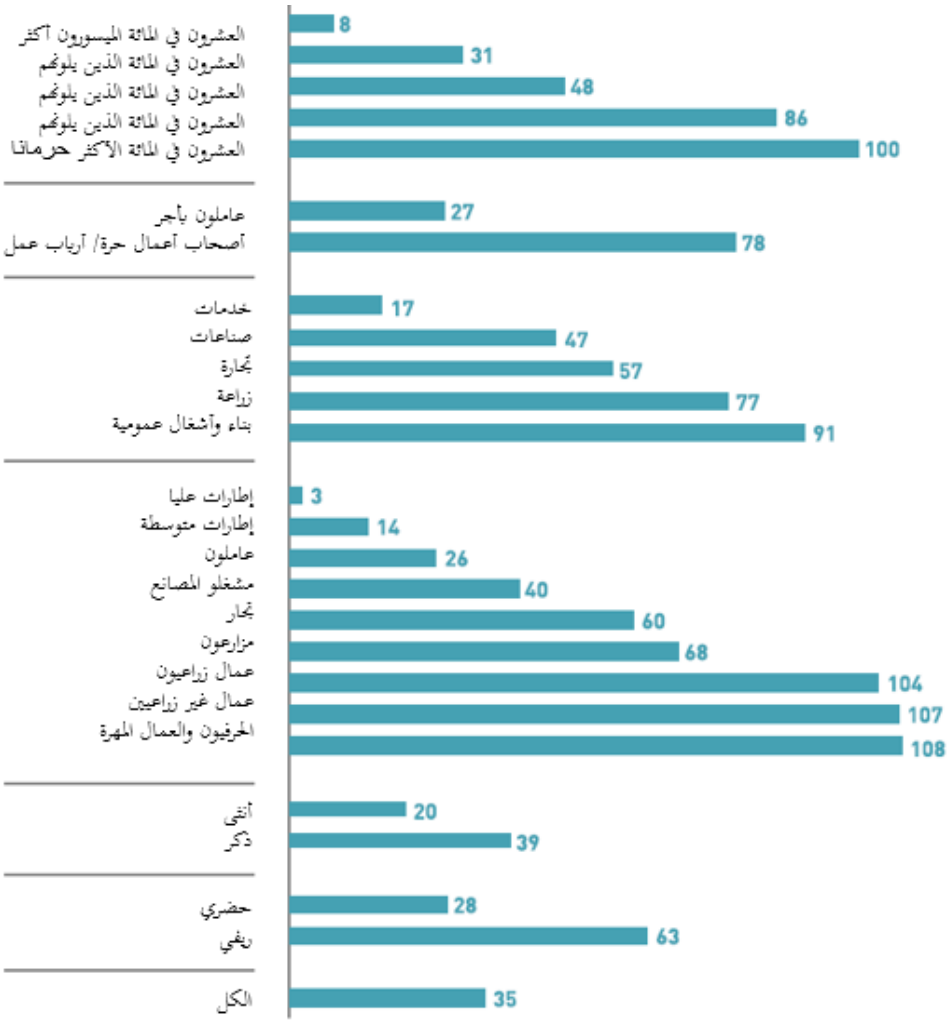

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٠، الحلقة النقاشية الثانية عن جائحة كوفيد ١٩.

وتجدر الإشارة إلى أن المعونة لم تدفع سوى عن أشهر نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه؛ وكذلك بالنسبة للتعويض عن خسائر الدخل الشهري. وبعد حزيران/يونيه، كان من المفروض أن يكون النشاط، من حيث المبدأ، هو مصدر الموارد والدخل. ومع ذلك، فإن النشاط أبعد ما يكون عن العودة إلى طبيعته. فقد انكمش في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن ينكمش مرة أخرى في الربع الأخير (اللمحة الفصلية لتحليل الظرفية، أكتوبر ٢٠٢٠، المندوبية السامية للتخطيط). وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن أن يؤدي فقدان الوظائف والمداخيل إلى زيادة في عدد الفقراء ومن يوجدون في وضع هش. واستنادا إلى نصيب الفرد من الدخل، ترى دراسة، اشترك في إنجازها المندوبية، ومنظومة الأمم المتحدة في المغرب والبنك الدولي، أن معدل انتشار الفقر قد يصل إلى ٦,٦ في المائة في عام ٢٠٢٠، وأن نسبة الأشخاص ''المعرضين للفقر'' و/أو ''الفقراء'' يمكن أن تزيد بمقدار ١,٠٥٨ مليون شخص لترتفع إلى ١٩,٨٧ في المائة من السكان في عام ٢٠٢٠، بعد أن كانت ١٧,١ في المائة في عام ٢٠١٩.

ويعاني السودان من أزمات صحية واقتصادية وسياسية متعددة. وفي هذا السياق، يقدر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أن نحو ٩,٦ مليون شخص سيعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال السودان يواجه مستويات عالية باستمرار من سوء التغذية وتأخر النمو، وهو ما يطرح مشكلة صحية عامة رئيسية.

وتؤدي الصدمات المناخية وانخفاض الإنتاجية إلى زيادة حدة الأزمة الغذائية في بلد يعيش ثلثا سكانه في المناطق الريفية ويعتمد اقتصاده اعتمادا كبيرا على الزراعة. ويساهم ارتفاع التضخم أيضا في الحد من القوة الشرائية للأسر المعيشية في البلد، ويمكن أن تجعل الآثار الاقتصادية السلبية للجائحة الحالة أكثر خطورة.

وفي تونس، بلغ عدد العاطلين عن العمل ٧٤٦,٤٠٠ من مجموع القوة العاملة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، مقابل ٦٣٤,٨٠٠ في الربع الأول، وقد أُجبر الذين احتفظوا بوظائفهم إلى أخذ إجازات مؤقتة وإلى قبول تخفيض أجورهم (١٨,٧ في المائة من المؤسسات لجأت إلى الإجازة مدفوعة الأجر، و٩,٦ في المائة إلى الإجازة غير مدفوعة الأجر، و١١,٥ في المائة إلى تخفيضات في الأجور، و٤,٣ في المائة إلى تخفيضات في ساعات العمل).

وفي الربع الثالث، بلغ عدد العاطلين عن العمل ٦٧٦ ٦٠٠ شخص، أي بانخفاض قدره نحو ٧٠ ألف شخص مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠٢٠. وعلى نحو مماثل، لجأت المؤسسات بصورة أقل للإجازات المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر، والتي انخفضت إلى ١٨,٢ في المائة و٧,٢ في المائة على التوالي في تموز/يوليه (من ٢٧,٧ في المائة و١٤,٣ في المائة في نيسان/أبريل)، في حين لجات ١٠,٩ في المائة من المؤسسات إلى تخفيضات الأجور في تموز/يوليه (١٣,٣ في المائة في نيسان/أبريل).

ومن ناحية أخرى، بلغت النسبة المئوية للعاملين في القطاع غير الرسمي نحو ٤٦,٤ في المائة من مجموع عدد الأشخاص العاملين، أي ١ ٦٣٠ ٠٠٠ وظيفة غير رسمية من مجموع ٣ ٥١١ ٦٠٠ وظيفة. وباستثناء الزراعة، تبلغ نسبة الوظائف في القطاع غير الرسمي حوالي ٣٩,٩ في المئة.

وفي سياق الجائحة، من المرجح أن يكون العمال والعاطلون عن العمل (لا سيما العاملون في القطاع غير الرسمي) وغيرهم من الأشخاص غير النشطين هم الأكثر تضررا من انخفاض الدخل مقارنة بالفئات الأخرى. وتؤكد دراسة أجراها معهد الإحصاء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذلك، وتشير إلى أنه في غياب تدابير التخفيف من جانب الدولة، يمكن أن يرتفع معدل الفقر النقدي من ١٥,٢ في المائة قبل صدمة الجائحة إلى ١٩,٢ في المئة.

الجدول ١٦:

معدلات الفقر النقدي والفقر المدقع حسب الفئة الاجتماعية والمهنية لأرباب الأسر المعيشية

	حصة السكان الإجمالية بالنسبة المئوية**	الفقر النقدي قبل الصدمة	الفقر النقدي بعد الصدمة	الفقر المدقع قبل الصدمة	الفقر المدقع بعد الصدمة
الإطارات والوظائف الحرة العليا	٩,٨٩	٢,٨٥	٤,٢٧	٠,١٦	٠,٣٤
الإطارات والوظائف الحرة المتوسطة	٣,٦٧	٤,٥٢	٦,٥٥	٠,٥٧	٠,٩١
موظفون آخرون	١٤,٠٢	١٣,١٢	١٧,١٦	١,٨١	٢,٨٨
أرباب عمل الحرف الصغيرة في الصناعة	٢,٠٩	٤,٦٥	٧,٧٧	٠,٣٥	٠,٥٦
الحرفيون وأصحاب الأعمال الحرة في مجال الحرف الصغيرة	٣,٩٩	٩,٢٤	١٢,٨٨	١,٨١	٢,٢٥
العمال غير الزراعيين	٢٣,١٠	٢١,٨١	٢٧,٣٠	٣,٧١	٥,١٨
المزارعون	٧,٦١	٢١,٤٢	٢٦,٧٩	٤,٧٨	٦,٣٠
العمال الزراعيون	١,٦٥	٣٨,٣٠	٤٥,١١	٩,٥٥	١٣,٧١
العاطلون عن العمل	٢,٨٦	٣٥,٥٩	٤١,٦٨	١١,٧٠	١٦,٣٧
متقاعدون	١٤,٥١	٥,٧٩	٧,٨٦	٠,٦٩	٠,٨٤
متقاعدون	١٦,٦٠	١٩,٥٠	٢٤,٥	٤,١٥	٥,٦٠
وطنيا	١٠٠	١٥,١٥	١٩,٢٣	٢,٨٧	٣,٩٩

المصدر: المعهد التونسي للإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٠.

ووفقا للدراسة نفسها، ''ثمة عامِلَان قد يسهمان في تفاقم هذا الوضع، وهما: '١' انخفاض الإنفاق الاستهلاكي حسب مجموعة الأسر المعيشية و'٢' زيادة أسعار الأغذية الأساسية''.

توصيات

تعزيز إضفاء المزيد من الطابع الرسمي على الاقتصاد

إن منع الطابع غير الرسمي أمر هام في سياق هذه الأزمة. كما أن وضع نماذج لإضفاء الطابع الرسمي تكون مكيَّفة مع واقع بلدان شمال أفريقيا وخصوصيات المؤسسات فيه يمكن أن يسهم في إرساء إطار مؤسسي موات لإضفاء الطابع الرسمي على أنشطة المؤسسات، لا سيما من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، مع احترام حقوق العمال.

ومن المهم أيضا التشجيع على استحداث فرص عمل لائقة ومنتجة، من خلال التعجيل بالتحول في اقتصادات المنطقة دون الإقليمية. وينبغي أن تقوم عملية التحوّل هذه على الاتساق بين سياسات الاقتصاد الكلي والعمالة والحماية الاجتماعية وغيرها من السياسات الاجتماعية.

وثمة عنصر حاسم آخر هو تحقيق توازن عادل بين مرونة سوق العمل، والحماية الاجتماعية، والسياسات النشطة لسوق العمل، وتدريب اليد العاملة، لا سيما من خلال منظور التعلّم مدى الحياة، الذي يسمح بجملة أمور منها تسهيل التنقل وإعادة التدريب.

توسيع قاعدة المنتسبين لنظم التأمين الاجتماعي

من شأن توسيع قاعدة المنتسبين لخطط التأمين الاجتماعي أن يدعم جدوى هذه النظم واستدامتها لأن ذلك سيؤدي، بكل بساطة، إلى زيادة في نسبة دافعي الضرائب إلى المتقاعدين، بما أن الفرضية تقتضي أن هذا التوسيع سيكون لصالح القوة العاملة النشطة التي لا تتمتع بالتغطية. وسيترتب على ذلك أثر على المالية العامة، التي ستخف التزاماتها نسبيا في الأجل الطويل. ويمكن أن يكون لذلك تأثير أيضا على مداخيل العاطلين عن العمل والمسنين، وهو ما سيكون له أثر إيجابي على رفاه أسرهم ورفاههم.

تعزيز التعويض عن فقدان العمل

يمكن أن تكون للتعويض عن فقدان العمل مجموعة متنوعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية. وعلى سبيل المثال، من شأن التعويض أن يسهل الاستهلاك، وبالتالي يسهم في الطلب وفي رفاه العاطل عن العمل ومن حوله. ومن شأن التعويض أن يشجع العمال على العمل في وظائف مهمة للاقتصاد، رغم خطر التسريح من العمل. كما يمكنه دعم تكاليف واستراتيجيات البحث عن عمل للأشخاص الذين فقدوا وظائفهم.

غير أن مبلغا معينا من التعويض يمكن أن يقلل من الحافز على البحث عن عمل، ومن ثم يزيد من مدة البطالة، وهو ما سيكون له أثر سلبي على نظم المعاشات التقاعدية ورأس المال البشري والرفاه المتوقع على المدى الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للتعويضات الممولة من الضرائب المفروضة على المرتبات أن تزيد بشكل كبير من حالات التسريح من العمل في بعض الصناعات. ومن المرجح أيضا أن تكون للضرائب المرتفعة على الدخل آثار تتمثل في الهروب من القطاع الرسمي إلى غير الرسمي، لا سيما إذا اقترنت هذه الرسوم بتعقيدات إدارية.

جيم– رصد مخاطر الاقتصاد الكلي

لقد أدت الأزمة المرتبطة بالجائحة، والتي دفعت إلى اتخاذ تدابير اقتصادية لصالح المؤسسات وتدابير اجتماعية لصالح الأسر المعيشية، وسلطت الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات هيكلية طويلة الأجل من أجل تعزيز فرص عمل لائقة واقتصاد أكثر مرونة، إلى عدد من مخاطر الاقتصاد الكلي التي يجب الانتباه إليها، لا سيما فيما يتعلق بالمالية العامة وهوامش الحركة الممكنة على الصعيد الضريبي. ويمكن أن ينعكس ذلك في عدد من المؤشرات، بما في ذلك ميزانية الدولة والتزاماتها الداخلية والخارجية، وكذلك الوضع الخارجي العام لاقتصادات منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية.

وثمة مؤشر أول متعلق بتقلص الحيز المالي للبلدان التي شملتها الدراسة يتمثل في اتساع العجز في الميزانية، لا سيما نتيجة جهود الدعم التي تبذلها الحكومات. وباستثناء مصر والسودان، من المتوقع أن يسجل العجز المالي قفزات كبيرة في معظم البلدان المتبقية. وفي مصر، يتوقع أن يظل العجز مستقرا مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. ويُتوقع أن يتقلص بنسبة ٤ في المائة في السودان، من ١٠,٨ في المائة إلى ٦,٨ في المئة. أما موريتانيا، التي حققت فائضا بلغ نحو ٢,٧٥ في المائة في عام ٢٠١٩، فسوف تسجل عجزا بنحو ٣,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠.

الشكل ٦٤:

العلاقة بين صافي القدرة على تمويل الإدارات العمومية وصافي الحاجة إلى تمويلها (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

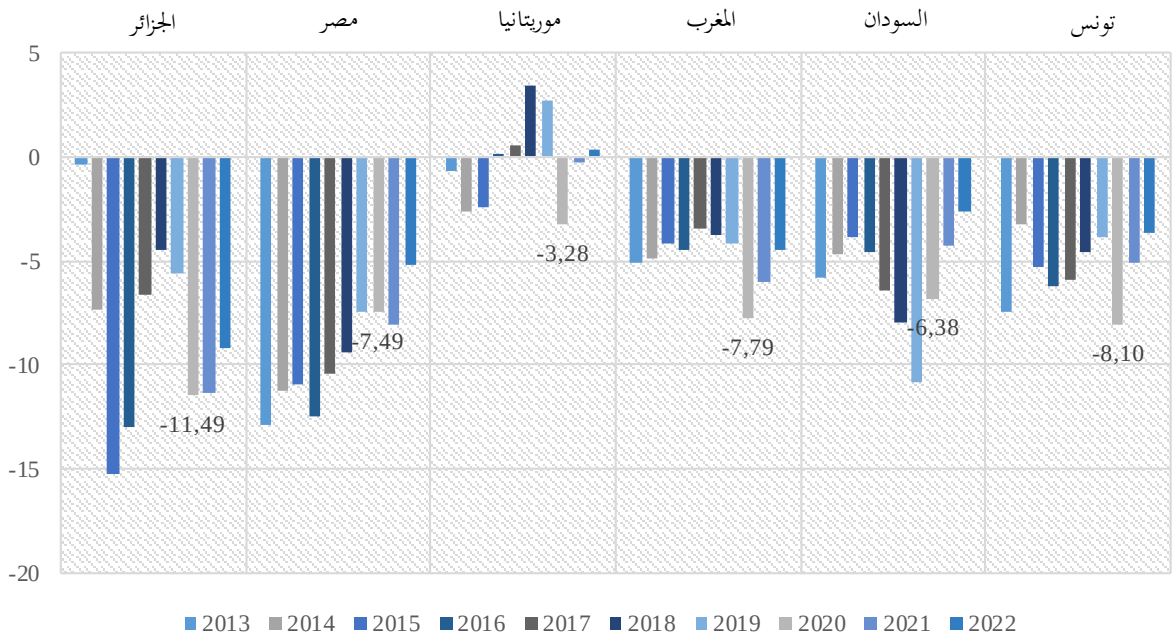

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

وتمشيا مع العجز المتوقع تسجيله في عام ٢٠٢٠، تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى زيادة في نسب الدين العام لبلدان منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية في عام ٢٠٢٠، قبل تسجيل انخفاضات طفيفة في السنوات التالية. وباستثناء مصر وموريتانيا، من المتوقع أن ترتفع نسب الدين العام بأكثر من ١٠ في المئة. وفي السودان، ورغم التحسن في العجز المالي، من المتوقع أن ترتفع نسبة إجمالي الدين العام من حوالي ٢٠٠ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى ٢٦٠ في المائة في عام ٢٠٢٠، وأن تنخفض بنسبة ١٠ في المائة فقط في عام ٢٠٢١ إلى حوالي ٢٥٠ في المئة.

الشكل ٦٥:

إجمالي الدين الحكومي العام (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

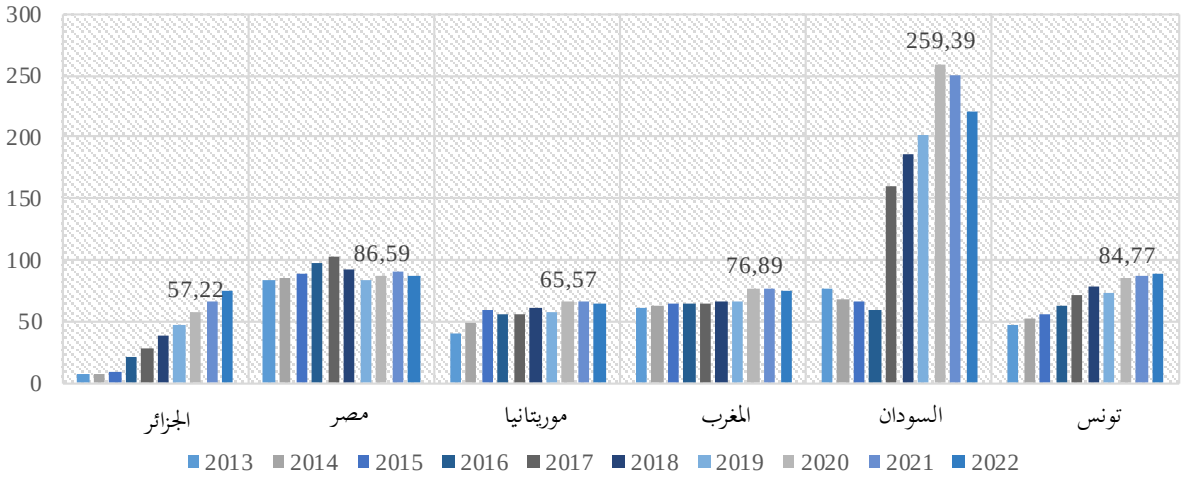

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

وبالموازاة مع تقلّص هوامش الحركة المتاحة في الميزانيات، من المتوقع أيضا أن تسجل الاستثمارات المباشرة الأجنبية، التي كانت بمثابة أدوات للاستثمار في العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، لا سيما موريتانيا، وفي قطاعات رئيسية، انخفاضا كبيرا في عام ٢٠٢٠، مقارنة بعام ٢٠١٩.

الشكل ٦٦:

الاستثمارات المباشرة الأجنبية: الإيرادات السنوية

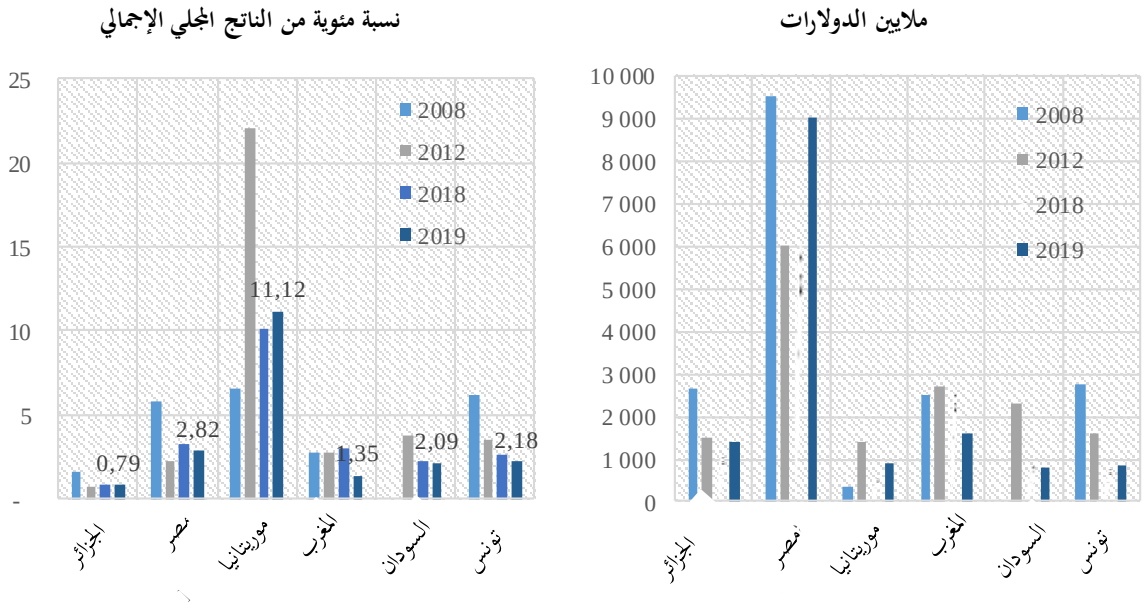

المصدر: أونكتاد، ٢٠٢٠.

ومن المتوقع أيضا أن تنخفض تحويلات المهاجرين إلى بلدان شمال أفريقيا في جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية. ومن المتوقع نسبيا أن يكون الانخفاض ملحوظا في تونس والسودان ومصر. ومن المفارقات أن هذه البلدان هي البلدان التي تكون فيها مساهمة تحويلات المهاجرين كبيرة نسبيا في الناتج المحلي الإجمالي. فهي تبلغ ٦,٧ في المائة في مصر، و٤,٥ في المائة في تونس، و٣ في المائة في السودان. ومن المتوقع أن يشهد المغرب، حيث تبلغ مساهمة التحويلات حوالي ٥,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، انخفاضا بنحو ٥,٢ في المئة.

الجدول ١٧:

تحويلات المهاجرين إلى بلدان شمال أفريقيا

	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٩	٢٠٢٠e	٢٠٢٠-٢٠١٩	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٢٠)
الجزائر	١٩٦,٦	١٩٩٧,٣٩٣٤٦	١٧٩١,٦٨١٥٧	١٦٤٣,١٨٢٨٢	-٨,٣ في المئة	١,١ في المئة
مصر	١٢٤٥٣,١	١٨٣٢٥,٤	٢٦٧٨١,٤	٢٤٣٨١,١٠٩	-٩,٠ في المئة	٦,٧ في المئة
موريتانيا	غير متاح	غير متاح	٦٤,٤٥٨٩١٣٦	٦١,٢٩٤٩٩٣	-٤,٩ في المئة	٠,٨ في المئة
المغرب	٦٤٢٢,٥٤١٥٣	٦٩٠٣,٥٤٣٦٤	٦٧٣٥,٤٩٦٢٨	٦٣٨٢,٤٦١٩٨	-٥,٢ في المئة	٥,٧ في المئة
السودان	١٤٥٥,٥	١٥١,٣٩٢٠١	٤٢٥,٢١٤٣٥١	٣٦٩,٥٣٣٣٨٢	-١٣,١ في المئة	٢,٠ في المئة
تونس	٢٠٦٣,٢٩٤٦٨	١٩٧١,٣٧٥٧٧	٢٠٤٩,٦٦٣١٩	١٧٤٦,٩٥٢٨٨	-١٤,٨ %	٤,٥ في المئة

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٢٠.

وقد تضررت السياحة، وهي مصدر هام آخر للنقد الأجنبي والمنتجات الأجنبية، بشدة من القيود المفروضة في سياق الجائحة. وكان لذلك أثر كبير على الوضع المالي لبعض بلدان شمال أفريقيا، مثل مصر والمغرب وتونس، وكان له تأثير كبير أيضا على فرص العمل.

الشكل ٦٧:

وزن السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في شمال أفريقيا (مساهمة مباشرة وغير مباشرة)

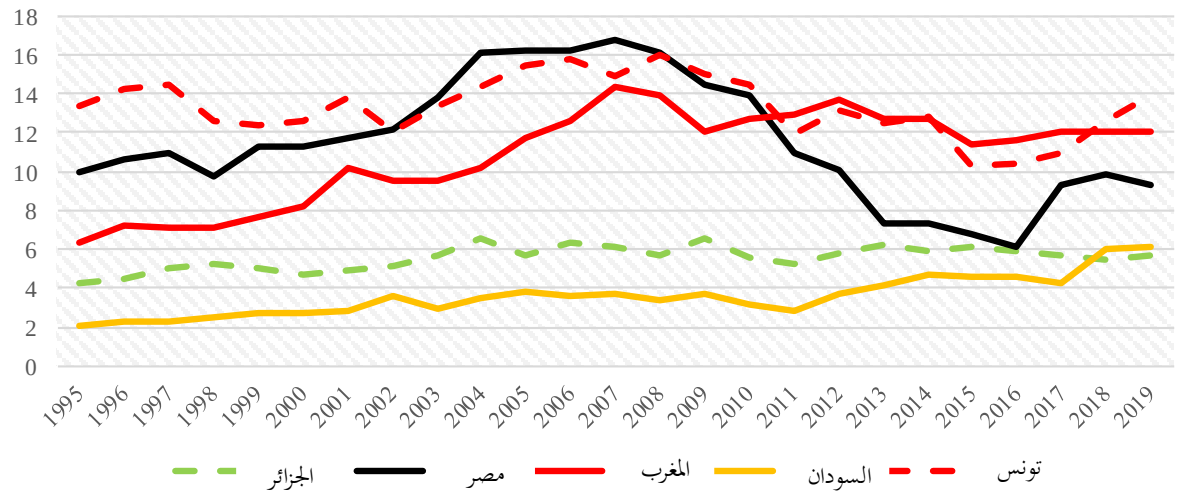

المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة، ٢٠٢٠.

ويمكن أن يدفع ذلك كله ببعض البلدان في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية إلى أوضاع تضطر فيها إلى البحث عن التمويل بشروط غير مواتية، في الوقت الذي جرى فيه خفض تنقيط جميع البلدان وتتناقص فيه المدخرات الوطنية عاما بعد عام. وستكون هذه هي الحال بصفة خاصة في تونس والسودان. ويمكن لبلدان مثل المغرب وموريتانيا والجزائر تعبئة مدخرات تتراوح بين ٢٠ في المائة و٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتغطية جزء من احتياجاتها التمويلية.

الشكل ٦٨:

إجمالي الادخار الوطني (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

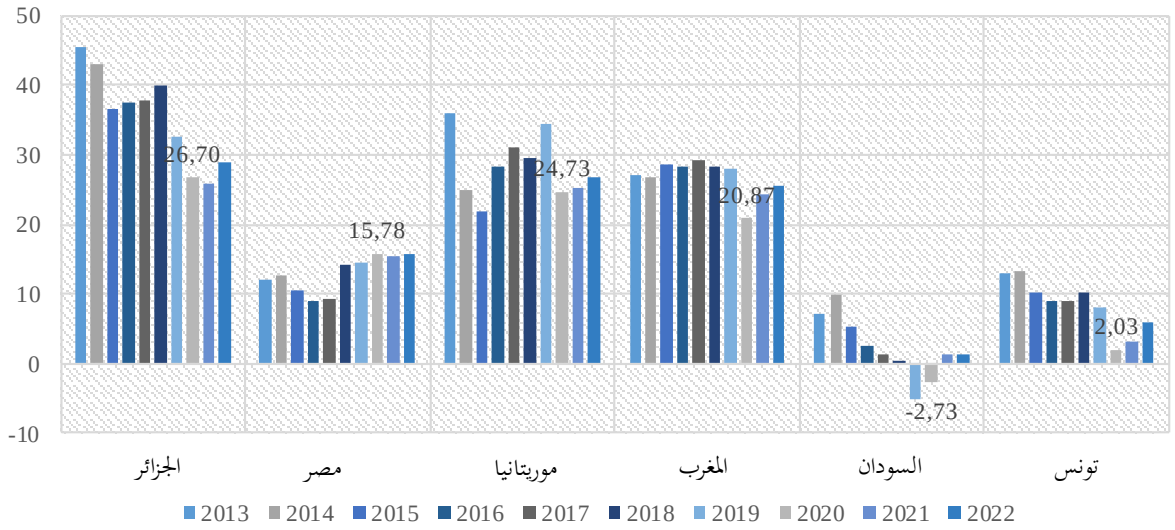

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

٢- توصيات على المديين المتوسط والطويل: تسريع عملية التحوّل في اقتصادات المنطقة دون الإقليمية

ألف- بنية الاقتصادات غير ملائمة كثيرا لاستحداث أعداد كافية من فرص العمل

أبرزت الأزمة الصحية الحاجة إلى معالجة عدد من أوجه القصور الهيكلية بغية تعزيز الصلة بين العمل المنتج واللائق من جهة، والضمان الاجتماعي من جهة أخرى. وبالفعل، فإن التعجيل بالتحول الهيكلي للاقتصادات أمر ضروري لتلبية عدد الطلبات على الوظائف، لا سيما من حيث نوعيتها، لملايين الأشخاص الذين يدخلون أسواق العمل في المنطقة دون الإقليمية كل عام.

ويتميز الهيكل الحالي، الذي لم يتغير كثيرا على مدى السنوات الخمسة عشرة أو العشرين الماضية، بتركيز العمل في القطاعات الأقل إنتاجية، وفقدان الوظائف في بعض الأحيان، مثل الزراعة في السنوات الأخيرة في المغرب.

الشكل ٦٩:

الإنتاجية القطاعية والحصص في العمالة، ٢٠١٨

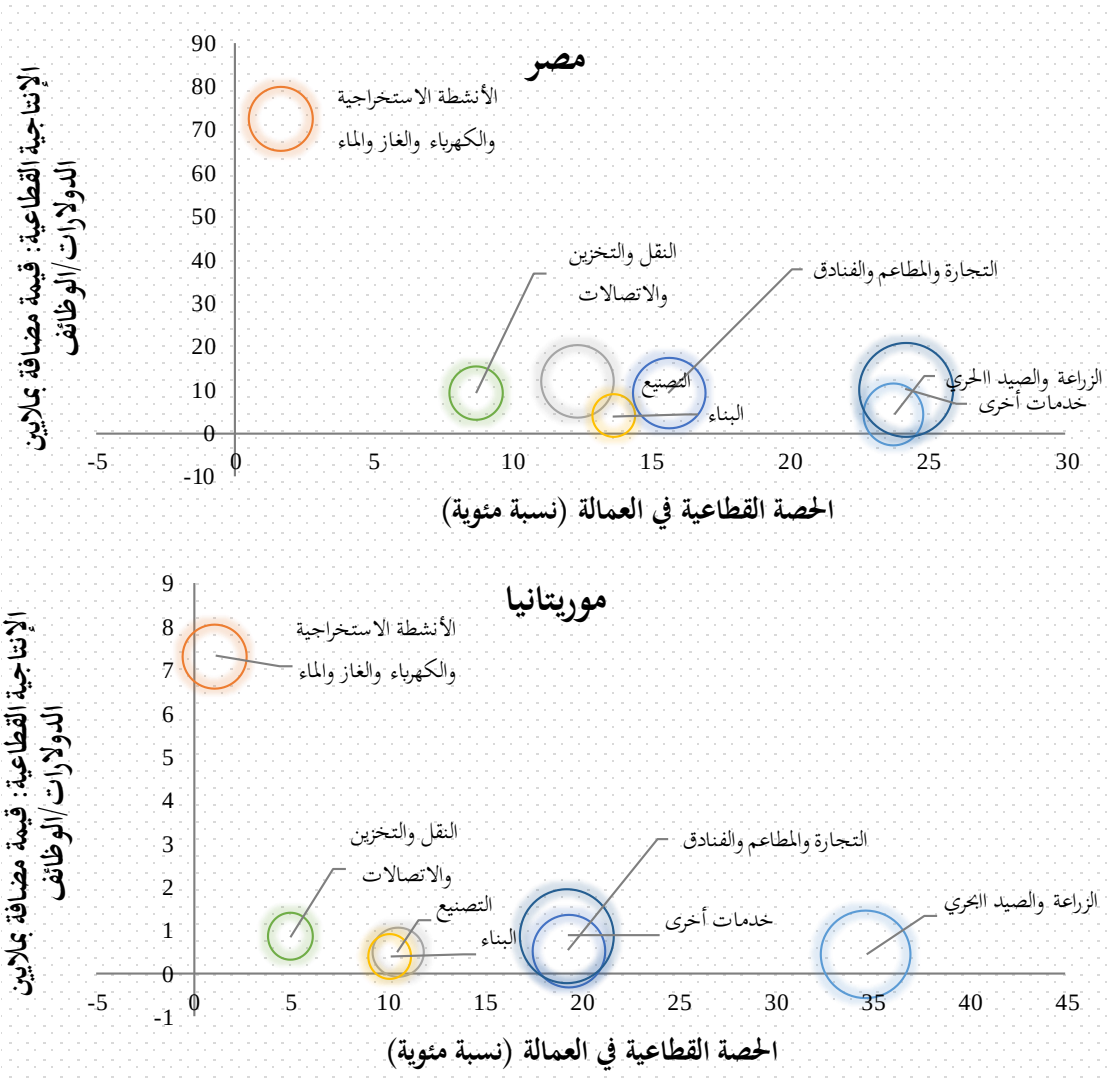

المصدر: حسابات المؤلف ومنظمة العمل الدولية والأونكتاد.

واليوم، سيكون على قطاعات مثل الزراعة، التي لا تزال مهمة من حيث الطلب على اليد العاملة، تحديثُ نفسها وتحريرُ العمالة لصالح قطاعات أخرى أكثر إنتاجية وتدفع أكثر. ويؤدي تحديث الاقتصاد إلى انخفاض حصة الزراعة في القوى العاملة والضغط على سوق العمل.

الشكل ٧٠:

الإنتاجية القطاعية والحصص في العمالة، ٢٠١٨

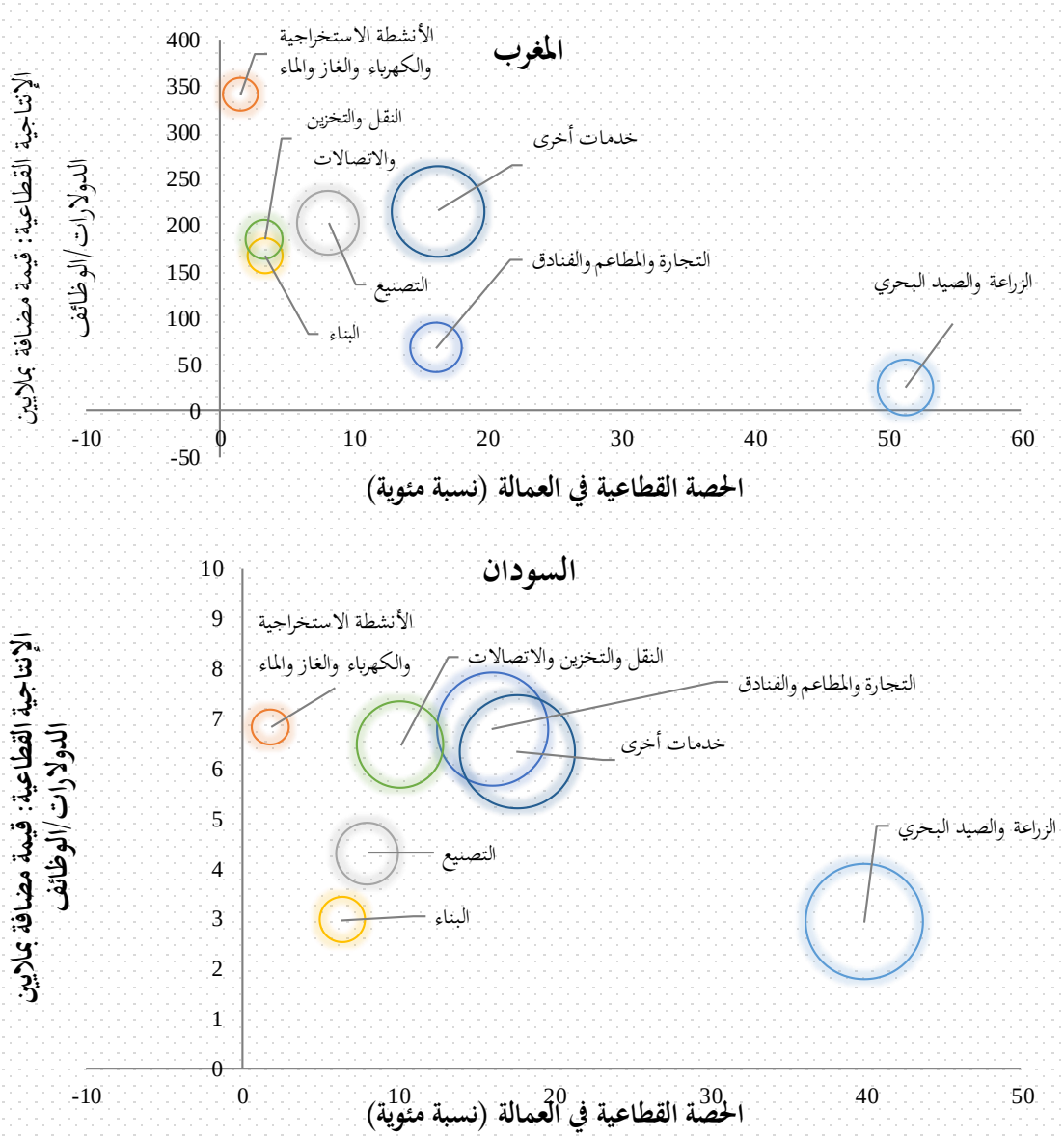

المصدر: حسابات المؤلف ومنظمة العمل الدولية والأونكتاد.

وفي البلدان التي يكون فيها حجم قطاع التعدين و/أو النفط كبيرا، تكمن المشكلة في انخفاض كثافة اليد العاملة، بالإضافة إلى انخفاض تنوع الاقتصاد. ففي الجزائر، على سبيل المثال، تشكل الصناعات الاستخراجية والنفطية والغازية مصدرا رئيسيا للدخل القومي (حجم الفقاعة يقابل الوزن في القيمة المضافة) ورأس المال للاستثمار، ولكنها تساهم بشكل طفيف فقط في العمالة (٣,٣ في المئة)، وتظل تعتمد على تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية الرئيسية.

الشكل ٧١:

الإنتاجية القطاعية والحصص في العمالة، ٢٠١٨

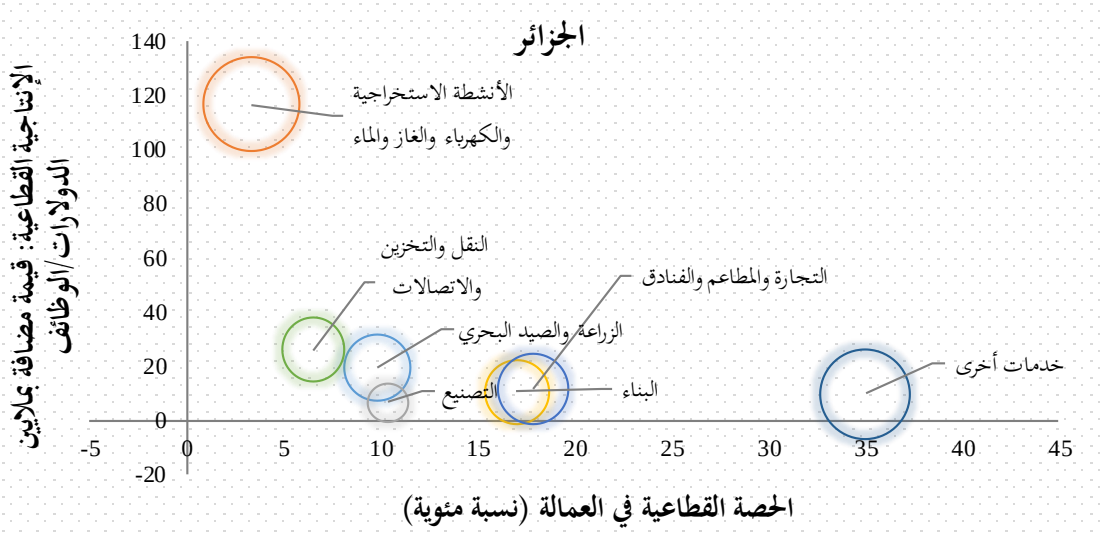

المصدر: حسابات المؤلف ومنظمة العمل الدولية والأونكتاد.

وفي بلدان مثل تونس، لا يزال القطاع العام جهة توظيف رئيسية (أكثر من ٤٠ في المائة في الجزائر وأكثر من ٢٠ في المائة في مصر)، في حين أنه قليل الإنتاجية مقارنة ببقية الاقتصاد. وهذا يحُد من النمو بوجه عام، ومن نمو القطاع الخاص القوي والتنافسي في البلدان المعنية: فالقطاع العام، الذي يعد إحدى جهات التوظيف الرئيسية، ليس عاملا للنمو إذن.

الشكل ٧٢:

الإنتاجية القطاعية والحصص في العمالة، ٢٠١٨

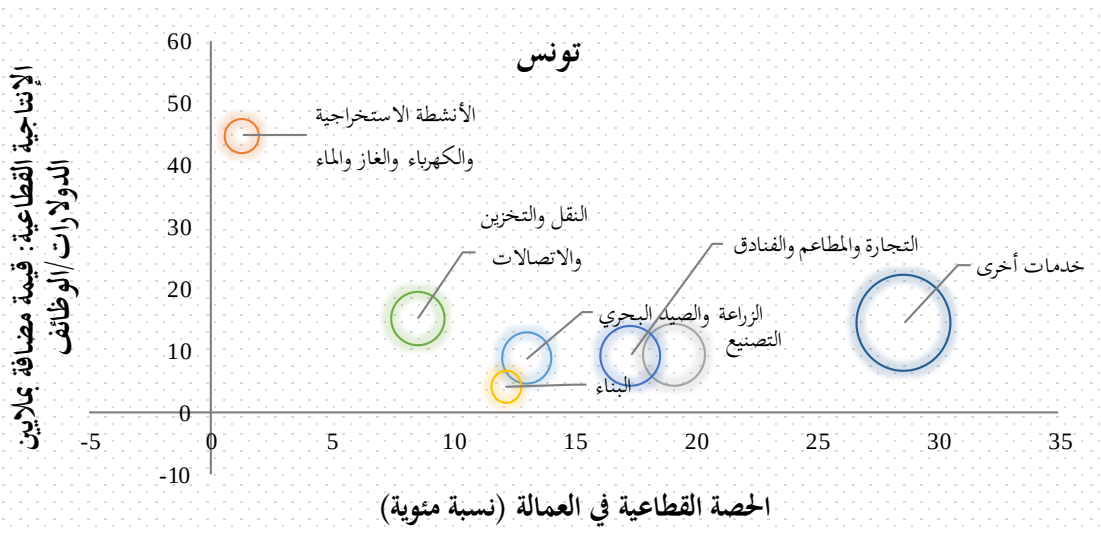

المصدر: حسابات المؤلف ومنظمة العمل الدولية والأونكتاد.

ولذلك، هناك حاجة إلى تسريع التحوّل الهيكلي. وهناك أيضا حاجة إلى مزيد من التنويع الاقتصادي، الذي من شأنه أن يمهد الطريق لنمو يؤدي إلى استحداث فرص العمل، ويزيد من القدرة على التكيف مع تقلب أسعار السلع الأساسية، ويحسِّن الآفاق بالنسبة للأجيال المقبلة. بيد أن هذا التحوّل يعوقه العديد من أوجه الجمود الهيكلي، وعدم ملاءمة

مناخ الأعمال، ومشكلة وجود قوة عاملة منخفضة المهارات لتعزيز الانتقال السريع وغير مكلفة للقوى العاملة داخل القطاعات وفيما بينها.

باء– الحاجة إلى تغيير هيكلي في مواجهة مختلف أنواع جمود السوق ونواقصها

حتى في غياب القيود الرسمية و/أو التمييز ضد المستثمرين، بمن فيهم الأجانب، فإن مناخ الأعمال، على النحو الذي المبيّن في تقييم مختلف التقارير، بما في ذلك تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، يشير إلى أن بعض الأبعاد قد تشكل عقبات أمام (حرية) تنقل العوامل والاستثمار. وقد نوقشت أهمية هذه الملاحظة في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية في القسم الأول، ويتم تسليط الضوء عليها في الجدول أدناه.

الجدول ١٨:

مؤشر التنافسية العالمية، شمال أفريقيا (٢٠١٧–٢٠١٨)

		الجزائر	مصر	موريتانيا	المغرب	تونس
المؤسسات	القيمة	٣,٦٣	٣,٩٤	٢,٩٣	٤,٢٠	٣,٧٨
	الترتيب	٨٨	٦٤	١٣٢	٤٩	٨٠
الهياكل الأساسية	القيمة	٣,٥٦	٤,١٣	٢,١٠	٤,٤٢	٣,٨٣
	الترتيب	٩٣	٧١	١٣١	٥٤	٨٢
بيئة الاقتصاد الكلي	القيمة	٤,٦٣	٢,٥٩	٤,٦٤	٤,٩١	٣,٩٤
	الترتيب	٧١	١٣٢	٦٩	٥٥	١٠٩
الصحة والتعليم الابتدائي	القيمة	٥,٧٧	٥,٥٤	٤,١٦	٥,٦٣	٥,٩٥
	الترتيب	٧١	٨٧	١٢٨	٨١	٥٨
التعليم العالي والتدريب	القيمة	٣,٩٥	٣,٦٠	١,٩٠	٣,٥٨	٤,٠٩
	الترتيب	٩٢	١٠٠	١٣٧	١٠١	٨٢
كفاءة سوق السلع	القيمة	٣,٦٤	٤,١٥	٣,١١	٤,٤٣	٣,٩٥
	الترتيب	١٢٩	٩٠	١٣٤	٥٨	١١٢
كفاءة سوق العمل	القيمة	٣,٢٧	٣,٢٢	٣,٣٣	٣,٥٨	٣,٠٩
	الترتيب	١٣٣	١٣٤	١٢٩	١٢٠	١٣٥
تطوير الأسواق المالية	القيمة	٣,٠٦	٣,٨٩	٢,١٣	٣,٩٣	٣,٣٩
	الترتيب	١٢٥	٧٧	١٣٧	٧٢	١١٠
الاستعداد التكنولوجي	القيمة	٣,٣٦	٣,٤٥	٢,٢٤	٣,٨١	٣,٧٣
	الترتيب	٩٨	٩٤	١٣٢	٨٢	٨٥
تطور الأعمال	القيمة	٣,٣٢	٣,٧٩	٢,٧١	٣,٩٩	٣,٦٧
	الترتيب	١٢٢	٨٤	١٣٦	٦٩	٩٨
الإبداع	القيمة	٢,٩٤	٢,٩٢	٢,٣٢	٣,١٤	٣,٠٧
	الترتيب	١٠٤	١٠٩	١٣٦	٩٤	٩٩

الابتكار وتطور العوامل	القيمة	٣,١٣	٣,٣٥	٢,٥٢	٣,٥٦	٣,٣٧
	الترتيب	١١٨	١٠١	١٣٦	٧٤	٩٧
مؤشر التنافسية العالمية	القيمة	٤,٠٧	٣,٩٠	**٣,٠٩**	**٤,٢٤**	٣,٩٣

المصدر: صندوق النقد الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر التنافسية العالمية ٢٠١٧-٢٠١٨.

وتشير قراءة البيانات المذكورة في الجدول إلى درجة التخلف التي أقرت بها بلدان المنطقة دون الإقليمية على أكثر من مستوى، من حيث القدرة التنافسية للاقتصاد، وفيما يتعلق بالمناخ العام للأعمال. وفيما يتعلق بكفاءة أسواق السلع والخدمات وأسواق العمل والأسواق المالية، تعد بلدان المنطقة دون الإقليمية من أقل البلدان نموا في العالم. فمن بين ١٣٧ بلدا، لا توجد سوى الأسواق المالية وأسواق السلع والخدمات في مصر والمغرب في مستويات وسيطة من الكفاءة، مقارنة بالمعايير المرجعية. وفيما يتعلق بالمؤسسات، تم إحراز تقدم، لكنه لا يزال غير كاف، في حين أن بلدا مثل موريتانيا يأتي في المرتبة ١٣٢ من أصل ١٣٧ بلدا، وبلدان مثل الجزائر وتونس ترد في الشريحة الدنيا من الربع الثالث.

أما فيما يتعلق بإعداد الاقتصادات لاعتماد التكنولوجيات واستخدامها، فلا تزال بلدان منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية تعرف تأخيرات كبيرة. وعندما يتعلق الأمر بتوفر أحدث التقنيات واستيعاب التكنولوجيا ونقلها على مستوى المؤسسات، يبدو أن المغرب فقط هو الذي يقترب من المعايير الدولية. وفيما يتعلق بالاستخدام، فلا يزال محدودا جدا في موريتانيا، وعند مستويات تطور غير كافية في بقية البلدان.

الجدول ١٩:

الاستعداد التكنولوجي، شمال أفريقيا (٢٠١٧-٢٠١٨)

		الجزائر	**مصر**	**موريتانيا**	**المغرب**	**تونس**
توافر آخر التكنولوجيات، ١-٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٣,٧٨	٤,٣٣	٣,٣٧	٥,٠٧	٤,٥٨
	الترتيب	١١٩	٩١	١٢٨	٥٠	٧٦
استيعاب التكنولوجيا على مستوى المؤسسة، ١-٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٣,٧٧	٤,١٣	٢,٥٩	٤,٥٢	٣,٩٦
	الترتيب	١٢١	١٠٠	١٣٧	٦٢	١١١
الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا، ١-٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٣,٦٦	٤,٣٠	٢,١٤	٤,٦١	٤,١٥
	الترتيب	١١٤	٧٥	١٣٧	٥٢	٨٥
ألف- اعتماد التكنولوجيا	القيمة	٣,٧٤	٤,٢٦	٢,٧٠	٤,٧٣	٤,٢٣
	الترتيب	**١٢٠**	٨٦	١٣٦	٥٢	٨٩
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، بالنسبة المئوية	القيمة	٤٢,٩٥	٣٩,٢١	١٨,٠٠	٥٨,٢٧	٥٠,٨٨
	الترتيب	٩٠	**٩٣**	**١٢٢**	٧١	٨٣
	القيمة	٦,٩٢	٥,٢٠	٠,٢٥	٣,٦٥	٥,٦٥

الاشتراكات في الإنترنت الثابتة ذات النطاق العريض/١٠٠ (نقطة تواجد)	الترتيب	٨٠	٨٨	١١٨	٩٣	٨٦
عرض النطاق الترددي الدولي للإنترنت، كيلوبايت في الثانية لكل مستخدم	القيمة	٤٠,٠١	١٧,١٩	٤,٤٨	٢٥,٧٠	٣١,١٧
	الترتيب	٨١	١٠٠	١٢٢	٨٩	٨٦
الاشتراكات في النطاق العريض المحمول /١٠٠ (نقطة تواجد)	القيمة	٤٦,٨١	٥٢,٦٠	٣٠,٢١	٤٦,٠٠	٦٢,٩٧
	الترتيب	٨٧	٧٧	١٠٤	٩١	٦٤
باء- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	القيمة	٢,٩٨	٢,٦٥	١,٧٨	٢,٨٩	**٣,٢٢**
	الترتيب	٩١	٩٧	١١٥	٩٤	٨١
الإعداد التكنولوجي	القيمة	٣,٣٦	٣,٤٥	٢,٢٤	٣,٨١	٣,٧٣
	الترتيب	٩٨	٩٤	١٣٢	٨٢	٨٥

المصدر: صندوق النقد الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر التنافسية العالمية ٢٠١٧-٢٠١٨.

ومن ناحية أخرى، ورغم الزيادة في مستوى تعليم الأجيال الشابة في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية، لا يزال هناك ضعف ملحوظ من حيث مستويات إتقان المهارات الأساسية ومن حيث جودة التدريب المهني. والواقع أن تصنيفات بلدان المنطقة دون الإقليمية في مؤشر التنافسية العالمية تشير إلى انخفاض جودة النظام التعليمي، وتعليم الرياضيات والعلوم، ومدارس الإدارة، والتدريب في بيئة العمل.

الجدول ٢٠:

جودة التعليم والتدريب، شمال أفريقيا (٢٠١٧-٢٠١٨)

		الجزائر	**مصر**	**موريتانيا**	**المغرب**	**تونس**
الالتحاق بالتعليم الثانوي، بالنسبة المئوية الإجمالية	القيمة	٩٩,٨٦	٨٦,١٠	٣٠,٦٠	٦٩,٠٦	٨٨,٢٠
	الترتيب	٤٧	٨٤	١٣٢	١٠٠	٨١
الالتحاق بالتعليم العالي بالنسبة المئوية الإجمالية	القيمة	٣٦,٩٢	٣٦,٢٣	٥,٣٤	٢٨,١٤	٣٤,٦١
	الترتيب	٧٤	٧٦	١٢٤	٨٥	٧٩
ألف- مقدار التعليم	القيمة	٥,٠٢	٤,٧٨	١,٠٠	٣,٥٢	٤,٨٣
	الترتيب	٦٩	٧٦	١٣٣	١٠٠	٧٥
نوعية النظام التعليمي، ١-٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٣,٢١	٢,٤٦	١,٨٥	٢,٧١	٣,٠٨
	الترتيب	٩٧	١٣٠	١٣٧	١٢٠	١٠٣
	القيمة	٣,٦٢	٢,٧٧	٢,٦٥	٣,٨٢	٤,٥٦

نوعية تعليم الرياضيات والعلوم، ١–٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	الترتيب	٩٢	١٢٢	١٢٧	٨٠	٤٤
نوعية مدارس الإدارة، ١–٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٣,٥٦	٣,١٩	٢,٥٨	٤,٠١	٤,٠٢
	الترتيب	١١٢	١٢٤	١٣٧	٨٦	٨٣
الوصول إلى الإنترنت في المدارس، ١–٧ (من الأقل جودة إلى الأفضل)	القيمة	٣,٢٨	٣,٢٠	٢,٣٨	٣,٣٨	٣,٥٤
	الترتيب	١١٤	١١٩	١٣٤	١١١	١٠٦
باء– جودة التعليم	القيمة	٣,٤٢	٢,٩١	٢,٣٧	٣,٤٨	٣,٨٠
	الترتيب	١٠٥	١٢٩	١٣٦	١٠٤	٧٨
توافر خدمات البحث والتدريب، ١–٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٣,٦٤	٢,٨٥	٢,٣٩	٤,١٢	٣,٧٨
	الترتيب	١١٩	**١٣٥**	١٣٧	٨٦	١١٠
مدى تدريب الموظفين، ١–٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٣,١٩	٣,٣٦	**٢,٢٩**	٣,٣٥	٣,٥٠
	الترتيب	١٢٩	١١٦	١٣٧	١١٧	١٠٦
جيم– التدريب في بيئة العمل	القيمة	٣,٤٢	٣,١٠	٢,٣٤	٣,٧٤	٣,٦٤
	الترتيب	١٢٤	**١٣٣**	١٣٧	١٠٦	١١٢
التعليم العالي والتدريب	القيمة	٣,٩٥	٣,٦٠	١,٩٠	**٣,٥٨**	٤,٠٩
	الترتيب	٩٢	١٠٠	١٣٧	١٠١	٨٢

المصدر: صندوق النقد الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر التنافسية العالمية ٢٠١٧–٢٠١٨.

كما أن التصنيفات الدولية للجامعات، مثل تصنيفي شنغهاي والتايمز، تحتوي على عدد قليل من جامعات المنطقة دون الإقليمية. كما تبين نتائج دراسة التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم أن أداء جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية كان أقل من المتوسط المرجعي الدولي (٥٠٠).

ثم إن الثغرات في تنمية رأس المال البشري، بالإضافة إلى أوجه القصور المؤسسية الأخرى، وانخفاض جودة مؤسسات البحث العلمي، ونواقص السوق، تشكل مجتمعةً حواجز أمام الابتكار، الذي يعد عاملا للإنتاجية والقدرة التنافسية والنمو. وفي هذا الصدد، فإن القدرة على الابتكار في بلدان المنطقة دون الإقليمية منخفضة جدا، حيث يتجاوز الترتيب ١١٠، من أصل ١٣٧ بلدا، تحتلها الجزائر ومصر وموريتانيا. كما أن تشجيع الابتكار غير متطور نسبيا، مثلما يشير إليه إنفاق المؤسسات على البحث والتطوير، والتعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة في مجال البحث والتطوير، وأهمية الصفقات العمومية في مجال المنتجات ذات التكنولوجيا الفائقة.

الجدول ٢١:

مناخ الابتكار في شمال أفريقيا (٢٠١٧–٢٠١٨)

		الجزائر	مصر	موريتانيا	المغرب	تونس
القدرة على الإبداع، ١–٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٣,٦٣	٣,٤٠	٢,١٦	٣,٩٢	٣,٧٩
	الترتيب	١١١	١٢٣	١٣٧	٨٣	٩٣
جودة مؤسسات البحث العلمي، ١–٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٣,٣١	٢,٧٨	٢,٦٢	٣,٠٣	٣,٣٤
	الترتيب	٩٩	١٢١	١٢٩	١١١	٩٦
إنفاق المؤسسات على البحث والتطوير، ١–٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٢,٩١	٢,٩٢	١,٩٤	٣,٠٢	٢,٩٤
	الترتيب	١٠٤	١٠٣	١٣٦	٩٣	١٠٠
التعاون بين الجامعة وقطاع الصناعة في مجال البحث والتطوير، ١–٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٢,٦٢	٢,٧٥	٢,٦٨	٣,٠١	٢,٩٧
	الترتيب	١٢٥	١١٧	١٢٢	١٠٥	١٠٦
الصفقات العمومية في مجال المنتجات ذات التكنولوجيا العالية، ١–٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٣,٠١	٣,٣٩	٣,٣٢	٣,٢٥	٢,٦٣
	الترتيب	٩٤	٦١	٦٩	٧٥	١٢٢
توافر العلماء والمهندسين، ١–٧ (من الأسوأ إلى الأفضل)	القيمة	٣,٧٤	٤,١٢	٢,٢٠	٤,٠٨	٤,٤٠
	الترتيب	٨٣	٥٥	١٣٧	٦٠	٤٣
براءات الاختراع في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، الطلبات/مليون شخص	القيمة	٠,١٨	٠,٨٦	٠,٠٢	١,٦٨	٠,٩٨
	الترتيب	٩٥	٧٣	١١٣	٦٤	٧١
الإبداع	القيمة	٢,٩٤	٢,٩٢	٢,٣٢	٣,١٤	٣,٠٧
	الترتيب	١٠٤	١٠٩	١٣٦	٩٤	٩٩

المصدر: صندوق النقد الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر التنافسية العالمية ٢٠١٧–٢٠١٨.

مراجع

Acemoglu, D. and Shimer, R. (2000). Productivity gains from unemployment insurance. European Economic Review, 44(7), pp.1195–1224.

Agenor, PR., & El Aynaoui, K. (2003). Labor market policies and unemployment in Morocco: a quantitative analysis. The World Bank, Policy Research Working Paper Series 3091.

Alhdiy, F., Johari, F., Mohd Daud, SN., & Rahman A. (2015). Short and Long Term Relationship between Economic Growth and Unemployment in Egypt: An Empirical Analysis. Mediterranean Journal of Social Sciences, 6(4), 454-462.

BAD. 2014. Labour market reforms in post-transition - North Africa. Economic Brief. Chief Economist Complex

Banque mondiale. (2013). The World Development Report 2013.

Banque mondiale. (2014). More Jobs, Better Jobs: A Priority for Egypt.

BIT (2014). A Roadmap Toward a National Employment Policy For Sudan. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---sro-cairo/documents/publication/wcms_334878.pdf.

BIT (2017). A Report Prepared for the Conference on Youth and Employment in North Africa: A Regional Overview. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/documents/meetingdocument/wcms_577306.pdf.

BIT (2017). Universal social protection to achieve the Sustainable Development Goals. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_604882.pdf.

BIT (2020). COVID-19 and food retail. www.ilo.org. Disponible à l'adresse https://www.ilo.org/sector/Resources/publications/WCMS_741342/lang--en/index.htm.

BIT (2020). COVID-19 and maritime shipping & fishing. [online] www.ilo.org. Disponible à l'adresse https://www.ilo.org/sector/Resources/publications/WCMS_742026/lang--en/index.htm.

BIT (2020). COVID-19 and the automotive industry. [online] www.ilo.org. Disponible à l'adresse https://www.ilo.org/sector/Resources/publications/WCMS_741343/lang--en/index.htm.

BIT (2020). COVID-19 and the textiles, clothing, leather and footwear industries. www.ilo.org. Disponible à l'adresse https://www.ilo.org/sector/Resources/publications/WCMS_741344/lang--en/index.htm.

Bouaziz, R., & El Andari, C. (2015). Is the Okun's law valid in Tunisia? Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/67998/.

Bougroum M., Ibourk A., Ouaghad A., Sahib H., (2014). Étude de diagnostic sur la situation de l'emploi au Maroc : préalable à la formulation de la stratégie nationale de l'emploi.

Conseil Economique, Social et Environnemental. (2013). Rapport annuel.

Driouche, D. (2013). Economic growth and unemployment in Algeria: An econometric study. An-Najah University Journal for research -Humanities-, 27(3).

Elshamy, H. (2013). Okun's law and its validity in Egypt. Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (ISSN: 2306 367X), 1(2), 67-74.

Furceri, D. (2012). Unemployment and Labor Market Issues in Algeria. International Monetary Fund, WP 12/99.

Ibourk et El Aynaoui. 2016. Policy Lessons from Okun's Law for African Countries.

Keller, J. & Nabil, M.K. (2002). The Macroeconomics of Labor Market Outcomes in MENA over the 1990s: How Growth has failed to keep Pace with a Burgeoning Lab our Market. Working Study, the Egyptian Center for Economic Studies.

Khrais, I. 2016. Economic Growth and Unemployment Relationship: An Empirical Study for MENA Countries International Journal of Managerial Studies and Research 2016, 4(12): 19-24.

Lazear, Edward, P. 2000. "Performance Pay and Productivity." American Economic Review, 90 (5): 1346-1361. DOI: 10.1257/aer.90.5.1346.

Masood, A., Dominique, G., and Furceri, D. (2012). Youth Unemployment in the MENA Region: Determinants and Challenges. World Economic Forum, Addressing the 100 Million Youth Challenge, Perspectives on Youth Employment in the Arab World in 2012, 8-11.

Moosa, I. (2008). Economic Growth and Unemployment in Arab Countries: Is Okun's Law Valid? Journal of Development and Economic Policies, 10(2), 7-24.

OCDE/OIT (2019), Tackling Vulnerability in the Informal Economy, Development Centre Studies, Éditions OCDE, Paris, https://doi.org/10.1787/939b7bcd-en.

Banque mondiale (2017). Industry Competitiveness and Jobs: An Evaluation of World Bank Group Industry-Specific Support to Promote Industry Competitiveness and Its Implications for Jobs. https://ieg.worldbankgroup.org/sites/default/files/Data/Evaluation/files/industry-competitiveness-and-jobs.pdf.

CEA (2017). Quality of Institutions and Structural Transformation: Distortions and resource allocation in North Africa. https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/sro-na-quality_of_institutions_and_structural_transformation_en_rev3.pdf.

Yousefat, Ali. (2011). Unemployment and economic growth in Algeria in the periods from 1970 to 2009. International Forum on: Government's strategy to eliminate the unemployment and achieve the sustainable development on: 15-16 November 2011, Al-Msila University, Algeria.

المرفقات

المرفق ١

الطفرة الديمغرافية للشباب في شمال أفريقيا

مصر: السكان حسب الفئات العمرية العريضة

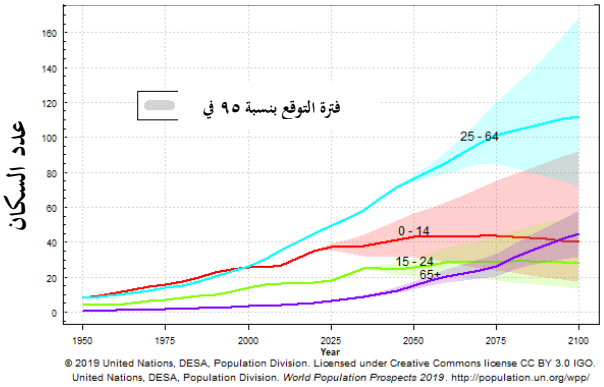

الجزائر: السكان حسب الفئات العمرية العريضة

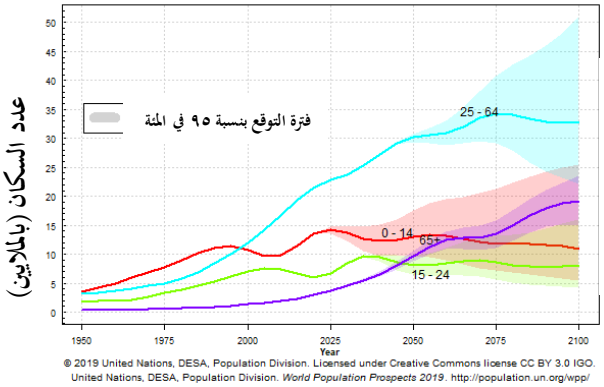

المغرب: السكان حسب الفئات العمرية العريضة

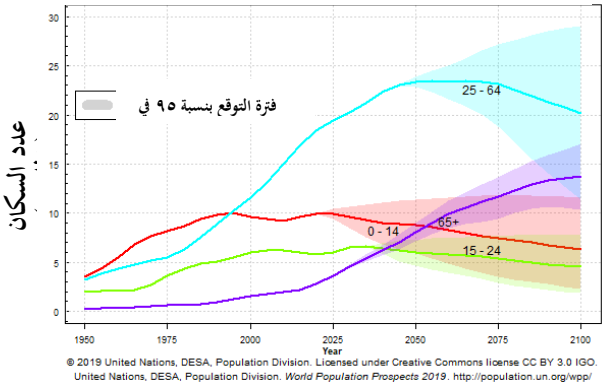

موريتانيا: السكان حسب الفئات العمرية العريضة

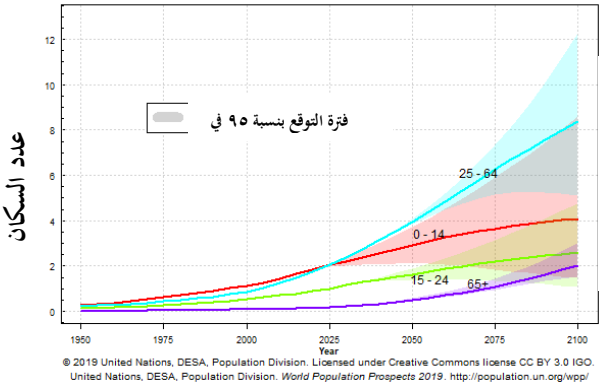

تونس: السكان حسب الفئة العمرية العريضة

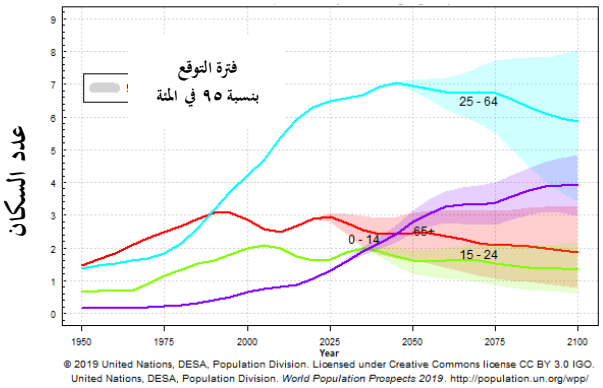

السودان: السكان حسب الفئات العمرية العريضة

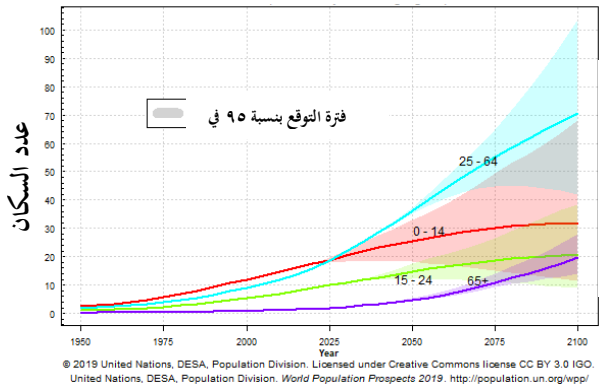

المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٢٠.

المرفق ٢

التوزيع القطاعي للعمالة في شمال أفريقيا

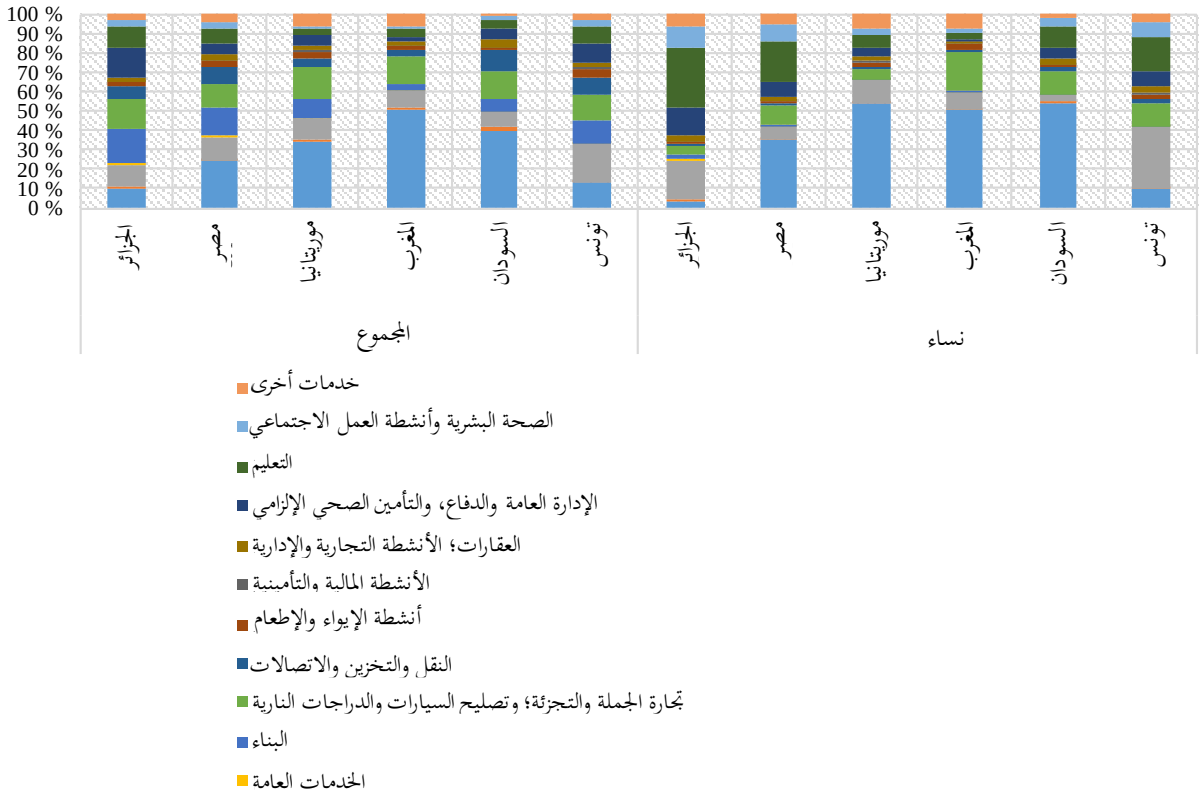

المصدر: المنظمة الدولية للعمل، ٢٠٢٠.

المرفق ٣

السياسات الرئيسية للتخفيف من آثار جائحة كوفيد ١٩ في شمال أفريقيا

ألف– الجزائر: السياق والاستجابات الرئيسية على صعيد السياسة العامة

شهد الوضع الاقتصادي في الجزائر صدمتين رئيسيتين. فبالإضافة إلى انتشار الجائحة، تأثّرت البلاد بانخفاض حاد في أسعار النفط في الأسواق الدولية الرئيسية.

وقد تمحورت سياسة البلد، كما هي الحال في أماكن أخرى من العالم، حول ثلاثة أبعاد رئيسية، هي حماية الصحة والحياة وتقديم الدعم الاقتصادي للمؤسسات وللطلب، فضلا عن تدابير الحماية الاجتماعية.

ومنذ بداية شباط/فبراير، أُتخذت تدابير الحجر. وشملت هذه التدابير إلغاء المناسبات العامة والخاصة، بما في ذلك المظاهرات وبعض الأنشطة الدينية، وإغلاق خدمات النقل (الداخلية والخارجية)، وإغلاق المدارس والجامعات والمطاعم والمحلات التجارية، والإجازة الإلزامية بتعويض كامل لنصف موظفي الخدمة المدنية والعاملين في القطاع الخاص، والإغلاق الكامل لبعض المدن والمناطق المتضررة، بما في ذلك الجزائر العاصمة.

وقد تم تخفيف إجراءات الإغلاق في بداية حزيران/يونيه. وجرى التخلي تدريجيا عن حظر التجول والإغلاق في بعض المتاجر والاكتفاء بقواعد التباعد الاجتماعي وارتداء الكمامات. وفي عدة ولايات، ومع ارتفاع عدد الحالات، عادت القيود المفروضة على التنقل والأنشطة الاقتصادية، ابتداء من ٢٩ حزيران/يونيه. وتخطط السلطات لإعادة فتح المدارس، ولا تزال الحدود الدولية مغلقة.

وللتخفيف من الأثر الاقتصادي للأزمة الصحية (من حيث تدابير الحجر)، تركّزت استجابات السلطات في الجزائر حول هدفين رئيسيين: مساعدة الأسر المعيشية، وإنقاذ المؤسسات وفرص العمل. وكانت هذه الاستجابات على النحو التالي:

- تأجيل الإقرارات الضريبية والمدفوعات الشخصية والضرائب على الشركات، باستثناء الشركات الكبيرة؛
- تخفيف الآجال التعاقدية و(تعليق) العقوبات على التأخير في تنفيذ المشاريع العامة؛
- إصدار قانون مالية تكميلي (في ٤ حزيران/يونيه)، نص على ما يلي:
  - تخصيص غلاف مالي بقيمة ٧٠ مليار دينار للتخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية للأزمة الناجمة عن الجائحة؛
  - تخصيص ٢٠ مليار دولار إعانات للعاطلين عن العمل بسبب الجائحة، و١١,٥ مليار دولار تحويلات للأسر المعيشية الفقيرة؛

- تخفيض النفقات الجارية والاستثمارية بنسبة ٥,٧ في المائة (وهو ما يمثل ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٩) مقارنة بقانون الميزانية الأولي لعام ٢٠٢٠، من أجل التكيف مع البيئة الجديدة لانخفاض أسعار النفط.

- مناقشة خطة وطنية للإنعاش الاجتماعي الاقتصادي (١٨ و١٩ آب/أغسطس)، كانت أهدافها ما يلي:
  - ضمان الأمن الغذائي والصيدلاني؛
  - تعزيز مناخ مواتٍ؛
  - تعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة الدولية.
- فرض عدة تدابير لتقليص كمية الواردات بما لا يقل عن ١٠ مليارات دولار (٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).
- حظر تصدير العديد من المنتجات، لا سيما بعض المنتجات الغذائية والطبية ومنتجات النظافة الصحية.

وفي مجال السياسة النقدية والمالية الكُلية، قام البنك المركزي الجزائري بما يلي:

- تخفيض نسبة الاحتياطي الأدنى ومعدل سياسته الرئيسية بشكل متكرر؛
- الإعلان عن تخفيف نسب الملاءة المالية والسيولة والقروض المتعثرة للمصارف، فضلا عن بعض المتطلبات التحوطية؛
- السماح للبنوك بتمديد المدفوعات على قروض معينة دون الحاجة إلى إدراج مخصصات لها؛
- تخفيض القيمة على الأوراق المالية الحكومية المستخدمة في عمليات إعادة التمويل؛
- تنشيط عمليات السوق المفتوحة لمدة شهر واحد (١٤ أيلول/سبتمبر).

باء- مصر: السياق والاستجابات الرئيسية على صعيد السياسة العامة

مع ظهور الجائحة في مصر (١٤ شباط/فبراير ٢٠٢٠)، تم اتخاذ العديد من التدابير للحد من انتشار الفيروس، لا سيما فرض حظر التجول، وعمليات الإغلاق المؤقتة و/أو الدائمة لأماكن التجمع، وتعليق السفر الدولي، وإنشاء مراكز اختبار، وتشجيع العمل عن بعد، وما إلى ذلك.

وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، أعلنت الحكومة نيتها إعادة الفتح ووضع خطة طويلة الأجل للتعايش مع الفيروس. واستؤنفت بعض الأنشطة الاقتصادية تدريجيا (بسعة جزئية أو ساعات مخفضة)، بما في ذلك مراكز التسوق والمحلات التجارية والمطاعم والفنادق.

ومن المتوقع أن يكون للجائحة أثر اقتصادي واجتماعي لأكثر من سبب، بما في ذلك انكماش النشاط السياحي، وتحويلات العمال، وحركة الملاحة البحرية، وانخفاض الطلب في السوق العالمية، وما إلى ذلك.

وفي مواجهة هذه الأزمة، خططت السلطات المصرية لعدد من الاستجابات الاقتصادية والاجتماعية. وتكمن أهم هذه الاستجابات في ما يلي:

- ٨ مليارات جنيه مصري مخصصة للإمدادات الطبية الطارئة والضرورية ولعمال قطاع الصحة؛
- بَدَل بنسبة ٧٥ في المائة على المرتبات لدعم عمال قطاع الصحة؛
- حزمة تحفيز بقيمة ٦,١٣ مليار دولار، أي ١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛
- زيادة بنسبة ١٤ في المائة في المعاشات التقاعدية؛
- توسيع نطاق تغطية البرامج الاجتماعية محددة الهدف بتحويلات نقدية، ''تكافل وكرامة''، للوصول إلى المزيد من الأسر؛
- سداد ٣ أشهر من الدعم ل ١,٦ مليون عامل غير نظامي في القطاعات الأكثر تضررا، بما يعادل ٥٠٠ جنيه مصري.
- تقديم قروض استهلاكية منخفضة الفائدة، مع تخفيضات من ١٠ في المائة إلى ٢٥ في المائة (تم إنشاء صندوق ضمان جديد لهذا الغرض)؛
- خطة إنعاش لقطاع السياحة، تبلغ قيمتها ٥٠ مليار جنيه مصري؛
- تمديد تجميد العمل بقانون الضرائب على الأراضي الزراعية لمدة عامين؛
- تخفيض رسوم الدمغة على المعاملات وضريبة أرباح الأسهم؛
- تأجيل الضريبة على أرباح رأس المال؛
- فرض ضريبة ''الفيروس التاجي'' لصالح القطاعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضررا من الجائحة. وتبلغ هذه الضريبة ١ في المائة على جميع مرتبات القطاعين العام والخاص و ٠,٥ في المائة على المعاشات التقاعدية الحكومية.

وفي مجال السياسة النقدية والمالية الكلية، قام البنك المركزي المصري بما يلي:

- تخفيض معدل الفائدة الرسمي لديه ومعدل الفائدة التفضيلي على القروض المقدمة لقطاعات السياحة والصناعة والزراعة والبناء، وكذلك الإسكان للأسر ذات الدخل المنخفض والطبقة المتوسطة (تم تقديم ضمان حكومي)؛
- تقديم قروض لشركات قطاع الطيران مع فترة سماح مدتها سنتان؛
- تقديم قروض قصيرة الأجل للمؤسسات الصغيرة، لا سيما في القطاعات الصناعية والقطاعات كثيفة العمالة المتأثرة بالجائحة، لمدة أقصاها سنة واحدة؛

- إبلاغ أصحاب القروض الصغيرة بأن يتوقعوا تأخيرات قد تصل إلى ٥٠ في المائة من قيمة المدفوعات الشهرية للعملاء الذين يواجهون صعوبات، على أساس كل حالة على حدة؛

- تخفيف بعض الشروط التي يفرضها على البنوك، وتعليق القوائم السوداء للعملاء غير المنتظمين وإسقاط الإجراءات القانونية ضد العملاء المتخلفين عن السداد؛

- إطلاق برنامج شراء أسهم بقيمة ٢٠ مليار جنيه مصري؛

- فرض حد يومي مؤقت على الودائع النقدية وعمليات السحب التي يقوم بها الأفراد والشركات.

جيم- موريتانيا: السياق والاستجابات الرئيسية على صعيد السياسة العامة

لمواجهة هذه الجائحة، فرضت الحكومة الموريتانية قيودا على النشاط الاقتصادي والتنقل للحد من انتشار الفيروس. وشملت هذه القيود، من بين ما شملت، المطاعم والمقاهي والمدارس والجامعات، فضلا عن جميع المؤسسات غير الأساسية، وتعليق حركة الأشخاص غير الأساسية بين الأقاليم، وإغلاق الحدود، باستثناء نقل البضائع، وما إلى ذلك.

واعتبارا من ٧ أيار/مايو ٢٠٢٠، شُرع في تخفيف هذه الإجراءات تدريجيا. فبدأت تخفيف حظر التجول، وأصدرت تعليمات واضحة بشأن التباعد الاجتماعي وارتداء الكمامات، وقررت فتح معظم المتاجر. وابتداء من ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، رُفع حظر التجول تماما، كما استؤنفت حركة الأشخاص بين الأقاليم والرحلات الداخلية، وأعيد فتح المطاعم والمقاهي.

وفيما يتعلق بالاستجابات التي اعتمدت للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، اتخذت موريتانيا الإجراءات الرئيسية التالية:

- إنشاء صندوق طوارئ لاقتناء إمدادات ومعدات طبية عاجلا، بقيمة ٨٠ مليون دولار تقريبا (١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)؛

- تقديم إعانات مالية لثلاثين ألف أسرة فقيرة؛

- تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة الفردية؛

- إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب على واردات السلع الأساسية؛

- تخصيص غلاف مالي بقيمة ٢٦٠ مليون دولار، أي نحو ٣,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، للإنفاق على الصحة والإمدادات الطبية والحماية الاجتماعية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمخزونات الغذائية والأمن لمواجهة الجائحة؛

- الحصول على تمويل طارئ بنحو ١٣٠ مليون دولار في إطار برنامج التسهيلات الائتمانية السريعة التابع لصندوق النقد الدولي، خُصّص لبرامج الصحة والحماية الاجتماعية؛

- الحصول على تمويل بنحو ٩٥ مليون دولار من مبادرة تعليق خدمة الديون؛

- تخفيف شروط السيولة ودعم تمويل الاقتصاد، لا سيما من خلال تخفيض معدل الفائدة الرئيسي، ومعدل الإقراض، والحد الأدنى من الاحتياطيات للبنوك.

دال– المغرب: السياق والاستجابات الرئيسية على صعيد السياسة العامة

بعد إعلان أول حالة مؤكدة في آذار/مارس، أعلن المغرب حالة الطوارئ الصحية واعتمد تدابير حجر، بما في ذلك الحجر الصحي، وحظر التجمعات، وتقييد التنقل، وغلق الحدود، والمدارس والجامعات، والمطاعم والمقاهي، إلخ.

وفي ١١ حزيران/يونيه، أُتخذت تدابير لإعادة الفتح الجزئي. واستؤنفت عدة أنشطة، وتم تخفيف القيود المفروضة على التنقل في معظم المناطق الريفية والبلدات الصغيرة.

وفُتح الاقتصاد من جديد. وأعلنت السلطات تدابير لإعادة الفتح الجزئي. وسُمح لمعظم المؤسسات باستئناف أنشطتها، بما في ذلك تقديم الطعام في المقاهي والمطاعم، وكذلك للمسارح والحمامات. وخففت السلطات القيود المفروضة على معظم المناطق الريفية والبلدات الصغيرة، حيث استَأنفت تشغيل وسائل النقل العام وألغت القيود المفروضة على الحركة والتنقل، بما في ذلك الرحلات الجوية الداخلية. وظلت التجمعات الكبيرة محظورة وأعيد فتح الحدود الدولية للمواطنين المغاربة. وأُبقي على حالة الطوارئ للتعامل مع التطورات المحتملة للحالة.

وبينما كانت الجائحة العالمية تتفشى، سارع المغرب إلى اتخاذ العديد من التدابير الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للحد من انتشار الفيروس ودعم الأسر والاقتصاد. وشملت هذه التدابير ما يلي:

- ضبط الأسعار ومراقبة قنوات توزيع الكمامات والمطهر الكحولي؛

- إنشاء صندوق خاص، تصل قيمته إلى ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، لإدارة الجائحة (تبرعات من الكيانات العامة والخاصة، تكون قابلة للخصم الضريبي)، بما في ذلك:

  - تحديث المرافق الطبية؛

  - دعم المؤسسات والأسر المتضررة من الجائحة؛

- تأجيل دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي للمؤسسات التي يقل عدد موظفيها عن ٥٠٠ موظف غير نشطين مؤقتا وتعاني من انخفاض في حجم أعمالها يزيد عن ٥٠ في المئة؛

- تأجيل سداد ديون الموظفين العاطلين مؤقتا المسجلين في صندوق المعاشات التقاعدية؛

- دفع علاوة قدرها ٢٠٠٠ درهم شهريا للموظفين العاطلين مؤقتا المسجلين في صندوق المعاشات التقاعدية؛

- إمكانية تأجيل دفع ضريبة الدخل على الشركات والأسر المعيشية؛

- تسريع الدفع للموردين الحكوميين، من أجل دعم المؤسسات؛

- استحداث تحويلات اجتماعية لصالح الموظفين العاطلين مؤقتا؛

- تأجيل دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي لبعض القطاعات؛

- دعم الأسر المعيشية العاملة في القطاع غير الرسمي [دفع مبلغ شهري عبر الهاتف المحمول يتراوح بين ٨٠٠ و ١٢٠٠ درهم (٨٠ إلى ١٢٠ دولار] – وشملت العملية ٨٥ في المائة من الأسر المعيشية المؤهلة في القطاع غير الرسمي.

- تمديد الموعد النهائي للتصريح بالضريبة على الدخل للأشخاص الطبيعيين؛

- إعفاء ضريبي عن الأجور الإضافية التي تدفعها المؤسسات للموظفين في القطاع الرسمي، بحد أقصى قدره ٥٠ في المائة من متوسط صافي الراتب الشهري؛

- الترخيص بزيادة الاقتراض الخارجي بما يتجاوز الحد الأقصى المعتمد في قانون المالية لعام ٢٠٢٠.

وبالإضافة إلى ذلك، ستمنح الحكومة قرضا بدون فوائد أقصاه ١٥ ألف درهم للعاملين لحسابهم الخاص، مع فترة سداد مدتها ثلاث سنوات وفترة سماح مدتها سنة واحدة؛

- خطة إنعاش بقيمة ١٢٠ مليار درهم، هدفها:

  - تمويل المشاريع الاستثمارية (بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص)؛

  - دعم رأس مال المؤسسات التي تحتاج إلى ضخ رأس المال لتطوير أنشطتها.

وفي مجال السياسة النقدية والمالية الكلية، قام البنك المركزي وهيئة الأسواق المالية المغربية بما يلي:

- تخفيض معدل الفائدة الرسمي، وتوسيع نطاق الضمانات المقبولة للمعاشات والقروض وتوسيع عمليات إعادة التمويل، ومَنْح عقود مبادلات للمصارف الوطنية؛

- تعليق دفع القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المهن الحرة؛

- تخفيض الحد الأقصى لعتبات التباين القصوى المطبقة على الأدوات المالية المدرجة في البورصة، من أجل الحد من التقلبات؛

- تعليق شروط تقديم القروض مع وقف مؤقت للدفع؛

- مطالبة البنوك بتعليق دفع أرباح الأسهم للسنة المالية ٢٠١٩؛

- إنشاء آلية لتمويل القروض (ضمان أكسجين) تَمنح قروضا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إلغاء شروط الضمان (بهدف تحسين فرص حصول هذه المؤسسات على هذه القروض)؛

- إلغاء (من خلال الحكومة) الفوائد المرسملة على الرهون العقارية والقروض الاستهلاكية المتراكمة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٢٠ بالنسبة لجميع الأسر المعيشية التي تعاني من خسائر في الدخل؛

- إنشاء مرفق ما بعد الأزمة (ضمان إقلاع) بسعر فائدة مدعوم لدعم الشركات، سيوفر التمويل لتغطية احتياجات رأس المال العامل؛

- رَصْد ضمانة سيادية بنسبة ٩٥ في المائة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمبلغ يعادل ١٠ في المائة من حجم التداول السنوي؛

- رَصْد ضمانة سيادية للمؤسسات الكبيرة بنسبة تتراوح بين ٨٠ في المائة و ٩٠ في المائة من القرض المستحق، والذي سيتم تحديد سقفه بمبيعات شهر واحد لمعظم القطاعات؛

- مَنْح المؤسسات سبع سنوات للسداد، مع فترة سماح مدتها سنتان؛

- قرَّر أن تضمن الحكومة قرض المؤسسات المملوكة للدولة الذي تمنحه المصارف فقط لتعويض الموردين؛

- إطلاق آلية تمويل للمؤسسات العقارية (ضمان إقلاع الإنعاش العقاري)؛

- شراء جميع الموارد المتاحة في إطار خط الوقاية والسيولة (حوالي ٣ مليارات دولار أمريكي، أي حوالي ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

هاء- السودان: السياق والاستجابات الرئيسية على صعيد السياسة العامة

أعلن السودان عن أول حالة إصابة بالفيروس التاجي في ١٤ آذار/مارس ٢٠٢٠. ونتيجة لذلك، أُعتمدت قيود وتدابير لاحتواء انتشار الجائحة. وشمل ذلك الحجر، وإغلاق المدارس والجامعات والمؤسسات، وحظر التجمعات الكبيرة، ومراقبة المطارات، ووضع الركاب في الحجر الصحي. وظهر خطر محتمل لموجة ثانية من نهاية تشرين الأول/أكتوبر بسبب تسجيل زيادة كبيرة في الحالات.

وانطلاقا من نيسان/أبريل، تم تخفيف القيود المفروضة في السابق، بما في ذلك حظر التجول وإغلاق الحدود وغير ذلك من تدابير الإغلاق. غير أن تدابير الحجر التي أُتخذت لمدة ستة أشهر تقريبا كانت كافية لزيادة الأسعار، لا سيما أسعار الأغذية الأساسية، وتدهور الحالة الاقتصادية الكلية والاجتماعية.

وقد استجابت الميزانية المنقحة والمعتمدة لعام ٢٠٢٠ للتحديات التي فرضتها الجائحة. واعتُمدت تدابير جديدة في مجال السياسة العامة، بما في ذلك:

- إلغاء إعانات البنزين والديزل؛

- إدخال إصلاحات على أسعار الصرف؛

- زيادة تعبئة الإيرادات المحلية؛

- الحصول من المجتمع الدولي على ١,٨ مليار دولار لدعم خطة إصلاح أوسع للاقتصاد الكلي؛
- الحصول على مساعدة إنسانية؛
- تمويل برنامج لدعم الأسر السودانية، في شكل تحويل مباشر للأموال إلى ٨٠ في المائة من السكان.
- إمكانية تجميد سداد القروض لمدة ثلاثة أشهر لتخفيف الضغط على القطاع الخاص.

واو– تونس: السياق والاستجابات الرئيسية على صعيد السياسة العامة

بعد ٢ آذار/مارس ٢٠٢٠ مباشرة، اعتمدت تونس، كما حدث في العالم والمنطقة دون الإقليمية، قيودا وتدابير صحية لمواجهة انتشار الجائحة. وشملت هذه التدابير إعلان حالة الطوارئ الوطنية، والحد من التجمعات والتنقل، وإغلاق المدارس والجامعات، والمحلات التجارية والطرق، وما إلى ذلك.

ومنذ ٤ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، قررت تونس إلغاء الحجر تدريجيا وإعادة فتح الحدود. وقد تم تخفيف القيود الاقتصادية وفقا لخطة من ثلاث مراحل تبعا لقطاع النشاط، بدءا من القطاعات الأكثر تضررا، مع الالتزام باحترام التباعد الاجتماعي وارتداء الكمامات. واستأنفت الأسواق الكبيرة والمقاهي والمطاعم بطاقة منخفضة.

وجاءت صدمة كوفيد ١٩ في وقت كانت فيه تونس تعاني بالفعل من اختلالات مستمرة في الاقتصاد الكلي. ولمواجهة هذه الجائحة، وضعت تونس خطة طوارئ بقيمة ٢,٥ مليار دينار، أي ١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل الخطة ما يلي:

- الزيادة في مخصصات الميزانية للإنفاق الصحي؛
- إنشاء صندوق بمبلغ ١٠٠ مليون دينار يغطي شراء المستشفيات العامة ما تحتاجه من المعدات؛
- تأجيل دفع الضريبة على الدخل والضرائب الأخرى والاشتراكات الاجتماعية؛
- إعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة وتسريع إجراءات استرداد ضريبة القيمة المضافة؛
- إعادة جدولة الرسوم الجمركية والمتأخرات؛
- تخفيف شروط الحصول على السيولة للقطاع الخاص، للحد من تسريح العمال وحماية الفئات الأكثر ضعفا، لا سيما في القطاع غير الرسمي؛
- الدعم المالي للأسر الفقيرة والفئات الهشة (١٥٠ مليون دينار): التحويلات النقدية للأسر ذات الدخل المنخفض وللمعاقين والمشردين (٤٥٠ مليون دينار لمدة ثلاثة أشهر)؛
- إنشاء صندوق مخصص للمتوقفين عن العمل مؤقتا (٣٠٠ مليون دينار)؛
- تقديم مساعدة للعاطلين المؤقتين بسبب الصدمة الناجمة عن الجائحة (٣٠٠ مليون دينار)؛

- إنشاء صندوق استثماري لدعم المؤسسات المتضررة من الأزمة (٧٠٠ مليون دينار)؛
- إنشاء صندوق ضمان ائتماني (٥٠٠ مليون دينار).

وفي مجال السياسة النقدية والمالية الكلية، قام البنك المركزي التونسي بما يلي:

- تخفيض معدل الفائدة الرسمي، وقام بإجراء تخفيض إضافي؛
- طلب من البنوك تأجيل المدفوعات على القروض القائمة وتعليق جميع رسوم المدفوعات الإلكترونية وعمليات السحب؛
- طلب من المصارف تأجيل سداد قروض الموظفين لفترة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر، حسب مستوى صافي الدخل؛
- قرر تمديد تأجيل سداد القروض لقطاع السياحة؛
- أعلن عن إنشاء صناديق استثمار (٦٠٠ مليون دينار)؛
- أعلن عن ضمانة حكومية للقروض الجديدة (١,٥ مليار دينار)؛
- أعلن تفعيل آلية تسمح للدولة بتغطية الفرق بين معدل الفائدة الرسمي ومعدل الفائدة الفعلي على القروض الاستثمارية (بحد أقصى ٣ نقاط مئوية).